تطور المجتمع المصري من الإقطاع

إلى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

الدكتور محمد أحمد أنيس
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة

١٩٧٧

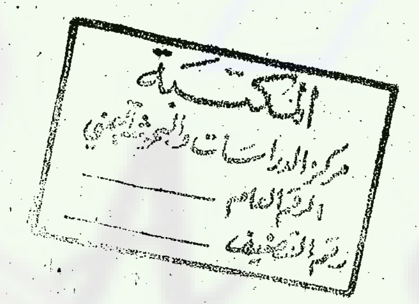
مطبعة الجبلاوي
٢٠٢ شارع الترعة البولاقية - شبرا

تطور المجتمع المصرى من الإقطاع

إلى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

الدكتور محمد أحمد أنيس

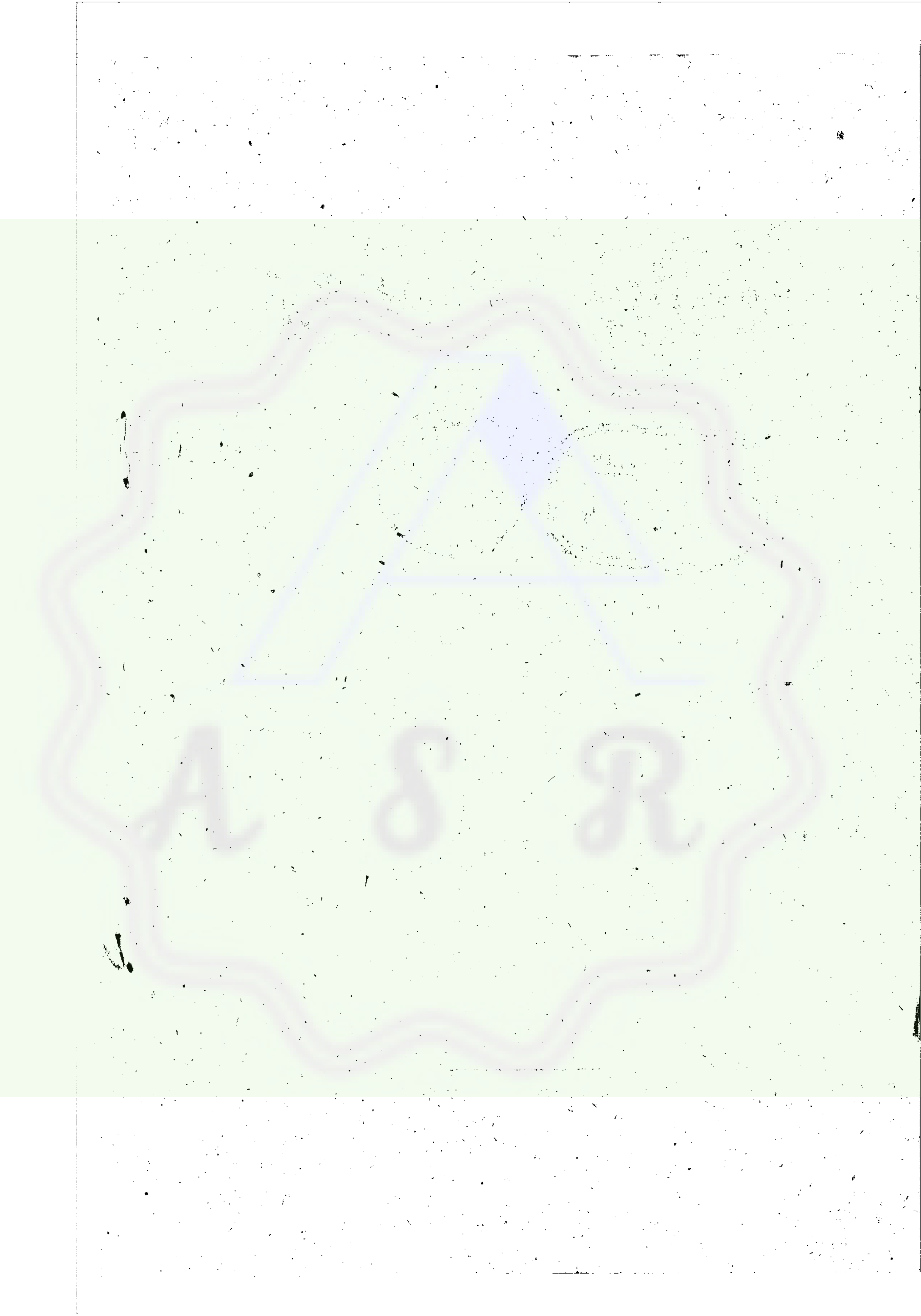
استاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة



١٩٧٧

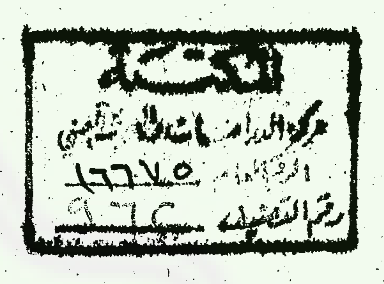
مطبعة الجبلاوى

٣٠٢ شارع الترعة البولاقية - شبرا





المجتمع المصري في ظل الاقطاع



المجتمع المصرى فى ظل الإقطاع

الهدف الأساسى لهذه المجموعة من المحاضرات عن «تطور المجتمع المصرى» هو التعرف على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التى جعلت اختيار مصر للنظام الاشتراكى حتمية تاريخية - ويتطلب ذلك دراسة تاريخية لتطور الرأسمالية المصرية فى خلال الفترة منذ بدء انهيار النظام الإقطاعى فى مصر بعد الحملة الفرنسية وطبيعة الطبقات والقوى الاجتماعية المختلفة التى أدى صراعها وحركتها إلى إحداث التحول التاريخى العظيم الذى تمارسه أمتنا فى وقتنا الحالى .

وستكون دراستنا لهذا التطور التاريخى بطبيعة الظروف دراسة مختصرة تبين أهم المعالم الأساسية لحركة المجتمع دون التعمق فى تفاصيل هذه الحركة . وسوف نبدأ هذه الدراسة باستعراض لطبيعة الإقطاع فى المجتمع المصرى والقوى الاجتماعية الأساسية التى تشكل هذا المجتمع .

وحين نتحدث عن المجتمع المصرى فى ظل أوضاعه الإقطاعية فنحن لا نعنى بذلك الحديث عن المجتمع المصرى منذ أن ظهر الإقطاع فى مصر كنظام اقتصادى له دلالته السياسية والاجتماعية ولكننا نقصد فى الحقيقة أن نعطى صورة للمجتمع المصرى الإقطاعى فى مراحله الأخيرة قبل أن يدخل فى مرحلة التحول إلى المجتمع الرأسمالى - ولما كانت عملية التحول هذه قد بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر واستمرت طوال ذلك القرن حتى بدأت معالم التحول تتضح فإن الصورة التى نعطيها الآن لذلك المجتمع الإقطاعى تشغل القرن التاسع عشر — غير أنه يجدر بنا قبل أن نستعرض الموقف فى المجتمع المصرى الإقطاعى فى

مراحله الأخيرة أن نلم إلماماً سريعاً بالسمات الرئيسية للمجتمع الإقطاعى بصفة عامة .

أولا : السمات الرئيسية للاقطاع :

(ا) المجتمع الإقطاعى مجتمع زراعى فى المحل الأول أى أنه يعيش على إنتاجه الزراعى وليس على الصناعة .

(ب) والإقطاع من زاوية الترتيب التاريخى يأتى بعد مرحلة العبودية حين كان الفلاحون عبيداً لصاحب الأرض الذى يملك العبيد وأدوات الإنتاج .

ولكن فشل النظام العبودى عندما أصبح نمو القوى الإنتاجية غير ممكن إلا بفضل جماهير الفلاحين الذين يملكون أدوات عملهم والذين لهم مصلحة مباشرة فى العمل الزراعى .

(جـ) والنظام الإقطاعى فى الزراعة يعنى تقسيم الأرض الداخلة فى وحدة اقتصادية إلى حيازات يقوم الفلاحون بزراعتها بقوة عملهم وأدواتهم ويحصلون منها على حاجات معيشتهم ، ولذلك فإن عمل الفلاحين هذا يمثل الإنتاج الضرورى بالنسبة للفلاح لأنه يزوده بوسائل معيشته ، وضرورى كذلك بالنسبة للاقطاعى إذ هو يزوده بالأيدى العاملة لزراعة أرضه وهو الشرط الذى يلتزم به الفلاح تجاه المالك فى النظام الإقطاعى مقابل حصوله على الأرض التى يزرعها لنفسه ، وبالإضافة إلى هذا العمل الضرورى الذى يؤديه الفلاح فى النظام الإقطاعى فإنه يؤدى عملا فائضاً . ويتألف هذا العمل الفائض فى قيام الفلاح بزراعة أرض المالك بأدواته هو الزراعية ويعود نتاج هذا العمل إلى المالك .

وقد ارتبط بهذا النظام الاقتصادى للانتاج الزراعى وجود ظروف

ضرورية ناتجة عنه ، هى التى تكون المظاهر العامة للنظام الإقطاعى - وهذه المظاهر هى :

١ - الكفاية الذاتية للانتاج - أى أن الوحدة الاقتصادية تكون وحدة ذات كفاية ذاتية لها صلة ضعيفة بما هو خارجها ، ولهذا فقد كان الغالب على الإنتاج الزراعى الحبوب والمواد الغذائية .

٢ - تبعية الفلاح تبعية شخصية للمالك - إذ لا بد للمالك من أن يملك سلطاناً مباشرة على شخص الفلاح وإلا لما استطاع إجبار الفلاح الحائز على الأرض أن يعمل لحسابه ، ويقتضى ذلك قيام نوع من أنواع القصر الاجتماعى الذى تتفاوت درجته بين خضوع الفلاح خضوعاً مباشراً لمالك الأرض الذى يمارس تجاهه سلطة قانونية كاملة ، وبين مجرد حرمان الفلاح من حقوقه الاجتماعية والسياسية .

٣ - حيازة المنتج (الفلاح) لوسائل الإنتاج بشكل عام والأرض بصفة خاصة - وهذا الأسلوب من أساليب الاستغلال والحصول على فائض الإنتاج فى النظام الرأسمالى ، فبينما هو يقوم فى النظام الإقطاعى على أساس حيازة المنتج للأرض فإنه يقوم فى النظام الرأسمالى على أساس تجريد المنتج من الأرض .

٤ - انخفاض المستوى الفنى فى الزراعة وركود التطور فيها نظراً لتغيير الفلاحين ونظراً إلى حالة تبعيتهم .

(د) وليس معنى أن المجتمع الإقطاعى يعيش بدرجة رئيسية على الزراعة أن توجد تجارة أو صناعة فى هذا المجتمع - غير ان الحقيقة هى أن التجارة أو الصناعة لا تشكل المصدر الرئيسى من الناحية الاقتصادية - ثم أن الصناعة فى المجتمع الإقطاعى تخضع بدورها لقاعدة الكفاية الذاتية فى الإنتاج نظراً

لقلة رأس المال المستغل فى الصناعة من ناحية وللتأخر الفنى من ناحية أخرى ، والظاهرة الصناعية السائدة فى المجتمع الإقطاعى لذلك ، هى الحرفية ، فالمصنع عبارة عن دكان صغير يعمل فيه صاحب المصنع ، لذلك فالصناعة فى المجتمع الإقطاعى لا تسود فيها ظاهرة العامل الأجير ، والغالب أن المالك هو نفسه الصانع ـ والظاهرة الأخرى المرادفة للحرفية الصناعية هى الطوائف الحرفية . وهى التشكيل الإقتصادى والاجتماعى الذى يجمع أصحاب صناعة معينة ـ بمعنى ، أن أصحاب كل صناعة (والواقع كل حرفة أو مهنة فى المجتمع الإقطاعى) ينتظمون فى طائفة واحدة . لها رئيسها وأعضاؤها والمرشحون للدخول فيها من الصبية وهؤلاء جميعاً يحتكرون العمل فى هذه الصناعة ويتوارثونها ، وهم فى الغالب ينتمون إلى أسر معينة ويسكنون منطقة سكنية واحدة ـ فالطائفة الحرفية هى الشكل الغالب الذى يميز مجتمع المدينة فى النظام الإقطاعى .

(هـ) هذا عن الجانب الاقتصادى : الزراعى والصناعى فى المجتمع الاقطاعى «وبقى أن نلم بالدولة الإقطاعية فى شكلها السياسى ، فالسمة الرئيسية للدولة الإقطاعية أنها دولة أو حكومة غير مركزية . فالمجتمع مقسم إلى حكومات محلية تكاد تكون منفصلة عن بعضها فبينها حواجز جمركية ، كما كان يطلق على الحاكم فى العاصمة الأول بين أقرانه إشارة إلى نوع من المساواة بين هؤلاء الحكام الإقطاعيين ، ثم لم تكن اللامركزية قاصرة على العلاقة بين العاصمة وحكومة الأقاليم بل تمتد هذه اللامركزية بين الحكومة بصفة عامة وأفراد المجتمع من ناحية أخرى ، فالحكومة لا تتدخل فى حياة الأفراد كما تفعل الحكومة الحديثة فتعمل على تنظيم حياتهم الإقتصادية والثقافية والإشراف على تعليمهم وحياتهم الصحية ، فمثل هذه المسئوليات لم تكن موجودة فى المجتمع الإقطاعى من جانب الحكومة نحو الأفراد ، ولذلك فقد كان التفكير السائد أن الحكومة لها مسئوليات محددة . هى الدفاع ضد الاعتداء الخارجى واقرار الأمن فى الداخل وجمع الضرائب وما عدا ذلك مما نعتبره من أهم خصائص الدولة

الحديثة سواء الرأسمالية ومن باب أولى .. الاشتراكية لايدخل فى اختصاص الدولة الإقطاعية . وقد ترتب على ذلك ، اختفاء الولاء من جانب الفرد نحو الدولة ، وبالتالى اختفاء فكرة المواطنة ، كما انعدمت العلاقة الفكرية والاجتماعية بل والاقتصادية بين قطاعات المجتمع المختلفة ، ولذلك فالظاهرة العامة للمجتمع الاقطاعى هى التفتت أو التمزق .

من هذا الاطار العام للسمات الرئيسية للمجتمع الاقطاعى ننتقل إلى الحديث عن وصف السمات الرئيسية للاقطاع فى المجتمع المصرى فى مراحله الأخيرة ولا سيما فى جانبه الزراعى .

ثانياً : السمات الرئيسية للمجتمع الإقطاعى المصرى :

المجتمع الإقطاعى المصرى الذى نقدم صورة له هنا : هو المجتمع المصرى قبل عملية تغيره إلى مجتمع رأسمالى مباشرة ، أى قبل القرن التاسع عشر رغم أن النظام الإقطاعى كان موجوداً منذ ذلك بقرون طويلة .

(أ) المجتمع المصرى قبل القرن التاسع عشر : مجتمع صغير يصل عدد سكانه أربعة ملايين نسمة : مجتمع زراعى يسوده النظام الزراعى الاقطاعى ، أما من الزاوية الزراعية فيتمثل الإقطاع فى نظام الالتزام . والأصل فى نظام الالتزام ، أنه روعى فيه أن يسد الفراغ بين الحكومة اللامركزية وبين المنتجين من السكان فلاحين أو غير فلاحين . ويتولى الالتزام طبقة من الأثرياء ، هم البكوات المماليك (وإن كان بعض المصريين فى أواخر العهد الإقطاعى قد اشتغل بالالتزام) ويتولون جمع الضرائب من الفلاحين نيابة عن الحكومة بمعاونة سلطات الحكومة ، وكل ملتزم من هؤلاء يلتزم بجمع الضرائب عن زمام معين ، قد يكون قرية ، أو عدة قرى . فيدفع للحكومة الضريبة كلها أو بعضها مقدما ويتولى هو جمع الضرائب من الفلاحين بمساعدة سلطات الحكومة ، وهذه الضريبة هى التى يطلق عليها « الميرى » . ولكن الملتزم إلى جانب ذلك

كان يجمع ضريبة لنفسه تسمى «الفائض» ، أو فائض الالتزام . هذا هو الأصل فى نظام الالتزام ولكنه تطور بمرور الزمن إلى أن أصبح الملتزم هو المتحكم فى الأرض الواقعة فى إطار التزامه تحكما مطلقا ، فلم يعد الأمر قاصراً على وظيفة جمع الضرائب بل تطور إلى تحكم كامل فى الفلاحين والأراضى . وبالجملة أصبح الملتزم الحاكم الفعلى فى إطار التزامه .. فالملتزمون هم الطبقة الاقطاعية فى المجتمع المصرى قبل القرن التاسع عشر . وإلى جانب ذلك يتميز النظام الإقطاعى فى مصر بعدة خصائص :

١ – أن هؤلاء الملتزمين كانوا يكونون طبقة عسكرية هى طبقة البكوات المماليك . وهم الحكام فى القاهرة والأقاليم ، وهؤلاء من أصول أجنبية كانوا يشترون كعبيد من أسواق النخاسة العالمية ليشكلوا القوة العسكرية فى مصر إبان دولة المماليك ، لا يعرفون اللغة العربية ولا تربطهم بأهالى مصر رابطة لغوية أو جنسية أو قومية . كذلك لا يشكلون أسرا أرستقراطية فلم تكن هناك رابطة دم بينهم إنما الرابطة التى كانت تجمعهم هى رابطة التبعية لسيدهم الذى اشتراهم ، ويسمونها رابطة الأستاذية ، أو رابطة الزمالة لبعضهم ، ويسمونها رابطة الخشداشية . وكانت اللغة التركية هى اللغة التى يعرفونها . لهذا كله كانت طبقة المماليك فى المجتمع الاقطاعى المصرى هى الطبقة الحاكمة من ناحية ، والمستغلة للأراضى لأنهم الملتزمون من ناحية أخرى . ومع ذلك فهى طبقة غريبة تماما عن الأراضى المصرية من كل ناحية . ويصف الجبرتى المؤرخ المصرى الذى عاش فى أواخر القرن الثامن عشر حالة الفلاحين بقوله (وكان إذا تأخر الفلاح فى دفع الضريبة جروه من شنبه وبطحوه وضربوه بالنبابيت رجال الملتزم – هذا عدا ما كان يراه من عسف الصراف النصرانى من مماطلة فى استخراج ورقة الخلاص[1] وكذلك الشاهد والشاويش الذين كانوا يسومونه أنواع العذاب) .

---

(١) أى الورقة التى تثبت دفع الفلاح للضريبة .

٢ — ومن سمات النظام الاقطاعى الزراعى فى مصر قبل القرن التاسع عشر : يتمثل فى ملكية الأرض . وهـذه السمة تفرق تفرقة جوهرية بين الاقطاع الأوربى والاقطاع فى مصر ، فالملكية فى مصر كانت ملكية الدولة ، بينما كانت ملكية الأرض فى أوربا ملكية فردية ، ولعل السبب الحقيقى لإنعدام ظاهرة الملكية الفردية فى مصر — بعكس الإقطاع الأوربى للأرض هو أن الزراعة فى مصر كانت تعتمد على أعمال الرى الاصطناعية الواسعة النطاق ، وقد أدى ذلك الاعتماد إلى إنتاج نوع معين من المجتمع والحكومة ، وذلك لأن الوصول إلى مستوى مرتفع وممتاز من الانتاجية الزراعية للأراضى التى تعتمد على الرى الاصطناعى قد اقتضى قيام الدولة بتنفيذ مشاريع الرى ، مثل حفر الآبار ، وشق الترع والقنوات ، كما اقتضاها أن تقوم بأعمال ضبط مياه الأنهار وحماية الزراعة من الفيضانات . ومن ثم كان تحقيق ذلك يقتضى وجود سيطرة مركزية للدولة على الأراضى الزراعية لا تتأتى إلا بأن تمتلك الدولة تلك الأراضى ، كما اقتضى تحقيق ذلك وجود سلطة مركزية على السكان لتعبئتهم للقيام بالأعمال المطلوبة ووجود سيطرة مركزية على مياه الرى لتوزيعها ، الأمر الذى أدى إلى أن أصبحت الزراعة من مهام الحاكم .

ومع أن الدولة فى مصر أساساً كانت صاحبة الأرض إلا أنه تدريجياً وعلى مرور الزمن بدأت تقوم بتوزيع الأرض على بعض الأفراد للانتفاع بها لا ملكيتها ، مقابل التزامات معينة .

ومن الممكن أن نقول أنه كانت هناك أربعة أشكال رئيسية للانتفاع هى :

أولا : إنتفاع الدولة بالأرض إنتفاعا مباشراً ، ويتمثل هـذا الشكل فى مزارع السلاطين والحكام .

ثانياً : الإنتفاع مقابل الخدمة الدينية والحماية العقائدية للنظام الاجتماعى

السائد ، ويتمثل هذا الشكل فى الأراضى التى كانت الدولة تعطيها لرجال الدين ، أو تخصصها للمنشآت الدينية ومؤسسات العبادة . ومن هذا المصدر ظهرت الأوقاف .

ثالثاً : الانتفاع مقابل الخدمات الدينية والعسكرية وخاصة المتعلقة بتحصيل الضرائب ، وهذا المصدر هو الذى نشأ منه نظام الالتزام وطبقة الملتزمين ، وهو الشكل الذى ساد فى مصر قبل القرن التاسع عشر مباشرة .

رابعاً : الانتفاع مقابل الضرائب وفائض العمل ، ويتمثل هذا الشكل فى الأراضى التى كانت تعطيها الدولة لبعض المزارعين بعد أن تربط عليها التزامات ضرائبية وأتاوات مختلفة ، نقدية ، أو عينية ، كما كانت تلزم هؤلاء المزارعين بتخصيص جزء من قوة عملهم للقيام بزراعة أراضيها أو أراضى الفئات الأخرى سخرة .

٣ — والسخرة من سمات النظام الاقطاعى الزراعى فى مصر ، فلقد كان من حق الدولة دائماً فى الاقطاع المصرى جمع الفلاحين للعمل بالسخرة فى المشروعات العامة ، كبناء الجسور أو حفر الترع . وستستمر هذه الظاهرة المميزة للنظام الاقطاعى المصرى لفترة طويلة خلال القرن التاسع عشر . وعلينا أن نذكر أن جميع مشروعات الرى التى تمت فى عهد محمد على كانت بالسخرة . ثم علينا أن نذكر أن قناة السويس قد حفرت عن طريق سخرة الفلاحين .

وفى إقطاع القرن الثامن عشر فى مصر كانت السخرة لا تقدم للدولة فقط بل كذلك لطبقة الاقطاعيين من الملتزمين ، فقد كان على الفلاح أن يعمل سخرة ودون أجر فى أرض الملتزم وهى « الوسية » بعض أيام الأسبوع .

٤ — ومن سمات الاقطاع المصرى كذلك تبعية الفلاح للاقطاع — فإذا كانت العلاقة بين الفلاح وصاحب الأرض فى النظام الرأسمالى قائمة على الأجر ،

فإن علاقة التبعية هى السمة المميزة للعلاقة بين الفلاح والملتزم . ومن أهم جوانب هذه التبعية هى ربط الفلاح بالأرض ، أى عدم استطاعته ترك أرضه وإذا تركها أعيد إليها بالقوة . ولذلك كان يطلق على الفلاح « قرارى » أى مستقر بالأرض مربوط بها لا يستطيع تركها . وكان القانون يجيز للفلاح ترك أرضه إذا التحق بالأزهر أو أحد المدارس التابعة له . غير أنه صدر قانون فى عهد السلطان سليمان القانونى أى فى أوائل القرن السادس عشر يحرم على الفلاح ترك أرضه حتى ولو كان لتحصيل العلم فى الأزهر وذلك بعد أن كثرت حوادث هجرة الأرض .

٥ - ونوعية الإنتاج بدورها من سمات النظام الاقطاعى ، فإذا كان الإنتاج الزراعى للتصدير - أى وجود السلعة الزراعية المصدرة - من سمات النظام الرأسمالى الزراعى ، فإن الاقطاع هو نظام توزيع المنتجات الزراعية للاستهلاك ، أى كان الفلاحون يعيشون على ما يزرعونه فى الحقول التى يعملون بها ويحصلون من تلك الحقول على ما هم فى حاجة إليه من المواد الغذائية . ولذلك كان الإنتاج الزراعى يتمثل فى الحبوب والبقول والخضروات ، فى المواد الأولية اللازمة لكسائهم المصنوع بأيديهم كالكتان ، ويتخذ من طمى النيل المادة الأولية اللازمة لبناء مساكنهم البسيطة ، ويحصلون من أشجار النخيل والجميز على ما يلزمهم من أخشاب البناء والوقود . وكانت المبادلات التجارية محدودة جداً ، وتتم على أساس المقايضة داخل أسواق أسبوعية تقام فى القرى بينما كانت التجارة الخارجية ضعيفة الأثر .

٦ - لما كانت الضريبة إلى جانب السخرة هى وسيلة الدولة فى الحصول على فائض القيمة من العمل الزراعى فإن الإقطاع المصرى تميز بتعدد الضرائب واختلاف فئاتها باختلاف أهواء الحكام ومدى حاجتهم إلى المال ، فهناك ما كان يسمى « بحق الطريق » . ومعناه أن يقوم الفلاحون بتقديم الطعام

وإستضافة الحامية العسكرية التى تمر بقريتهم، وكذلك كل أتباع الحاكم المملوكى مهما تعددت أيام هذه الاستضافة — وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك الضريبة الحكومية، وتسمى الميرى وقد زيدت هذه عدة زيادات فى شكل ضرائب مستقلة يطلق عليها «البرانى» أى الخارجة عن الميرى — ثم هناك «الفائض» وهى الضريبة التى يدفعها الفلاح مباشرة للملتزم وكذلك هناك الكشوفية وهى الضريبة التى يدفعها الفلاح للكشاف أو الصنجق وهو حاكم المديرية.

هذه هى السمات الرئيسية للمجتمع الاقطاعى الزراعى فى مصر قبل القرن التاسع عشر مجتمع يعيش بصفة رئيسية على الزراعة والإنتاج الزراعى ويستنفد للاستهلاك المحلى، والفلاحون المنتجون لها عبيد فى الأرض لطبقة من الملتزمين، هم طبقة المماليك الحاكمة الغريبة تماما عن المجتمع. وسوف نرى أن انهيار الاقطاع القديم فى الزراعة فى مصر سوف يرتبط خلال عهد الاحتلال الفرنسى لمصر وطوال عهد محمد على بتحطيم المماليك كطبقة، وبزوال الالتزام وبتحويل الإنتاج الزراعى من إنتاج للاستهلاك المحلى ممثلا فى الحبوب والبقول والكتان إلى إنتاج السلعة المصدرة ممثلا فى القطن. وكذلك يرتبط هذه التحول من انتقال علاقة الفرد بالأرض من مجرد حق الانتفاع إلى ظهور الملكية الفردية للأرض، وأخيرا بتوحيد الضرائب على الفلاحين فى ضريبة واحدة.

وكل هذه التحولات لم تحدث طفرة واحدة، فمثلا ظهور الملكية الفردية فى الزراعة لم تستقر فى عهد محمد على، بل أخذت القرن التاسع عشر كله حتى تصل فى أواخر القرن التاسع عشر إلى قاعدة ثابتة. كذلك بقيت بعض السمات الاقطاعية طوال القرن التاسع عشر، فالسخرة مثلا وهى من السمات التى ذكرناها للاقطاع المصرى الزراعى بقيت طوال ذلك القرن حتى الغيت فى أواخر القرن التاسع عشر. بل أن تبعية الفلاح لصاحب الأرض من الناحية السياسية والاجتماعية بقيت حتى قيام ثورة ١٩٥٢.

ونود أن نصل من هذه الحقيقة الأخيرة إلى أنه رغم التحول فى قوى الإنتاج فى مصر من اقطاعية إلى رأسمالية إلا أن بعض سمات الاقطاع استمرت طوال القرن التاسع عشر بل حتى قيام ثورة ١٩٥٢ . كذلك بقى المجتمع المصرى يعيش بصفة أساسية على الزراعة وهذه من طبيعة المجتمع الاقطاعى . ولذلك يصح أن نقول أن المجتمع المصرى من خلال تطوره فى القرن التاسع عشر كان التيار الصاعد فيه هو التحول من الاقطاع إلى الرأسمالية ، ولكن هذا لا ينفى أن تركيب المجتمع فى الواقع كان فى القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين مزيجا من الرأسمالية وبقايا الاقطاع .

(ب) فإذا انتقلنا إلى الشكل الاقطاعى فى مصر فى مجال الصناعة ، نرى أن نظام الطوائف الحرفية يشق مجتمع المدنية من قمته إلى قاعدته . فالطائفة الحرفية هى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع . وهى تشكل مجتمعا قائما بذاته يكاد ينعزل عن المجتمعات الأخرى ،ولذلك كانت القاهرة الاقطاعية مقسمة إلى طوائف حرفية حتى من الناحية الجغرافية : وكانت كل طائفة تسكن منطقة واحدة تعبيرا عن هذه العزلة عن بقية المجتمع من ناحية وتوثيق العلاقة بين أفرادها من ناحية أخرى ،وكان يطلق على كل حى طائفى حارة : فهناك حارة الصناديقية ، والمغربلين والنحاسين والصاغة... الخ — ومع أن الوحدة الاقتصادية الصناعية السائدة هى الدكان الذى تتوحد فيه صفة المالك من صفة المنتج والذى لا يعرف العامل الأجير إلا أنه فى أواخر العصر الاقطاعى المصرى (أواخر القرن الثامن عشر) شاهد فى مصر ظاهرة بناء مصانع صغيرة ومتوسطة الحجم ولا سيما فى صناعة الغزل والنسيج .كان المصنع يضم أحيانا مائة بل مائتى صانع . وظهرت — وأن كان بشكل محدود— ظاهرة الاستغلال الرأسمالى من ناحية والعامل الأجير من ناحية أخرى وسط المناخ الاقطاعى العام .ومن ثم نستطيع أن نقول أن التطور الطبيعى للمجتمع الاقطاعى المصرى كان سينتهى إلى تحول الطائفة الصناعية إلى الرأسمالية الصناعية ، كذلك كانت

العناصر المشتغلة بالصناعة والمتوسطة هذه تمثل نواة صغيرة من الرأسمالية المصرية وسط مجتمع اقطاعى . حقيقة أنها صغيرة وفى إطار صناعات محددة ولكن من المؤكد أنها كانت تشير إلى التحول الصاعد : من الإنتاج الاقطاعى إلى الإنتاج الرأسمالى .

(ج) وفى المجال السياسى كانت مصر الاقطاعية لا تعرف المركزية . والصفة اللامركزية الاقطاعية فى مصر أقل بروزا عنها فى مجتمعات أخرى مثل العراق وسوريا : وهـــذا راجع إلى الطبيعة المصرية السوية من الناحية الجغرافية ، والقومية والدينية ، فمصر لا تعرف المناطق المنعزلة بحكم طبيعتها الجغرافية ، ولا تعرف التضاريس القومية والدينية التى نشاهدها فى مجتمع كالعراق (أقصد بذلك القومية الواحدة واللغة الواحدة) . وثمة عامل آخر ساعد على عدم تضخم صفة اللا مركزية الأقطاعية ، وهى ضرورة وجود حكومة شبه مركزية بسبب أن البلاد تعيش كلها على مياه النيل ، فرعاية النيل وصيانة جسوره وضمان توزيع مياهه مسائل كانت تستوجب حكومة شبه مركزية ، غير أن هذا لا ينفى الصفة الاقطاعية من الناحية السياسية ، فحكومة القاهرة تتمثل فى الباشا العثمانى وفى حاكم القاهرة وهو من البكوات المماليك وكان يسمى شيخ البلد . أما المديريات فكان الحكم فيها موزعا بين الصناجق والكشاف وكل منهم يكاد يكون حاكما قائما بذاته . ومن أبرز الأمثلة على استغلالية هؤلاء الصناجق والكشاف ، كاشف جرجا الذى كان يحكم الصعيد وكان عمله يكاد يكون منفصلا وغير تابع لحكومة القاهرة . كذلك من مظاهر الاقطاعية السياسية نفوذ القبائل المطلق فى مناطق سكنهم . ومرة أخرى لعل من الأمثلة الواضحة على ذلك عرب الهوارة فى قنا وانفرادهم المطلق بالحكم فى هذه المنطقة .

حقيقة لقد حدثت فى عهد على بك الكبير محرضا ومؤيدا بجماعة التجار وبالطبقة الثرية من المشتغلين بالصناعة بإقامة حكومة مركزية فشق حملات متعددة على هذه القبائل وتمكن من دحر قوة الهوارة وغيرها من القبائل

العربية . وفى عهده أيضاً أصبح الصناجق أشبه بممثلى السلطة المركزية ، غير أن محاولة على بك لم يقدر لها النجاح لأن الظروف الموضوعية والقوة الاقتصادية الصاعدة لم تصل إلى مرحلة كافية من النضج بحيث تتمكن من القيام بعملية التحول من الأوضاع الاقطاعية إلى الأوضاع الرأسمالية . فانهارت حركة على بك الكبير وعادت مصر مرة أخرى فى شكلها السياسى إلى الأوضاع الاقطاعية : لامركزية فى الحكم ، تثبيت نفوذ الصناجق والكشاف فى المديريات وبقاء ظاهرة العصبيات المملوكية التى كان يطلق عليها البيوت المملوكية .

وفى إطار هذا الوصف العام للمجتمع الاقطاعى المصرى فى مراحله الأخيرة ننتقل الآن إلى تحديد القوى الاجتماعية فى صراعها وتناقضاتها .

ثالثاً : القوى الاجتماعيه فى مصر الاقطاعية :

(أ) الأتراك — هناك بطبيعة الحال القوة الحاكمه سياسيا — فمصر حتى القرن الثامن عشر كانت لاتزال ولايات ولاية من الدولة العثمانية — وهذه التبعية بدأت منذ عام ١٥١٧ بسقوط دولة المماليك فى مصر وبداية الاحتلال العثمانى ، فكيف أثرت هذه القوة الجديدة الحاكمة فى حياة المجتمع المصرى ؟

الواقع أن الدولة العثمانية كانت دولة اقطاعية عسكرية ، ومعنى ذلك أن النظام الإقتصادى والسياسى والاجتماعى الذى ساد إبان حكم الأتراك كان اقطاعياً ، ولكن الحكم التركى كان عسكرياً أيضاً . بمعنى أن الحاميات التركية فى مصر وتسمى (الأوجاقات) كانت لها اليد الطولى فى حكم مصر ، فلم يقتصر عمل هذه الحاميات على مجرد الدفاع عن مصر ضد العدوان الخارجى بل كان من كبار هذه الحاميات تتألف الإدارة العثمانية فى مصر ، كما كانت الحاميات تقوم بمسئوليات بعيدة كل البعد عن العمل العسكرى مثل جمع الضرائب وتأليف الديوان الذى يعاون الباشا العثمانى فى حكم الولاية .

(ب) المماليك : كانت القوة العسكرية هى قوة رئيسية فى السلطة مع الباشا ولكن كانت هناك قوة أخرى هى قوة البكوات المماليك ، ومنذ أوائل القرن السابع عشر استطاعت قوة المماليك أن تتغلب على قوة الحاميات العثمانية وأن تنفرد بالسلطة ، وكانت قوة المماليك تتمثل فيما يسمونه الصناجق وعددهم ٢٤ صنجقا. فمنهم حاكم القاهرة وهو شيخ البلد ومنهم حكام المديريات أو السنجقات ولقد استطاعت قوة المماليك أن تحجب الحاميات العثمانية عن السلطة وكذلك الباشا العثمانى وانفردوا بالحكم رغم بقاء مصر تابعة من الناحية الرسمية للدولة العثمانية ، ويصل انفرادهم بالحكم إلى ذروته فى عهد على بك الكبير الذى شاء بمعاونة بعض المستشارين من الأجانب أن يستولى على الحجاز وبلاد الشام ويضمها إلى حكمه وأن يقيم علاقات خارجية دولية مع روسيا القيصرية وانجلترا .

وتستمد هذه القوة المملوكية قوتها من سيطرتها الزراعية الاقطاعية ، فهم ليسوا فقط حكام الأقاليم بل ومنهم طبقة الملتزمين وهم الاقطاعيون الحقيقيون فى مصر العثمانية ، لكن الواقع أن البكوات المماليك لم يتمكنوا من الانفراد بحكم مصر رغم سيطرتهم بسبب انقسامهم إلى فرق وشيع مملوكية متنافرة يطلق عليها « البيوت المملوكية » عادة نسبة إلى مؤسسها ، ففى القرن الثامن عشر نسمع عن العلوية نسبة إلى على بك الكبير ، والمحمودية نسبة إلى محمد أبو الذهب ، والمرادية والإبراهيمية نسبة إلى مراد بك وإبراهيم بك ، والاسماعيلية نسبة إلى اسماعيل بك . وكلها فرق أو بيوت متناحرة متصادمة تتنازع حول مناصب شيخ البلد والسنجوقات فكثرت بينها الحروب الأهلية والفتن الداخلية حتى أصبحت هذه السمة الرئيسية السياسية للحياة اليومية لمصر .

ولم يحاول هؤلاء المماليك بسبب نزاعهم المستمر وعدم اهتمامهم باصلاح مصر ونظرتهم لها على أنها بقرة حلوب لهم ، ولجهلهم لم يحاولوا احداث أثر

كبير فى الحياة المصرية الاقتصادية أو الاجتماعية فلم يهتموا إلا ببناء قصورهم وشراء مماليكهم الأمر الذى أدى إلى إهمال تام فى الزراعة .

العامل الأول إذن فى تدهور الأحوال فى مصر هو سيطرة المماليك وحروبهم مع بعضهم والعامل الثانى كان ضعف الحكم التركى فالحكم التركى بسبب صفته الإقطاعية ولأن الأتراك لم يكن لهم رصيد حضارى يذكر لم يحدثوا ولم يهتموا باحداث تغيرات فى أوضاع مصر ، وآية ذلك أن كافة الأنظمة الزراعية والإدارية التى كانت تعرفها مصر قبل الحكم التركى بقيت كما هى دون تغيير يذكر .

(جـ) الاستعمار التجارى الأوربى : إلى جانب الأتراك ، بضعف تأثيرهم وعدم فاعليتهم ، والمماليك بحروبهم المستمرة . وكان هناك عامل ثالث ساعد على إيجاد هذا التدهور ، هذا العامل يدخل فى إطار السياسية الدولية ، فلقد كان من شأن نشأة بورجوازية تجارية فى غرب أوربا ومحاولاتها عن طريق حركة الكشف الجغرافى إيجاد طرق تصل بين أوربا من ناحية وجنوب شرق آسيا من ناحية أخرى بعيداً عن البحر الأبيض المتوسط حيث تسيطر المدن التجارية الايطالية وحيث ظهرت العسكرية التركية فى حوض هذا البحر ، كان من شأن هذا كله أن اكتشف طريق رأس الرجاء الصالح الذى أصبح يشكل المجرى الرئيسى للتجارة العالمية الأمر الذى أدى إلى تدهور تجارة البحر الأحمر التى كانت تمر بمصر فى طريقها إلى البحر الأبيض المتوسط ، وكانت مصر تكسب كثيراً من هذه التجارة وأغلبها تجارة مرور بسبب الضرائب الجمركية التى كانت تجبى عليها ، وقوافل النيل أو قوافل الجمال المصرية التى كانت تستخدم فى نقل البضائع من السويس إلى دمياط أو الاسكندرية . وبسبب الفنادق التى كانت تستخدم لنزول هؤلاء التجار ، فالدولة وقطاعات كثيرة من المجتمع المصري كانت تعيش بحق علي هذه التجارة التي بدأت تختفي منذ السنوات

الأولى من القرن السادس عشر . ولقد ساعد على هذا التدهور المالى والاقتصادى أن الدولة العثمانية بعد أن فتحت مصر أخذت بدورها تعمل على منع المراكب التجارية الأوربية من الدخول شمالا بعد جدة بدعوة أن هذه المنطقة تطل على الأراضى المقدسة ، الأمر الذى أدى إلى اختفاء حركة النشاط التجارى العالمى من مصر اختفاء تاما . وجعل مصر ومنطقة الشرق الأوسط كلها منطقة راكدة بعيدة عن النشاط التجارى العالمى .

كان هذا الانقطاع بين مصر وبقية أنحاء العالم — وهو العامل الثالث فى تدهور أحوال مصر — لم يقتصر على الناحية التجارية بل تعداه إلى الناحية الحضارية أيضاً . فلم تعد هناك صلة بين مصر وأوربا ، هذا فى الوقت الذى كانت التيارات الفكرية الأوربية تشق طريقها بقوة لتغير معالم المجتمع الأوربى منذ بداية النهضة الأوربية الفنية فى ايطاليا فى أواخر القرن الخامس عشر إلى قيام الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر حقيقة أن هذه العزلة كانت قد بدأت تنقشع عندما نمت البورجوازية الأوربية فى القرن الثامن عشر وحاولت أن تعيد النشاط التجارى فى البحر الأحمر . وكانت انجلترا البادية ، اذ تمكنت شركة الهند الشرقية من أن تعقد معاهدة مع محمد بك أبو الدهب عام ١٧٧٥ لفتح ميناء السويس أمام التجارة الانجليزية الوافدة من الهند . وكانت المنطقة مابين السويس حتى جدة جنوبا مغلقة فى وجه المراكب الأوربية منذ ظهور العثمانيين فى البحر الأحمر فى القرن السادس عشر ، كما تضمنت هذه المعاهدة امتيازات معينة لرعايا انجلترا من التجار ، وانبرت فرنسا لمناقشة انجلترا فى هذا المجال حتى تمكنت بدورها من عقد معاهدة مشابهة مع الأمراء المماليك فى مصر عام ١٧٨٥ واشتدت حدة المنافسة حتى عادت انجلترا فى عام ١٧٩٢ إلى إلغاء المعاهدة الفرنسية وعقد معاهدة بريطانية جديدة مع أمراء المماليك اشبه بمعاهدتها السابقة فى عام ١٧٧٥ .

ولكن كل هذه المحاولات من جانب البورجوازية الفرنسية والإنجليزية

لبسط نفوذهما التجارى فى مصر من ناحية ، بسبب المنافسة الحادة بين الدولتين ومن ناحية أخرى بسبب الموقف المعارض من جانب السلطان العثمانى ، ومن ناحية ثالثة لأن الأمراء المماليك لم يحترموا هذه المعاهدات . وهكذا فشلت محاولات الاستعمار الأوربى التجارى بالتسرب نحو مصر قبل غزو بونابرت .
ومع ذلك فهذه المحاولات لوصل مصر تجاريا بحركة التجارة الدولية أدى إلى نوع من الانتعاش فى طبقة التجار الوطنيين فى أواخر القرن الثامن عشر وهى الطبقة التى ساعدت على بك الكبير فى مشروعاته التوسعية فى الشام والبحر الأحمر لتنفتح لها آفاق جديدة للتجارة فى الشرق العربى ومن هذه الطبقة التجارية النامية تألفت نواة البورجوازية المصرية الوليدة .

(د) المشايخ : وتحت البناء الفوقى السياسى للباشوية المصرية المكون من العسكريين الأتراك والبكوات المماليك كانت فئات الشعب المصرى ، ولقد كان هذا البناء الفوقى معزولا عزلا تاما عن فئات الشعب ، فالأتراك والمماليك يشكلون الطبقة الاقطاعية المنفصلة كلية ومنعزلة تماماً عن المصريين ، فليسوا مثلهم من الناحية العنصرية أو اللغوية أو فى عاداتهم وتقاليدهم أو فى نظرتهم لمصر ما جعلهم قريبى الصلة بالفئات المصرية الشعبية حقيقة وجدت بعض الأحداث التى دفعت المصريين إلى الوقوف بجانب البكوات المماليك والأتراك مثل الغزو الفرنسى عام ١٧٩٨ . ويصف الجبرتى حماس المصريين وخروجهم بأسلحتهم الساذجة جنبا إلى جنب مع إبراهيم ومماليكه على الضفة الشرقية للنيل عند بولاق ، كذلك خرج المصريون من القاهرة كمتطوعين إلى رشيد كما خرج أهل رشيد ليحاربوا الانجليز جنبا إلى جنب مع الألبانيين والأتراك عام ١٨٠٧ ، ولكن بصرف النظر عن هذه الأحداث التى كانت تجبر المصريين الى الوقوف إلى جانب المماليك أو الأتراك . لم تكن هناك صلة تعاطف بين ذلك البناء الفوقى الحاكم وبين فئات الشعب المصرى .

وممّ كانت تتألف هذه الفئات ؟ من بين طبقات الشعب المصرى فى القرن

الثامن عشر كان هناك المشايخ ، ورجال الدين ، ولقد كان لرجال الدين نفوذ كبير فى جماهير الناس ، فهم موضع إحترامهم وتقديرهم ، ويبين هذا التقرير كثيراً من العادات المتبعة ، فى هذا الوقت ، كأن رفض الباعه أن يتقاضوا ثمن مااشتراه أحد المشايخ ، أو ينزل الراكب عن بغلته إذا مر بأحد المشايخ ولم يكن مركز رجال الدين موضع تقدير داخل المجتمع المصرى وحده ، بل كانوا موضع تقدير العالم الإسلامى كله بسبب الأزهر الذى كان يفد إليـه طلاب العلم من أنحاء العالم الإسلامى والعربى ، فقد كان الأزهر مقسما إلى أروقة وفق التقسيم الإدارى المصرى كرواق البحاروة ورواق الشرقوة وغير ذلك ، أو مقسما وفق بلدان العالم الاسلامى والعربى ، كرواق المغاربة أو رواق الأتراك أو الشوام وهكذا. كذلك كانت صلات علماء الدين فى مصر بصلات علماء الدين الاسلامى والعربى قوية ، ولعل الظروف التى أحاطت بتأليف عبدالرحمن الجبرتى كتابه (عجائب الآثار فى التراجم والأخبار) توضح لنا هذه الحقيقة ، ففكرة تأليف الكتاب جاءت من المرادى مفتى دمشق ابتداء ، وعرضها على الشيخ مرتضى الزبيدى من الهند الذى كان يقيم فى مصر وكان أستاذ الجبرتى ، ثم انتهى الأمر بأن الجبرتى وهو أصلا من بلاد الجبرت بالحبشة بتأليف الكتاب .

ولم يكن الأزهر وحده من العوامل التى عمقت الصـلة بين العالم العربى والإسلامى ومركز القاهرة فى هـذا العالم ، بل أهمية مصر الدينية فى العالم الإسلامى وهى مستمدة من :

أولا : كثرة الأوقاف المحبوسة على الحرمين الشريفين فى مكة والمدينة ، وفقراء مكة والمدينة ، بحيث يمكن القول بأن الحجاز كان يعيش على الأوقاف المصرية .

ثانياً : لأن قافلة الحاج المصرى كانت تأخذ فى صفوفها حجاج المغاربة ،

أى المسلمين من شمال أفريقيا ، لذلك لم يكن غريباً أن تحتل مصر مكاناً مرموقاً فى العالم الإسلامى والعالم العربى وأن يعتد المسلمون بعلماء الدين فى مصر ، فمن الحقائق المعروفة أن ثمة عطاءات وهدايا وأوقافاً كان يمنحها سلطان المغرب لعلماء الأزهر ، وترتب على هذا الوضع وجود جالية مغربية بالذات طوال تاريخ مصر ، كانت تشتغل بحرف مختلفة منها : التجارة ، والخدمة العسكرية ، ولذلك يمكن أن يقال أنه فى المجتمع المصرى فى القرن الثامن عشر كانت الجالية المغربية من أنشط الجاليات العربية فى مصر . لذلك لانجد غرابة فى أنه حين نزل الاحتلال الفرنسى فى مصر عام ١٧٩٨ أن يقوم أحد المغاربة - أطلق عليه (المهدى) - بحركة ثورية ضد الاحتلال الفرنسى فى البحيرة ، وكانت حركته من أعنف أنواع المقاومة التى لقيها الفرنسيون فى مصر . كذلك لم يكن غريباً حين نزل الاحتلال الفرنسى بمصر أن تقوم حملة المتطوعين المسلحين من الحجاز بقيادة رجل مغربى يسمى (الكيلانى) نزل فى القصير بحملته وكانت بينه وبين الفرنسيين معارك حامية .

لكل هذه الاعتبارات : وجود الأزهر ، ودور مصر فى العالم الإسلامى والعربى ، والعربى ، كان لرجال الدين أو المشايخ وزن كبير فى المجتمع . فهم الطبقة التى تأتى مباشرة بعد المماليك فى المجتمع وهى الطبقة المثقفة ثم هى الطبقة التى يشتد ارتباطها بعامة المصريين .

لكن فئة المشايخ هذه تفاوتت فى ثرائها ، ففيها جماعة غنية تملك التزامات وإن كانت غالبية المشايخ فقيرة . ولقد كانت فئة المشايخ من أخصب وأنشط الطبقات المصرية فى القرن الثامن عشر . فلم تكن فئة فكرية منعزلة فى الحياة العامة ، وإنما لقيت دوراً كبيراً فى الحياة العامة برضاء بقية الطبقات التحتية من ناحية والطبقات الحاكمة من ناحية أخرى . وهذا الدور اختلف المؤرخون فى تحديد طبيعته فوصل البعض إلى حد القول بأنه زعامة شعبية بكل مقوماتها ،

بينما رأى البعض أنها لم تكن زعامة بمعنى هذه الكلمة ، لأن الزعامة تتطلب التوجيه وتحديد سير حركة الجماهير ، وأن دور المشايخ لم يعد أن يكون دور الوساطة بين طوائف الشعب من ناحية وبين الحاكمين الأتراك والمماليك من ناحية أخرى . إنما الملاحظ أنه فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر أخذ هذا الدور سواء كانت زعامة أو وساطة يتعاظم تعاظما شديد ، والحدث الذى تم فى ١٧٩٥ حين أجبر المشايخ ابراهيم ومراد على كتابة وثيقة يتعهدان فيها بعدم اتباع سياسة تعسفية مع الجماهير فى جميع الضرائب ، والتى يحلو لبعض المؤرخين الوطنيين المصريين تسميتها « المجنا كرتا » المصرية ، يشير إلى تعاظم نفوذ رجال الدين والمشايخ . ولاريب فى أن المشايخ أتيحت لهم أن يلعبوا دوراً أكبر إبان الحملة الفرنسية ، فبونابرت جرياً وراء السياسة الإسلامية والوطنية وحرصاً على التعرف على نوايا المصريين جعل المشايخ أو كبارهم من العناصر التى تتولى الوساطة بين الحكم الفرنسى وبين الشعب ، فكان منهم بعض أعضاء الديوان العمومى الذى أنشأه للمشاركة فى حكم مصر بل كان الشيخ عبد الله الشرقاوى هو رئيس هذا الديوان ـ ولقد حدث أن أثرى عدد كبير من كبار المشايخ إبان الحملة الفرنسية ثراء فاحشاً ، بينما من ناحية أخرى قام صف من المشايخ بثورة القاهرة الأولى ضد الفرنسيين .

ولقد تمخضت الحملة الفرنسية دون شك عن تعاظم نفوذ فئة المشايخ ، وإليهم يرجع الفضل فى وصول محمد على إلى الباشوية ، وتأليف حلف من المشايخ ومحمد على ضد المماليك وهو الحلف الذى استطاع أن يدفع بمحمد على إلى الباشوية ، وهذا الحلف يشبهه المؤرخون عادة بتحالف البورجوازية الفرنسية بلويس الرابع عشر ضد الإقطاع الفرنسى . ولكن على العكس ماحدث فى أوروبا استطاع محمد على القضاء على نفوذ المشايخ وسلطتهم فى أوائل عهده بعد الدور المجيد الذى لعبه المشايخ أثناء محاربة محمد على للمماليك فى الصعيد وفى تحريك قوى الشعب ضد الغزو البريطانى فى ١٨٠٧

(هـ) التجار : وإذا كانت المشايخ تمثل قطاع المثقفين فى الطبقة الوسطى المصرية النامية ، فإن قطاعاً آخر من هذه الطبقة يتمثل فى فئة التجار . هؤلاء نشأوا فى مجتمع إقطاعى كالمجتمع المصرى وتحمسوا كثيراً لمشروعات التنشيط التجارى فى عهد على بك الكبير وكذلك محمد بك أبو الدهب ، تلك المشروعات التى تمثلت فى فتح طريق تجارة البحر الأحمر عبر برزخ السويس إلى الإسكندرية ولا ريب فى أنهم وقفوا وراء على بك الكبير فى حركته الاستقلالية . ومن أبرز البيوتات التجارية المصرية التى أشار إليها الجبرتى وذكر طرفاً عن تاريخها بيت الشرايبى الذى كان عظيم الثراء . كما كان يسجل لنا التاريخ الكثير عن تاريخ المحروقى باعتباره نموذجاً لهذا القطاع من البورجوازية المصرية . وهو التاجر الغنى الذى لعب دوراً كبيراً ضد الحملة الفرنسية وفى تولية محمد على بعد ذلك .

ومرة أخرى ـ ولأسباب اقتصادية بحتة ـ شاء نابليون أن يعتمد على هذا القطاع من الطبقة الوسطى وهم التجار فوضعهم فى الديوان . ولكن الأزمة الاقتصادية التى تعرض لها الحكم الفرنسى بسبب الحصار البحرى البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط والتى وقع عبؤها بالذات على التجار المصريين حرك هذه الطبقة إلى معسكر الثورة ضد الفرنسيين ، وهذا يفسر بالذات دور التجار المصريين فى ثورة القاهرة الثانية .

(و) الطوائف : ولابد أن يجرنا الحديث عن التجار كقطاع من البورجوازية المصرية وكنواة ، إلى الحديث عن الطوائف الحرفيـــة الأخرى . فالظاهرة الأساسية من الناحية السياسية والاجتماعية فى الدولة الإقطاعية هى اللامركزية من الناحيتين الجغرافية والوظيفية . فنفوذ الدولة فى القاهرة لم يكن يمتد إلى كل بقعة من بقاع أقاليم مصر ، إذ أن الحكام المحليين فى المديريات وهم الصناجقة أو الكشاف كانوا يمارسون سلطة كاملة داخل مديرياتهم لا تقل عن سلطة

حكومة القاهرة . ولقد أدت سلطة اللامركزية الوظيفية إلى أن ينظم أفراد كل حرفة فى المجتمع فى تنظيم معين يطلق عليه الطائفة . ولم يكن أصحاب الصناعات — وتسمى الأصناف فى ذاك العصر — هم وحدهم الذين يكونون الطوائف بل كان المشتغلين بحرفة معينة مهما كانت وضعيته يكونون طائفة فيما بينهم ، فهناك طوائف للصنادقية والصاغة والنحاسين ، ووصل الأمر إلى أن تكونت طوائف للصوص والشحاذين والعاهرات .

وكل طائفة من هذه الطوائف تتخذ شكل البناء الهرمى ، على رأسه شيخ الطائفة ويليه الأعضاء ثم الصبية المرشحون للعضوية والذين يتمرنون على الحرفة فى مكان أحد الأعضاء حتى يتم تدريبهم فيحتفل بدخولهم الطائفة رسمياً احتفالا يسمى (شد الولد) أى دخول الطائفة[١] .

وكانت الحكومة تجد فى هذا النظام مايسهل عليها مهمتها فما دامت لاتريد التدخل فى حياة الناس فإن نظام الطوائف كان الوسيط بين فئات الشعب من ناحية والحكومة من ناحية أخرى . إذا شاءت الدولة جمع ضرائب من طائفة معينة فإن ذلك يحدث عن طريق شيخ الطائفة وكذلك إذا أرادت أحد أفراد الطائفة لسبب ما فإنها تكتفى بالاتصال بشيخ الطائفة وهكذا .

كذلك ترتب على هذا النظام الطائفى أن كل فرد فى المجتمع أصبح يجد مكانه فى المجتمع مهما بلغت خطة هذا المكان . ولكن ثمة ميزة هامة لنظام الطوائف ، أنه أوجد فى المجتمع منظمات كاملة ومعدة للحركة عند اللزوم ، لها قيادتهـــا وقواعدها . وهذا فى تفسيرنا السبب الذى جعل الحملة الفرنسية من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١ تواجه مقاومة عنيدة فى القاهرة إبان الاحتلال الفرنسى . فمن الحقائق

---

(١) المزيد من المعلومات حول الاحتفال بشد الولد ارجع إلى ما كتبه ادوارد وليم لين فى كتابه (المحدثون المصريون : عاداتهم وتقاليدهم) الفصل الخاص بالصناعة . وكان لين قد زار مصر فى القرن التاسع عشر حيث كان المجتمع لايزال يحتفظ بتركيبه الطائفى

المعروفة أن الفرنسيين ووجهوا بمقاومة المصريين بغتة وبشكل عنيف ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة إلا من خلال منظمات الطوائف الجاهزة التركيب والمعدة للتحرك الثورى عند اللزوم .

ثم هناك حقيقة هامة أخرى حول ذلك المجتمع الممزق إلى مجتمعات صغيرة ، فلقد كان من الطبيعى أن يكون ولاء الفرد فى مثل هذا المجتمع نحو الطائفة أو المجتمع الصغير الذى ينتمى إليه ، وبذلك اختفت فكرة المواطنة فى مثل هذا الموقف أى ولاء الفرد نحو الدولة .كذلك اختفت الرابطة بين هذه المجتمعات المبعثرة ولذلك يمكن أن يطلق على المجتمع الإقطاعى مجتمع « الطوائف » ومعنى ذلك أن المصريين فى المجتمع الإقطاعى لايشكلون أمة متكاملة ، حقيقة أن مقومات القومية موجودة فى المصريين فى ظل الإقطاع كوحدة اللغة والتاريخ المشترك والأرض المشتركة وغير ذلك . ولكن الأوضاع الإقطاعية ببعثرة المجتمع على هذا النحو تضعف من هذه المقومات وتفقدها الفاعلية . ثم يزيد من ضعف هذه المقومات القومية ليس فقط تمزق المجتمع المصرى الإقطاعى إلى مجتمعات صغيرة مغلقة أو شبه منفصلة ، بل كذلك تأخر المجتمع الإقطاعى من ناحية طرق الاتصال قد ساعد على عزلة هذه المجتمعات الصغيرة عن بعضها البعض ، لهذا لم يعرف المجتمع الإقطاعى ولاء من جانب الفرد نحو المجموعة وهو بداية الإحساس بالانتماء إلى الأمة وبداية الشعور القومى بل كان ولاء الفرد نحو الطائفة فى المدينة أو العشيرة فى القرية أو القبيلة فى مجتمع البدو . ولهذا فإن انهيار النظام الإقطاعى يتيح فرصة لهذه المقومات لكى تنصهر وتعمل على تكوين شكل الأمة خصوصاً وان انهيار الإقطاع يرتبط عادة بتقدم طرق الاتصال والمواصلات ، فى نهاية الأمر تحول سكان مصر من مجموعة من الطوائف إلى أمة لها قوميتها المتكاملة ، ظاهرة مرتبطة أشد الارتباط وبانهيار الإقطاع .

(ز) الأقليات : فإذا تركنا جانب قوة الطوائف الحرفية فى المدن وهى

تعتبر من أنشط عناصر الحركة فى المدينة المصرية الإقطاعية ، فإننا ننتقل بعد ذلك إلى أهل الذمة أو الأقليات المسيحية وغير المسيحية فى المجتمع المصرى وهذه كانت تعيش فى هامش الحياة السياسية والفكرية فى المجتمع المصرى وإن كان دورها كبيراً فى الحياة الاقتصادية ، وكانت تمثل جماعات مغلقة على نفسها بعيدة عن الحياة العامة . ولكن تحول المجتمع المصرى من مجتمع إقطاعى إلى مجتمع رأسمالى سوف يتيح لهذه العناصر الفرصة لأن تنصهر الأمة المصرية وتكون جزءاً أساسياً فيها .

(ج) الفلاحون : كانت هذه الطبقة تشكل أهم طبقات المجتمع المصرى الإقطاعى سواء من الناحية العددية أم من ناحية القدرة الإنتاجية فى المجتمع الإقطاعى ، ولكن هذه الطبقة كانت تعمل فى ظروف العهد الإقطاعى : التبعية للإقطاعى : وربطها بالأرض وعدم إمكانها تركها للأرض إلا بالفرار غير القانونى ، والتعرض للاضطهاد والإهانة ليس فقط من جانب الملتزم ، بل كذلك من جانب معاونيه من موظفى الدولة ، كالصراف والمشد (الذى يشد الفلاحين إلى الملتزم) وكذلك أعوان الكاشف أو الصنجق . هذا بالإضافة إلى تعدد الضرائب : فهناك المال الميرى الذى يذهب إلى خزينة الدولة ثم هناك فائض الالتزام الذى يدفع إلى الملتزم . وخلال العصر العثمانى تزايدت الضرائب غير الشرعية مثل البرانى أى الخارج عن المال الميرى والكشوفية التى تدفع إلى الكاشف ، هذا غير الالتزامات المالية المرهقة كحق الطريق وكان معناها أن يقوم الفلاحون فى كل قرية باستضافة عساكر الدولة أو أحد البكوات المماليك إبان مرورهم فى هذه القرية — أما من ناحية الإنتاج فكان متأخراً نظراً للتأخر الفنى فى وسائل الزراعة ولجهل الفلاحين .

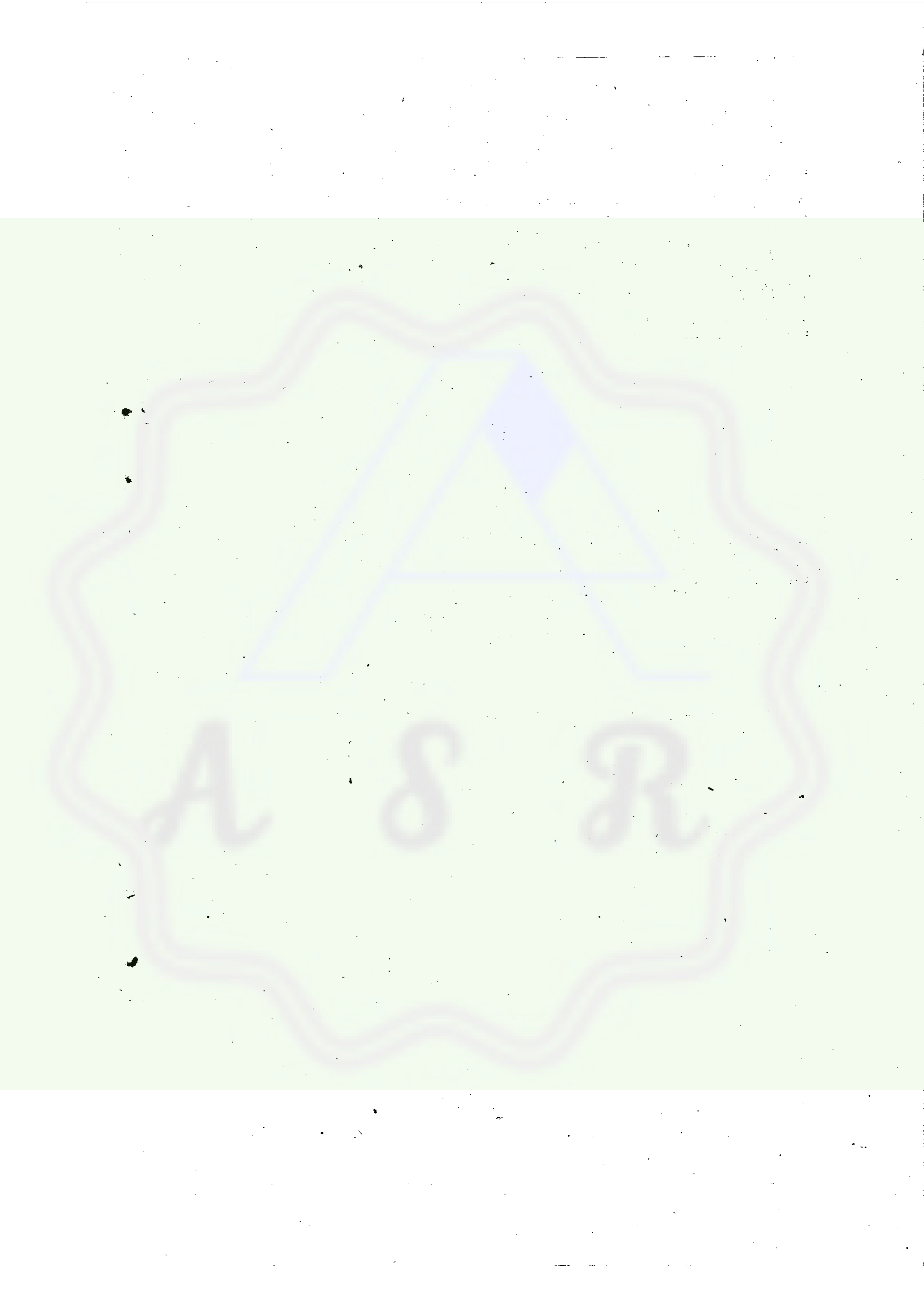
غير أنه من الخطأ أن نتصور أن الفلاحين استكانوا إلى هذه الأوضاع طوال العصر العثمانى (وحتى قبل العصر العثمانى) ، فامتلأ العصر بهباتهم

وثوراتهم التي كانت تهدف إلى رفع المظالم والضرائب المرهقة . ولكن هذه الثورات أو الهبات كانت تفتقر إلى القيادة الموحدة وكانت مبعثرة بين مناطق متعددة ولكنها تسجل دون شك قوة الفلاح المصرى حتى ذلك الوقت على العمل الثورى . ولكن هدف هذه الهبات لم يكن اجتثاث النظام الاقطاعى من أساسه ، فهذه المسئولية تقع تاريخياً على الطبقة الوسطى وإن كان الفلاحون القوة الضاربة المستخدمة فى هذا التحول .

* * *

والسؤال الذى يمكن طرحه هو :

ماهى القوة الاجتماعية التى أحدثت التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية فى المجتمع المصرى ، سواء فى ذلك القوى الداخلية أو الخارجية وماهى الأشكال الذي اتخذها هذا التحول ؟ .



المجتمع المصرى فى ظل الاقطاع

[قراءات — ١]

مصر الإقطاعية (*)

بالاستعراض العام لتاريخ ملكية الأرض الزراعية فى مصر ، نرى أن الدولة (ممثلة فى فرعون أو فى السلطان) كانت هى — وحدها — التى تملك الأرض ، وأن الملكية الفردية كانت — فى أغلب مراحل تاريخ مصر — منعدمة .

وكانت الدولة — بوصفها المالكة الوحيدة للأرض — تقوم باستغلال المساحة الكبرى من الأراض استغلالا مباشرا ، وتقـــوم بتوزيع بعض المساحات على بعض الأفراد للانتفاع بها مقابل التزامات معينة .

ومن الممكن أن نقول أنه كانت هناك أربعة أشكال رئيسية للانتفاع ، هى :

أولا : انتفاع الدولة بالأرض انتفاعا مباشرا . ويتمثل هذا الشكل فى مزارع الدولة والملاك والسلاطين وأبنائهم وأفراد عائلاتهم .

ثانياً : الانتفاع مقابل الخدمة الدينية والحماية العقائدية للنظام الاجتماعى السائد . ويتمثل هذا الشكل فى الأراضى التى كانت الدولة تعطيها لرجال الدين أو تخصصها للمنشآت الدينية ومؤسسات العبادة .

ثالثاً : الانتفاع مقابل الخدمات المدنية والعسكرية ، وخاصة الخدمات المتعلقة بتحصيل الضرائب وفرض الأمن فى الداخل وتجاه الخارج . ويتمثل هذا الشكل فى الأراضى التى كانت الدولة تعطيها لرجال الجيش وحكام الأقاليم وكبار الموظفين .

(*) مصر الاقطاعية — من كتاب : ابراهيم عامر « الأرض والفلاح »

رابعاً : الانتفاع مقابل الضرائب وفائض العمل . ويتمثل هذا الشكل فى الأراضى التى كانت تعطيها الدولة لبعض المزارعين بعد أن تربط عليها التزامات ضرائبية وأتاوات مختلفة نقدية أو عينية ، كما كانت تلزم هؤلاء المزارعين بتخصيص جزء من قوة عملهم للقيام بزراعة أراضيها أو أراضى الفئات الأخرى ، سخرة .

وعلينا أن نلاحظ أن ذلك النظام الرباعى للانتفاع قد ظهر تدريجيا ، وأن ظهور كل نوع منه كان راجعا إلى أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية . فقد كانت الدولة — فى بادىء الأمر هى التى تحتكر الانتفاع بالأرض كلها . ثم أصبح رجال الدين ينتفعون ببعض الأراضى ، لأنهم كانوا يمثلون الطبقة المستنيرة من الشعب ، وكانوا مشيرى الملك وناصحيه ، وكانوا يعاونونه فى إدارة شئون الدولة وفى حماية نظمها . وتمتع العسكريون بالانتفاع بالأراضى الزراعية حينما أصبح من الضرورى الاحتفاظ بجيش دائم فى البلاد لمواجهة الغزو من الخارج ، أو لمكافحة القلاقل فى الداخل ، أو القيام بمهام الحروب التوسعية . وأصبح المزارعون يتمتعون بحق الانتفاع عندما أصبحت الدولة فى حاجة إلى المزيد من الدخل لمواجهة نفقاتها ، وعندما أصبح نمو القوى الإنتاجية غير ممكن إلا بفضل عمل جماهير المزارعين المستغلين ، الأحرار إلى حد ما ، الذين يملكون أدوات الإنتاج ولهم بعض المصلحة فى الإنتاج .

ومع هذا ، فلم يكن المنتفعون بالأرض سوى حائزين لها ، وكانت الدولة دائما تملك حق حرمان أى منتفع من الأرض التى ينتفع بها ، وكانت قادرة فى الغالب الأعم ، على ممارسة ذلك الحق . غير أنه ما كاد الضعف والانحلال يدبان فى الدولة ، وذلك بسبب الحروب الخارجية أو القلاقل الداخلية ، حتى كان المنتفعون بالأرض (من رجال الدين والعسكريين وكبار الموظفين ، أو حتى بعض المزارعين) يضعون يدهم على الأرض ، ويغتصبون لأنفسهم بعض

حقوق التصرف مثل التوريث والهبة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في الدولة الوسطى وما حدث فى عهد المماليك . غير أنه ما كانت الدولة تسترد قوتها ، حتى كانت تستعيد كامل حقوقها على الأرض ، وتقضى على الذين اغتصبوا لأنفسهم حق التصرف فى أراضيها ، وتعيد توزيع الأرض على الأفراد المخلصين لها .

وإلى جانب تلك الأقلية من المنتفعين، كانت الأغلبية الساحقة من الفلاحين بدون أرض ، ولذلك فقد كانوا يعملون فى مزارع الدولة . أو فى مزارع كبار المنتفعين مقابل الحصول على الضرورات المعاشية ، كما كانوا يعملون سخرة فى أعمال الدولة العامة ، سواء أكان الأمر يتعلق بتشييد حصن ، أم كان يتعلق بشق طريق أو بناء سد أو حفر آبار وقنوات للرى .

وكان نظام توزيع المنتجات الزراعية للاستهلاك نظاما اقتصاديا طبيعيا، أى كان الفلاحون يعيشون على ما يزرعونه فى الحقول التى يعملون بها، ويحصلون من تلك الحقول على ما هم فى حاجة إليه من المواد الغذائية كالحبوب والبقول والخضروات،ومن المواد الأولية اللازمة لكسائهم المصنوع بأيديهم كالكتان، ويتخذون من طمى النيل المادة الأولية اللازمة لبناء مساكنهم البسيطة،ويحصلون من أشجار النخيل على ما يلزمهم من أخشاب البناء والوقود وكانت المبادلات التجارية محدودة جداً ، وتتم على أساس المقايضة داخل أسواق أسبوعية تقام فى القرى ، بينما كانت التجارة الخارجية ضعيفة الأثر .

ولقد قال البعض أن هذا الشكل من أشكال الملكية لم يكن يختلف فى صورته عن صورة الملكية فى معظم دول أوربا وآسيا ، ووصف البعض الآخر نظام العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بأنه يشبه نظام الاقطاعات الذى رزحت أوربا تحت نيره خلال القرون المتوالية .

فهل من الصحيح أن نقول أن صورة الملكية الزراعية في مصر ، قبل

عصر محمد على كانت لا تختلف عن صورتها فى معظم دول أوربا وآسيا ، أو كانت شبيهة بالنظام الإقطاعى الأوربى ؟

إن الجواب ، على هذا السؤال ، بالنفى ، فثمة فروق جوهرية بين النظام الإقطاعى كما عرفته أوربا ، والنظام الإقطاعى كما عرفته مصر .

والواقع هو أن بعض المؤرخين والاقتصاديين اعترفوا بالفرق الجوهرى بين شكل ملكية الأرض فى مصر ، وشكلها فى أوربا ، ونوهوا بأن الملكية فى مصر كانت ملكية الدولة ، بينما كانت ملكية الأرض فى أوربا ملكية فردية ، ولكنهم عزوا تلك الظاهرة إلى المبادىء الإسلامية وقالوا إن الشريعة الإسلامية هى التى قررت نظرية عدم تملك الأرض ملكية فردية ، كما فعل الفريد بونيه فى كتابه « الدولة والاقتصاد فى الشرق الأوسط » . وقد رفض بعض المؤرخين والاقتصاديين الإسلاميين ذلك التعليل ، وانبروا إلى ما اعتقدوا أنه دفاع عن الإسلام مؤكدين أن « الفاتحين العرب لم ينزعوا ملكية الأرض ولم يجعلوا لهم سلطاناً عليها بل تركوها ملكية لأهلها » واعترف فريق آخر من المؤرخين الإسلاميين ، بظاهرة انعدام الملكية الفردية للأرض فى مصر ، وحاولوا فى الوقت ذاته تبرئة الإسلام بقولهم أن الحكام المسلمين لم يستولوا على أراضى مصر إلا بسبب الفتن والثورات التى قام بها المصريون فى عهد هشام بن عبد الملك كما فعل الدكتور محمد غلاب ، فى حاشية كتبها فى الترجمة العربية لكتاب « الفلاحون » تأليف الدكتور الأب هنرى عيروط اليسوعى .

وأيا كان الأمر ، فإنه لا يجب أن يقوم أى خلاف حول حقيقة أن الأراضى الزراعية فى مصر كانت — حتى أواخر القرن الثامن عشر — مملوكة ملكية تامة للدولة ، وليس للإسلام دخل فى تلك الظاهرة ، سلباً أو إيجاباً . لأن تلك الظاهرة كانت موجودة فى مصر قبل دخول الإسلام بل ووجدت فى بلاد أخرى لم يدخلها الإسلام .

والسبب الحقيقى لانعدام ظاهرة الملكية الفردية للأرض فى مصر حينذاك هو السبب نفسه لوجود تلك الظاهرة فى المنطقة الممتدة ، تقريباً ، من الصحراء الكبرى غرباً ، إلى الهضبة الآسيوية الصينية شرقاً . وهـــذا السبب هو أن الزراعة فى مصر كانت تعتمد على أعمال الرى الاصطناعى الواسعة النطاق . وقد أدى ذلك الاعتماد إلى إنتاج نوع معين من المجتمع والحكومة فى مصر القديمة وفى آسيا الغربية والهند والصين ، وذلك لأن الوصول إلى مستوى مرتفع وممتاز من الإنتاجية الزراعية للأراضى التى تعتمد على الرى الاصطناعى قد اقتضى قيام الدولة بتنفيذ مشاريع الرى ، مثـــل حفر الآبار وشق الترع والقنوات ، كما اقتضاها أن تقوم بأعمال ضبط مياه الأنهار وحماية الزراعات من الفيضانات . ومن ثمة ، كان تحقيق ذلك يقتضى وجود سيطرة مركزية للدولة على الأراضى الزراعية لا تتأتى إلا بأن تمتلك الدولة تلك الأراضى كما اقتضى تحقيق ذلك وجود سيطرة مركزية على السكان لتعبئتهم للقيام بالأعمال المطلوبة ووجود سيطرة مركزية على مياه الرى لتوزيعها ، الأمر الذى أدى إلى أن أصبحت الزراعة من مهام الحاكم .

وإذن . فإن صورة ملكية الأرض فى مصر كانت تختلف عن صورة ملكية الأرض فى أوربا ، فالأولى كانت ملكية للدولة ، والثانية كانت ملكية فردية . والسبب الرئيسى لذلك الاختلاف هو اختلاف صورة الرى فى مصر وفى أوربا . فهو فى الأولى نظام للرى الاصطناعى . وهو فى الثانية نظام للرى الطبيعى المعتمد على الأمطار أو على أعمال الرى المحدودة النطاق .

وأن سمة نظام ملكية الدولة للأراضى الزراعية هو أن الملك والموظفين التابعين له ، وليس أصحاب الملكيات الفردية ، هم الذين كانوا يستخلصون فائض القيمة .

ومن ناحية أخرى كانت أراضى مصر — حينذاك — تنتج المواد الغذائية اللازمة للمدن كما كانت تنتج قصب السكر والكتان . وأدى هذا الاقتصاد التجارى المحدود إلى نشأة مراكز تجارية جديدة مثل المنصورة لوقوعها على الطريق بين القاهرة ودمياط ، وقوص وقنا لوقوعهما على الطريق المؤدى إلى البحر الأحمر وأسيوط وإسنا لوقوعهما على الطريق المؤدى إلى السودان ، كما أدى إلى نشأة بعض المدن الصناعية مثل المحلة الكبرى ، التى كانت مركزاً شهيراً لصناعة الكتان ، وفوة ، وغيرهما . غير أن الاقتصاد التجارى لم يكن هو السمة الرئيسية فى مصر حينذاك ، وذلك لضآلة التبادل التجارى الداخلى بسبب الفيضان الذى كان يغمر أراضى الصعيد ويجعل المواصلات صعبة ، وبسبب انخفاض مستوى المعيشة ، وبسبب فوضى النقود والمكاييل والموازين ، كما أنه لم تكن هناك أية تجارة خارجية بسبب اضمحلال ميناء الاسكندرية ، بعد أن ردمت الترعة التى كانت تصلها بداخلية البلاد .

أما فيما يتعلق بالعلاقات الإنتاجية وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الفلاح بالدولة المالكة للأرض ، وبالغالبية العظمى من المنتفعين بالأرض من الموظفين ورجال الجيش ورجال الدين . فقد كانت علاقة حرة فيما يتعلق بالمنتفعين ، ولكنها كانت مقيدة فيما يتعلق بالدولة بثلاثة التزامات ، هى السخرة ودفع الضرائب ، والخدمة العسكرية ، أى الجندية .

ولكن ، علام يستند الذين يصفون النظام السائد قبل عهد محمد على بأنه « نظام إقطاعى » ؟

إنهم يستندون ، إما على وجود نظام المماليك الذى دام نحو ٥٥٠ سنة ، وإما عن وجود نظام الملتزمين الذى فرضته الدولة العثمانية بعد استيلائها على مصر .

وصحيح أن ظاهرة وجود المماليك ، أو من يسمون بأمراء القطائع ، قد تدعو فى حد ذاتها إلى التخمين بأن الإقطاعية — بمعناها الأوربى — كانت موجودة فى مصر ، على الأقل خلال الفترة السابقة مباشرة لحكم محمد على ، ولكن الدراسة المستفيضة لظروف وجودهم ولوضعهم الاقتصادى والسياسى ، ولسمات الحقبة التاريخية التى ظهروا أثناءها فى مصر لا يمكن أن تؤيد النظرية القائلة بأنهم كانوا إقطاعيين كأمراء الإقطاع فى أوربا . ذلك أن نظام الرى الاصطناعى فى مصر قد اقتضى دائماً — كما سبق أن قلنا — وجود سلطة مركزية تتولى الإدارة الزراعية وتتولى فى الوقت ذاته المهام العسكرية . وقد نتج عن ذلك نوع من أنواع السلطة المركزية التى تعتمد على الموظفين لا على الحكام المستقلين ، وكانت تلك السلطة أعلى وأقوى من سلطة أى مملوك . ولقد كان على المماليك دائماً أن يستولوا على السلطة المركزية لكى يضمنوا سيطرتهم ، كما حدث فى سنة ١٧٦٩ عندما استولى على بك الكبير على السلطة أو كان عليهم أن يدخلوا فى حرب مع الحكومة المركزية كثيراً ما كانت تنتهى بخضوعهم للسلطة المركزية أو بالقضاء عليهم أو كانوا — على أقصى تقدير — يستطيعون عزل الوالى ومطالبة السلطان بتعيين وال آخر .

وبينما كانت السلطة فى أوربا قائمة على الملكية المطلقة ، وكانت جمهوريات المدن والولايات الاقطاعية تتمتع بسلطة استبدادية واسعة النطاق (فيما عدا مرحلة الامبراطورية الرومانية التى حذت حذو تنظيمات الملكية اليونانية الشرقية) كان قيام حقوق الملكية الفردية فى أوربا منذ أقدم العصور ، وكفالة حريات المدن ، وسلطة الجمعيات التشريعية للولايات الاقطاعية وقيام المحاكم المستقلة يمنع الملكيات الأوربية وموظفيها من الوصول إلى مرحلة السلطة المركزية الاستبدادية التى كانت تتمتع بها الدولة المصرية .

وصحيح أن المماليك استطاعوا أن يضعوا أيديهم على الأرض ، وأن يورثوا حيازاتهم لذراريهم ، وأن يستقلوا أحياناً عن السلطة المركزية ، ولكنهم لم يستطيعوا أبداً أن يكتسبوا لأنفسهم حق ملكية تلك الأرض ، وحق ممارسة مالهم من سلطة فعلية ممارسة قانونية . والدليل على ذلك هو أن مصر ظلت دائما — وحتى فى عهد حكام الصعيد فى الدولة الفرعونية ، وفى عهد المماليك فى الدولة السلطانية — وحدة سياسية ولم تعرف الانقسام الذى عرفته دول أوربا فى مرحلتها الاقطاعية ، مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وانجلترا وغيرها .

أما فيما يتعلق بالملتزمين فإن هؤلاء لم يكونوا ملاكا للأرض ، وانما كانوا محصلى ضرائب أشبه بموظفى الدولة الماليين والصيارفة . وأصل نظام الالتزام أنه لما ضعفت سلطة الحكومة فى مرحلة انحلال الدولة بمصر ، تقاعس الفلاحين عن دفع الضرائب ، فعمدت الحكومة الى نظام تضمين الضرائب لأناس يتولون جمعها عن الحكومة ويشاركونها فيما يغلونه من الأهالى وكانت الحكومة تعرض جباية الضرائب بالمزايدة لمن يضمنها ويلتزم بجمعها وتسليم نصيب الحكومة إما بعد تحصيله أو مقدماً . ثم كان له بعد ذلك الحق فى أن يحصل من المزارعين على المال الذى جعله للحكومة زائدا فيه الربا وملحقاته حسب مايشاء ويهوى .

وصحيح أن الالتزام قد تطور . فبعد أن كان يعطى لسنة أصبح يعطى لعدة سنوات ثم أصبحت الحكومة تعطيه للملتزمين مدى الحياة . وبعد أن كان الالتزام لايورث أصبح لورثة الملتزم أن يستبقوه فى أيديهم إذا دفعوا الأتاوة للحكومة . وصحيح أن بعض الملتزمين توصلوا إلى ابقاء الالتزام إرثاً لذراريهم بما دفعوا للحكومة من هذه الاتاوات ، ولكن من الثابت تاريخيا — أن جميع مثل تلك الحقوق إنما كانت تصدر عن الحكومة وبموافقتها وأن الحكومة كانت دائماً هى صاحب الحق الأول والأخير فى ملكية الأرض ،

وفى ملكية فائض تلك الأرض الممثل فى الضرائب بل وكانت صاحبة الحق الأول والأخير فى منح الالتزام لمن تشاء وفى سحب الالتزام ممن تشاء .

أما أراضى « الأوسية » التى كان الملتزمون يحصلون عليها من الدولة . فكانت تعطى لهم للانتفاع بها ، وذلك لمساعدتهم على تأدية واجبات الالتزام ونفقاته ، والصرف على المساجد والمدارس ، وإيواء الموظفين والمسافرين واستضافتهم فى دائرة الالتزام . وكانت الدولة تسترد صك الالتزام .

ومعنى هذا أنه على الرغم من تشابه نظام المماليك تشابها سطحياً مع نظام أمراء الاقطاع وتشابه نظام الملتزمين الى حد أقل مع نظام الالتزام الأوربى ، فان انعدام الملكية الفردية والظروف المعينة ونظام العلاقات السياسية فى مصر ينفى أى تماثل بين ما كان حادثاً فى أوربا وما كان حادثاً فى مصر . وقد أبى كارل ماركس أن يصف النظام الشرقى بأنه اقطاعى ، بينما يقول أرنولد توينبى وهو مؤرخ غير ماركسى .

« إن قيام النظام الاقطاعى ـ كما حدث فى انجلترا ـ كان تطوراً أوربياً غربياً بصفة خاصة » .

وصحيح أنه كانت هناك ظواهر إقطاعية فى العالمين البيزنطى والاسلامى المعاصرين لذلك العهد ، ولكن ليس هناك برهانا على أن تلك الظواهر مستمدة من الأصول ذاتها التى صدر عنها النظام الإقطاعى فى أوربا الغربية ، إذ برهن الفحص الدقيق لبعض التماثلات بين الظواهر على أن مثل ذلك التماثل زائف .

ومن ثمة ، فإننا نستطيع أن نقول أن ملكية الأرض الزراعية فى مصر ، والنظام الذى كان مؤسساً عليها قبل عصر محمد على لم تكن ملكية اقطاعية ، ولم يكن النظام نظاما اقطاعياً بالمعنى الأوربى وانما كانت ملكية « اقطاعية شرقية »

تقوم على أسس تختلف عن أسس الاقطاعية الغربية . وتلك الأسس مستمدة من انعدام الملكية الفردية ومركزية سلطة الدولة فى الزراعة ، وتتشابه بعض مظاهرها مع مظاهر الاقطاعية الغربية ، وهى تلك المظاهر الصادرة عن نظام السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعى فى الريف .

ولما كانت الضريبة ، إلى جانب السخرة ، هى وسيلة الدولة فى الحصول على فائض القيمة من العمل الزراعى ، فإن « الاقطاعية الشرقية » تميزت بتعـــدد الضرائب واختلاف فئاتها باختلاف أهواء الحكام ، ومدى حاجة الدولة إلى المال ، وكانت هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب فى أواخر العهد العثمانى بمصر . وهى ضريبة « الميرى » للسلطان وضريبة « الكشوفية » لحاكم المديرية ، وضريبة « الفائض » للملتزم هذا إلى جانب عديد من الضرائب على النخيل ، وعلى المواشى ، وعلى الرى ، وعلى الخفر وغيرها .

المجتمع المصرى فى ظل الاقطاع

[قراءات — ٢]



الخدمة الاقطاعية الجبرية (*)

(أ) العبودية كلمة يتردد صداها فى جميع الأنظمة الاقطاعية التى مررنا بها .
ففى كل من تلك الأنظمة كان الفلاح عبداً يأتمر بمشيئة أسياده الاقطاعيين .
فيبقى يعمل فى قرية سيده سحابة الحياة دون أن يحق له الخروج منها يوماً .
أما إذا سمح له بالذهاب من القرية فلمدة قصيرة جداً لاتتجاوز الوقت المعين
بساعة واحدة . أما إذا مضى الموعد المضروب ولم يقفل العبد راجعاً إلى قريته
فإن السلطات كانت ترى لزاماً عليها رده بالقوة إلى إقطاعية سيده . . . وبئس
المعاملة إذ ذاك . فكان السيد تارة يأمر بجلده بالسوط وطورا يدخله السجن
أو يأمر بقتله . أما إذا نشب خلافا مابين عبدين فيقف الاقطاعى حاكماً مديناً
على عبيده ويغنى إذا هم شاؤوا تحكيمه « عن « القضاة » والقانون . فالسيد
يحكم بأمر السلطان ويستبد باذن — الاقطاعية والعبد يأتمروا ولو مظلوماً دون
أن يفوه ببنت شفة ودون أن يحق له يوماً أن يرفع أمره — شاكياً مابه إلى
السلطات الادارية العليا . فلا علاقة للسلطات بمثل هذه الأمور ولاحق لأحد
أن يتدخل بين العبد وسيده . ومن الطرائف التى تروى من هذا القبيل أنه عام
١٥٢١ قام فلاحو « رزقة » يشكون أمرهم إلى الحاكم العام ويطلبون اليه التدخل
لإصدار أوامره على سيدهم الاقطاعى بتخفيض الايجارات والضرائب عنهم ،
فرد الحاكم العام بالايجاب ، وأمر السيد بأن يجرى هذا التخفيض ، أما الاقطاعى
فأجاب بكل صراحة ونفور : « لاحق لأى إنسان أن يتدخل بين السيد وعبيده
ولن أفعل كذا » وبالنهاية وقف الحق بجانب الاقطاعى لامع الحاكم العام .

---

* من كتاب بولياك — الاقطاع فى مصر وسوريا ولبنان وفلسطين .

زد عليه أنه باستطاعة السيد أن يطلب إلى السلطات معاقبة عبيده ، إذا شاء أو إذا ، شعر بحاجة إلى ذلك . فيحمل العبد المذنب إلى حاجب « المحكمة العسكرية على عهد المماليك .

(ب) ومقابل حراثة الأرض واستغلالها كان السيد يتقاضى من عبيده ضريبة « الخراج » وهي حق فرضه القانون الاسلامي واعتبره كضريبة « العشر » وضريبة « الدفع » .

أما في القطر المصري ، فكان الفلاحون يدفعون ، على زمن المماليك ، إيجاراً معيناً ثابتاً في السنة يعرف « بالخراج » أو « الراتب » ثم يدفعون ضريبة علاوة عليه إذا زرعت أرضهم « قصب سكر » وللإيجار علاقة وثيقة بمساحة الأرض المستغلة وخصب تربتها ، يدفع حبوبا في « مصر العليا » ومالا نقدا في « مصر السفلى » وما كاد فجر عام ١٣٨٤ يبزغ للوجود حتى بدأ الناس يشعرون بنقص ظاهر في النقد الفضي الاحتياطي متأت عن ازدياد الدفع النقدي وتحول قيمة الدرهم المتنقلة ، فارتمت البلاد من جراء هذا في أزمة مالية اقتصادية ظلت تتخبط فيها حتى عام ١٤٠٨ . أما حالة الفلاح ، فكانت السبب الرئيسي في قيام الثورات المتوالية . ولم يكن الاحتلال العثماني ولافتوحاته لتحسن من تلك الحالة الضيقة شيئاً ، بل استفحل الأمر إذ ذاك ، وما كادت ثورة « قنصوه بك المحمدي » ـ الذي حاول إرجاع دولة المماليك ـ تندلع نيرانها عام ١٥٢٣ ، حتى شاهدنا عدداً وفيراً من الفلاحين ينضم اليها استياء .

غير أن تعديلا محسوساً طرأ على الجباية بين ١٥٢٥ ـ ١٥٣٥ حين أوجدت السلطات نظاماً جديداً يعرف بخراج « المال الحر » وهو كناية عن ضريبه معينه مفروضة على كل « قيراط » من قراريط الضيعة قسمت بطريقه ثابته بين « الميرة » و « الفايظ القانوني » ، هذا هو المبلغ الوحيد الذي ينص « سند » الملتزم » عنه ولكن الخراج الحقيقي أكثر من هذا بكثير إذ أنه عملياً كان يزاد على الخراج أعلاه ماينعتونه « بالمال المضاف » و « المال البراني » .

أما الخراج و « الميرة » فيدفعان عادة من غلة الشتاء (ماعدا الأرض المزروعة أرزاً — وأرض مصر العليا التي تدفع ميرتها نقداً) .

وفى مصر فكان هنالك الضرائب التى فرضها الأسياد على عبيدهم :

١ — ضريبة الهدايا أو « الضيافة » وهى كناية عن هدايا تقدم فى أيام معينة من السنة (أبدلت بضريبه ماليه فى ممتلكات « الخاص ») .

٢ — ضريبة السدود والحواجز المائية والترع مجارى المياه ، وهى ضريبة سنوية تفرض لإنعاش مشاريع الرى وإصلاح السدود ومجارى الماء .

٣ — ضريبة المراعى والحقول غير المزروعة :

(ا) ضريبة شخصية على المواشى تدفع سنوياً أو شهرياً .

(ب) ضريبة على السمك الملتقط من الحقول إبان فيضان النيل السنوى .

٤ — ضريبة العرق المستخرج من التمر وهى تبلغ عشر المنتج السنوى ؛

٥ — ضريبة البسط .

هذه هى الضرائب التى يدفعها العبيد . وإليك الآن قائمة وجيزة بالضرائب التى يدفعها سكان الاقطاعات للأسياد دون أن يكونوا من الرعية أو من العبيد أو من المزارعين الذين يعيشون من حراثة الأرض ، ولكن بمجرد أنهم يسكنون الإقطاعات ليس إلا :

١ — ضرائب التجارة والصناعة ، وهى تعرف « بالمال الهلالى » أو « المكوس » .

٢ — ضريبة شخصية مفروضة على « الجوالى » (أى غير المسلمين) كانت

تتنازل عنها الحكومة للاقطاعيين فى بعض الأحيان قبل « الروك الناصرى » ، ثم أصبحت تعطيهم إياها بعد ذلك دائماً .

٣ — وأحياناً كان يسمح لبعض الإقطاعيين « المقدمين » بميراث لم ترفع عليه دعوة قانونية من الورثة بعد موت صاحبه .

وإبان العهد العثمانى فى سوريا وفلسطين كان « الخراج » والضريبة الإضافية يتبدلان حسب المقاطعة والمكان . أما فى « ممتلكات التاج » فيترتب على المزارعين دفع الضرائب المذكورة فى حجج المقاطعجية السوريين كضريبة « العبودية » وضريبة البيوت المعروفة « بمال المنزل » و « الميرة » وضريبة شخصية على كل من لم يعتنق الإسلام وضريبة « التيمار » و « الوقف » يزاد عليها كلها غرامات إضافية يفرضها الحاكم العام عن طريق المقاطعجية » .

(ج) حالة الفلاح :

وهكذا ضرائب وضرائب وضرائب ... حتى أمسى الفلاح لايملك مايسد به عوز عياله وأصبحت الديون تتراكم عليه من كل صوب وناح ، وتعضه الحاجة فيطلب من أسياده قرضاً من حب « التقاوى » للبذار ، أو «سلفة» يقتات بها حتى الحصاد المقبل فيرحب هؤلاء طلب الفلاح المسكين فارضين عليه فائدة تتراوح بين ١٠ و ١١ بالمائة حتى لو كانت تلك الحبوب قد سلفها إياهم السلطان خصيصاً لهذه الغاية ولمساعدة الفلاح .

وعلى عهد العثمانيين كان الفلاحون فى مصر والبلاد التابعة يستأجرون المراعى للحراثة والحبوب للزرع من أسيادهم أو من المثرين الميسورين فى القرى والمدن . وكانت الفائدة المتقاضاة لذلك الدين فى القرن الثامن عشر تتراوح بين ١٢ و ٣٠ بالمائة ، ثم ارتفعت إلى ٥٠ بالمائة (كل ١٤ شهراً) حوالى عام ١٨٣٠ .

وعلى زمن المماليك فى مصر كان أصحاب الأراضى التى تجرى فيها المياه بلا انقطاع هم الذين يستغلونها بأنفسهم . وكان بامكانهم الإحتفاظ بمثل هذه الأراضى الخصبة لأولادهم وورائهم أو التصرف بها كما شاؤوا من بيع وإهداء .

أما الأراضى الصالحة للزراعة (دون أن تكون موضعا لا ينقطر عنه الماء) فتستغل بمساهمة المزارعين والفلاحين . ولما صدر النظام الجديد رأينا « الحمولة » تقسم إلى أقسام وكل جزء من هذه الأجزاء يقسم بدوره بين المزارعين الفلاحين حسب عدد مواشيهم وإمكانيات عملهم . إذن لابدع أن رأينا الفلاحين ، الذين ليس لهم من المواشى شيء ، لا يملكون شبرا واحدا من الأرض فينعتون بالفلاحين « البطالين » فكان السلاطين فى «مصر السفلى » (حتى « برقوق ») يرغمون مثل هؤلاء البطالين على شراء الثيران من السلطات كما يستعملوها فى أعمال إصلاح سدود المياه . ومسألة السدود ومجارى الماء كانت تستوجب مراقبة أكيدة . لذا نرى الفلاحين يترتب على كل منهم حراسة مجرى صغير وكلت إليه مراقبته فأدى الأمر هذا إلى ترك القرى المصرية ، فانحلت حياة القرية واضمحلت شيئا فشيئا .

أما الأرض المشترك فيها ، على زمن المماليك ، فكانت فى الغالب تقسم من قبل كتاب الأسياد إلى أقسام (أو قبائل — جمع قبالة) تسقى كل منها بماء مجرور خاص ويقبض إيجار كل منها على حدة . وكانت نتيجة التقطيع هذا أن قسمت القرى إلى « قراريط » أميرية معينة قامت مقام القرية الواحدة (١٥٢٦) . وبينما كانت حراسة السدود ملقاة على عاتق الأسياد والاقطاعين ، على زمن المماليك ، أصبحت فى عهد العثمانيين من واجبات الفلاحين أنفسهم لذلك السبب اضمحلت القرية المصرية بينما ظلت القرى اللبنانية والسورية والفلسطينية محتفظة بكيانها ووحداتها حتى القرن التاسع عشر ، أى بعد تلك

بقرن . فما كان القرن الثامن عشر يبزغ للوجود حتى غدا كل فلاح يضرب الحدود بينه وبين جيرانه فيستقل مسئولا وحده عن الأرض التى يحرث . ولم يشذ عن القاعدة إلا بعض المقاطعات فى مصر العليا حيث ظل نظام الاقتسام السنوى سائرا ، ولكن كل عضو من المجتمع كان له إذ ذاك حصة معينة مختصة به .

وطريقة التقسيم هـذه أدت بطبيعة الحال إلى ازدياد فى التفاوت بين الفلاحين من الناحية الاقتصادية : فبينما كان « المشايخ » فى القرى معفيين من « الميرة » ويؤجرون فى الغالب « الرزق الأحباسية » ويستولون على جميع الأراضى المجاورة التى لم يعرف أصحابها بالضبط أى بينما كانوا يملكون أرضا تتجاوز مساحتها ألف فدان ، كان غيرهم من الفلاحين المزارعين لا يملك شبرا واحدا فيشتغل كفاعل زراعى مأجور ليكسب قوته ، كل هذا لأنه لم يدفع « للملتزم » إيجار أرضه فى الموعد المضروب .

أما المماليك الاقطاعيون فكانوا يزورون اقطاعاتهم تفقدا ويمكثون فيها ولو وقتا قصيرا . وفى بعض الأحيان يعين الأمير مملوكا من أتباعه يدير اقطاعيته أو قرية واحدة منها ويعرف « بالمتحدث » وأحيانا يرسل من قبله «قاصدا» لجمع « الخراج » أو لاقتراح جديد وهدف آخر . ولكن الأمراء لم ينسجوا على هذا المنوال فى لبنان وسوريا وفلسطين نظرا لمبدأ المقاسمة الذى ما زال كائنا فى هذه البلدان . فكان السيد ، ومن ينوب عنه ، يجد نفسه مضطرا للإشراف على الأعمال الزراعية من البدء حتى النهاية . أما فى مصر فأهم الأشياء التى كانت تستدعى وجوده هو تخضير البلاد وتخضير البلاد معناه فرش السماد فى الأراضى المزروعة بنسبة إزدهار الموسم وإزدياد الغلة وبالتالى ارتفاع الخراج المفروض . لذا كان يشرف عادة بنفسه على « التخضير » وبعد التخضير تقدر غلة الأرض على حساب « الفدان » الواحد شرط أن يكون معدل الأرض المزروعة أقل من الأرض التى زرعت فى العام الأسبق .

وأما إذا كان هنالك تغيير طارىء على مساحة تلك الأرض جراء فيضان النيل السنوى فيلجأ عمال الأمراء الاقطاعين إلى إجراء تقديره وزيادته على حساب أرض السنة الفائتة . وعلى الفلاح أن يدفع المال المقروض إلى عمال سيده عن غير طريق جمعية القرية التى يقطنها ولكل سيد حق شرعى باستغلال اقطاعته حسب ما اراد وكيفما شاء (ولكن الطابع المؤقت للأرض المتصرف بها يحرمه فى أغلب الأوقات من ادعاء استملاكها حقا ملكا له لا يناقضه فيه منازع) .

ولم يشذ عن القاعدة فى حرية الزرع والاستغلال إلا الأراضى التى يزرع فيها قصب السكر (ولذلك نظرا لسرعة نموه) والأراضى المعدة لتكاثر المواشى (إذ أن طعام المماليك الرئيسى كان اللحوم والألبان) .

ففى عهد « الالتزام » كان قسم من الممتلكات فى الدولة قد خصص « للوصاية » (جمعها وصايا وأوصية) والوصاية كناية عن أرض مملوكة يعهد صاحبها إلى عبيده بحراثتها . أما الأراضى التى كانت باستلام المزارعين فكانت تعرف إذ ذاك « بطين الفلاح » . وعلاوة على « المزارعين » كان يوجد فى مصر «شركاء» . والشركاء هم جماعة من الفلاحين يزرعون أرض أسيادهم الاقطاعيين مقابل حصة ينالونها من الغلة السنوية دون أن يكون لهم حق التصرف والبقاء فى تلك الأرض إرادة السيد فإذا حدث ما أغضبه عليهم ، أمر بكف يدهم فى الحال وارغمهم على ترك الأرض المذكورة . غير أنه فى سوريا وفلسطين لم يكن ملاكا إلا من كان زعيما قبليا. أما فى لبنان فكانت الأرض تعد ملكا لكل المزارعين الأسياد وكانت قوانين الاستغلال تطبق على طريقة المشاركة « الشركاء » زد عليه أنه فى ما يختص بالمماليك الاقطاعيين كان السلطان يشترط عليهم أن لا تكون الأرض المزروعة فى اقطاعتهم أقل مساحة فى آخر سلطنته مما كانت عليه فى بدء عهده . لذا فإنهم كانوا يتلقون فيه التعليمات البينة فيما يختص بهذا الواقع .

وشأن الاقطاعية فى أوربا هكذا كانت حكومة المماليك الرئيسية فى مصر تفرض الضرائب على عبيد أتباعها . وكثيراً ما تجلت تلك الضرائب بقالب غير عادى . أما موقف الأسياد الأتباع فكان موقف امتعاض واستياء مرير إذ أن هذه الضرائب كانت تنقص من مدخولهم السنوى فتمس مصالحهم الشخصية فى الصميم . ولم تتبدل الحال قط على عهد العثمانيين . وبين رجال « الملتزم » الرسميين لا بد لنا أن نذكر ممثله الذى يطلق عليه نعت « القائمقام » ولقب « كاشف الناحية » إذا عين فى قرية يملكها سيد اقطاعى واحد . كما أنه لا بد لنا أن نمر على ذكر « المعينون » وهم موفـــد والاقطاعى الشخصيين ، و « الصيرفى » أو « الصراف » وهو الممثل الذى يشرف على جمع الاغلال و « الغفير » الحارس للمنطقة ، و« المشد » الذى ربما كان يناظر تطور الأشغال الزراعية وطريقة العمل .

المجتمع المصرى فى ظل الأقطاع

[قـــراءات – ٣]



زوال الاقطاع (*)

على أثر غزوة الجيوش الفرنسية لمصر عام ١٧٩٨ انتهى حكم المماليك فى مصر السفلى . وبعد رجوع العثمانيين عام ١٨٠١ احتل أجراؤهم الألبان مصر السفلى بقيادة محمد على الذى أصبح فى عام ١٨٠٥ حاكماً عاماً على مصر والذى خلق بعد عام ١٨١٣ جيشاً نظامياً جديداً (النظام الجديد) . وقد أصبح هذا الجيش فيما بعد مؤلفاً من جنود فتيان حديثى العهد بالجندية . أما الأفواج السبعة أى الأفواج العسكرية القديمة فقد تركت لها امتيازاتها فيما يتعلق بالرواتب وبالاشتراك فى الديوان . ولقد انتخب ممثلو هذه الأفواج بالاشتراك مع المشايخ الروحيين محمد على حاكماً أعلى . بيد أنه فى عام ١٨١٤ خسرت هذه الأفواج امتيازاتها الوراثية مما أدى إلى اختفاء أثرها تدريجياً بعد موت أعضائها . وفى مصر العليا ظل المماليك أسياداً مطاعين ، وتوصل أمراؤهم بمؤازرة الجيوش الألبانية فى عام ١٨٠٣ لاستلام زمام الحكم فى القاهرة لشهور عديدة .

وفى عام ١٨٠٧ انشق على المماليك أحد قوادهم شاهين بك الألفى ، فكافأه محمد على بإعطائه التزاماً كبيراً شاسعاً مؤلفاً من ضاحية الفيوم وثلاثين قرية فى ضاحية « البهنسا » وعشر قرى فى ضاحيـة الجيزة . وفى عام ١٨١١ غزا محمد على جيوش المماليك فدحرهم وشرد فيالقهم وأعدم شاهين بك الألفى وجنوده السوارى كما أنه دحر « أمراء الجنوب » ومماليكهم حتى السـودان حيث أصبحوا هنالك أصحاب زراعة الذرة البيضاء . وعام ١٨١٦ عفى عنهم

(*) زوال الاقطاع — من كتاب : بولياك « المرجع السابق »

تدريجياً وسمح لهم بالعودة إلى مصر ، فعادوا جماعات تلو أخرى وسمح لهم بالتوظف والنفقات أما استلام الأراضى فبقى عليهم محظورا .

وبين عام ١٨٣٣ — ١٨٣٥ حل محمد على الجيوش العسكرية الاقطاعية فى سوريا وفلسطين ولبنان وذلك بتجريده السكان من السلاح بالقوة دون تمييز بين الأشراف والأعيان وسواهم ، وأدخل نظام التجنيد العسكرى ولعشرات الأيام ظل الملتزمون يستخدمون المرتزقة لجمع الضرائب . غير أن الجيوش النظامية كانت أوفر عدداً وأحسن عدة ، كما أن هؤلاء المرتزقة أصبحوا جزءاً من القوات الحكومية ، وقد وضعتهم الحكومة تحت تصرف المزارعين بصورة مؤقتة .

ولم يكن القضاء على الجيوش العسكرية الاقطاعية مقدمة لحل النظام الاقطاعى فيما يتعلق بالأراضى . وهنا نشب خلاف فى الرأى بين المسئولين الفرنسيين فى مصر عما إذا كانت « الالتزامات » تعتبر ممتلكات إقطاعية كتلك التى ألغيت فى فرنسا أثناء الثورة (ولقد أوضح هذه النظرية مؤخراً الجنرال فى كتابه، أو أنها تعتبر ممتلكات عشرية خاصة لواضعى اليد الذين حدد الاستبداد العثمانى حق ملكيتهم فيما بعد . وبعد جدال تغلبت النظرية الثانية وأخذ بها باعتبار أنها تكفل السلم الداخلى فى البلاد وتدعم النظام الجديد المتعلق بالشيوخ الروحيين أكثر من النظرية الأولى ولأن الاصلاحات الأساسية كانت معرضة لتضع تصدير القمح إلى فرنسا ونمو مزروعات المنطقة الاستوائية فى حالة خطرة . وعليه أصبح الملتزمون متساويين مع أصحاب الممتلكات العشرية الخاصة واستلم كل ملتزم بعد التثبت من حقه الشرعى حجة شرعية تعلم بأنه المالك الشرعى لأراضيه وممتلكاته .

أما أملاك المماليك فى مصر السفلى والأراضى التى لم يتمكن واضعوا اليد عليها من إثبات حقوقهم فيها فأصبحت كلها أراض وطنية .

غير أن الآمال المعقودة على سياسة تقسيم الأراضى بين الناس سرعان ما فشلت وذلك أولا — بسبب الحصار البحرى الذى منع أية تجارة مع فرنسا، ثانياً — بسبب ثورة الفلاحين التى أرغمت السلطات الفرنسية أن تدافع عن نظام الالتزام بقوة السلاح . وفى عام ١٨٠٠ — ١٨٠١ تظاهر القائد الأعلى مينو بتحيزه للسياسة المعاكسة وكان هدفه فى ذلك توسيع مدى الممتلكات الوطنية ووصلت تدريجياً إلى الالتزامات .

أما العثمانيون فإنهم بعد تردد وحيرة احتفظوا بنظام الالتزام السابق وألغوا نظام الأملاك الوطنية ، كما وضعوا حداً نهائياً للبند المعروف بـ «خزانة بند » للأراضى . بيد أن الزيادة التى فرضها المسئولون على الفلاحين ، والضرائب المباشرة التى أضافوها وجمعهم النصف عن ضريبة الميرى لسنتين قبل الوقت المعين ، وقبضهم جزءاً من الفائدة السنوية منذ ١٨٠٥) لدفع مصاريف الجيش والإدارة — كل هذه الأسباب كانت عاملا لجعل هذا النظام التقليدى عسير التطبيق .

وفى عام ١٨١١ صودرت كل التزامات المماليك والالتزامات الأخرى التى كانت من قبل فى حوزة أمـــراء القطاع الجنوبى واعتبرت خسائر حربية أو «المضبوط» .

وفى عام ١٨١٣ يوم حارب المرتزقة الوهابيين فى شبه جزيرة العرب ، صدر مرسوم بمصادرة الالتزامات جمعاء وعوض على واضعى اليد بمرتب يوازى الفائدة السنوية السابقة (الفايظ) وهذا المرتب كان لمدى الحياة . ولقد أصلح هذا المرسوم بعد عودة جيوش المرتزقة كما يلى :

« يحق لمن شاء من الملتزمين استرجاع التزامه بدلا من المرتب المذكور آنفاً » . غير أن حجم الالتزام تضاءل بسبب تعديل وتنقيص مساحة الفدان

الأرضى فى تلك السنة . أما الميرى فلم يطرأ عليها تبديل ما ، وبقى للملتزم الحق بجمع «المال الحر» فقط .

وفى الوقت نفسه ألغى محمد على الرزق الجيشية وأصبحت مصر بمثابة التزام واحد كبير يتولى أمر زراعته الحاكم العام . إنما الأراضى العشرية الخاصة والأوقاف التى يديرها الحاكم العام والأراضى الأوسية التى احتفظ بها الملتزمون السابقون ، خضعت لنظام خاص بها وأصبحت وضعية واضعى اليد على غير هذه الأراضى تشبه وضعية واضعى اليد على «طين الفلاحة» فى نظام الالتزام أى أنهم أصبحوا ذوى حق ببيع الأراضى وشرائها وللأسيادهم الحق عليهم بفرض نوع الغلال المتوجبة زراعتها ، وبحق بيع حاصل هذه الغلال كما أن للأسياد الحق بتجريد المتأخرين عن دفع الخراج من أراضيهم . ومهما يكن فسلالة محمد على بدلت من خطته القائمة على المراقبة الصارمة والاحتكار . ولهذا أصبحنا نجد كثيراً من الأراضى تباع لغير الملتزمين أى الذين لم ينتسبوا يوماً إلى صف الملتزمين فى عهد الإقطاعية . أما ضريبة الأراضى الخراج فقد أضحت شبيهة بضريبة الأراضى العشرية الخاصة التى لم تخضع لنظام الاقطاع قبلا . فمستأجروا أراضى الخديوى مثلا أصبحوا تدريجياً متملكين فيها .

وفى عام ١٨٧٩ فصلت موازنة الخديوى الخاصة من موازنة الدولة ، وذلك أثر إنشاء مصلحة الجدول المدنى . وفى عام ١٩١٤ بعد إلغاء الجزية السلطانية للعثمانية أسدل الستار عن آخر أثر شرعى لنظام الاقطاع فى مصر .

أما فى سوريا وفلسطين فقـــد ألغى محمد على نظام الاستئجار وزراعة الأراضى السلطانية فى عام ١٨٣٨ . وفى العام التالى حذا السلطان حذوه ، وأعلن ذلك فى كل أنحاء سلطنته . فاسترجع الأسياد القدماء أراضيهم التى حرثها عمالهم و «شركاؤهم» أما الأراضى التى زرعها السكان المقيمون الدائمون فغدت باستلام أبناء القرى الذين استلموها مباشرة من الدولة .

وحلت ضريبة الأعشار تدريجياً محل الميرى وأصبح مزارع القرية يدفع هذه الضريبة الجديدة سنوياً ، أما متزعم القرية وسيدها فى عهد الاقطاع فظل بالواقع على ما كان من نفوذ سابق رغماً من أنه لم تبق له أية سلطة شرعية على القرية إلا أثناء جمع الضريبة .

وفى جبل الدروز ظل آل الأطرش أسـياد الأراضى كلها حتى ثورة الفلاحين عام ١٨٨٦ — ١٨٨٧ حيث أصبح لـكل رئيس محلى فى كل قرية حصص تتراوح بين ربع أراضى القرية وثمنها ، وأما القسم البـاقى فملك للفلاحين .

ولما أجريت عمليـة تطويب الأراضى البادئة عام ١٨٦٠ والمستمرة حتى أوائل القرن العشرين قسمت الأراضى العامة إلى ممتلـكات خاصة وأصبح لواضعى اليد الحق ببيعها لأبنـاء المدن أو أبناء القرى الأخرى . وفى الواقع فإن كثيراً من القرى بقيت متلبسة بصيغة وضع اليد وسجلت أراضيها تسجيلا وهمياً على إسم أربعة وخمسة أشخاص بارزين فيها . أما الأراضى غير المزروعة فقد ابتاعها من الخزينة العـامة أشخاص ذوو مال ونفوذ بينهم عدد كبير من موظفى الدولة (وهنا أدخل لقب « أفندى » إلى اللغـة العامة وأصبح مرادفاً لصاحب مقاطعة) .

وكان نصيب القرى التى أسسها محمد على (١٨٣١ — ١٨٤١) وألحقها بأملاكه وأغفل عن تسجيلها المسئولون الأتراك ، تشبيهاً بنصيب هذه الأراضى .

ولما كانت أكثرية القرى متجمعة على الضواحى الجبلية والتلال أصبحت السهول والاقطاعات المتاخمة للصحراء هى المناطق الرئيسية للاقطاعات الهامة .

هذا فيما يتعلق بالاقطاعية . أما الخدمة الجبرية (الرق) فقضية زالت

تدريجياً أيضاً على الشكل الآتى : فى عام ١٨١١ أعطى محمد على الحق لعبيد الملتزمين برفع شكواهم على أسيادهم إلى ديوان أسس خصيصاً لهذا الغرض ، وحرم عليهم ترك القرية دون استئذان أسيادهم وهـذا الحرمان كان سبباً من أسباب الحرب المصرية . العثمانية عام ١٨٣١ — ١٨٣٣ ، حيث صدر مرسوم من السلطان يقر بعدم شرعية هذا الحرمان . وزال أثر هذا الحرمان نهائياً عن مصر يوم عدلت سلالة محمد على عن سياسته التى تفرض مراقبة صارمة على نشاط الفلاحين الاقتصادى كما أنه زال عن سـوريا وفلسطين أثر الفتح العثمانى الثانى وأن للثوار الفلاحين شأن فى ذلك .

المجتمع المصرى من الاقطاع إلى الرأسمالية

المجتمع المصري من الاقطاع إلى الرأسمالية

١٧٩٨ – ١٨٨٢

أولا : كيف انهار الاقطاع القديم فى مصر ؟

رأينا فى المحاضرة السابقة المعالم الرئيسية للمجتمع الاقطاعى فى مصر فى القرن الثامن عشر – مجتمعا زراعيا فقيرا معزولا عن العالم يعيش على الالتزام كأساس للنظام الإقطاعى من الناحية الاقتصادية ، أما من الناحية السياسية فقد كانت هناك الحمايات العثمانية المتدهورة النفوذ والبيوت المملوكية المتطاحنة فيما بينها حول مناصب الدولة وعلى ذلك ففى أواخر عهد الاقطاع بدأت تظهر قوة اجتماعية جديدة فى هذا المجتمع الإقطاعى تتمثل فى جناحين :

المشايخ ورجال الدين من ناحية ، والتجار والحرفيين من ناحية أخرى . وأخذت هـــذه القوة الجديدة يشتد ساعدها سياسيا أكثر منها اقتصاديا حتى استطاعت فى اصطدامها مع البكوات المماليك فى أواخر عهدهم أن يحرزوا انتصارات كثيرة على هؤلاء البكوات المماليك – ولقد كانت ظروف الاحتلال الفرنسي والاضطرابات وتصارع القوى التى جاءت بعد جلاء الحملة الفرنسية من ١٨٠١ وانتهت بتولية محمد على ، من شأنها أن تضاعف من نفوذ هذه النواة البرجوازية الجديدة فى المجتمع (الطبقة الوسطى) – فالمشايخ والتجار والحرفيون هم الذين قادوا الشعب بطرق مختلفة فى مقاومة عنيفة وثورات عارمة ضد الاحتلال الفرنسى فمن المؤكد أن المشايخ لعبوا الدور الأكبر فى ثورة القاهرة الأولى – كما لعب التجار الدور الرئيسى فى ثورة القاهرة الثانية. وهذه القوة الشعبية الناهضة هي التي رأى محمد علي أن يتحالف معها ضد المماليك

والأتراك العثمانيين ، وإلى هذه القوة بالذات يرجع الفضل الأكبر فى تمكين محمد على من جذب قوى الشعب إلى جانبه ضد البكوات المماليك وإلى هذه القوة يرجع الفضل الأكبر فى تعبئة قوى الشعب ضد الغزو الانجليزى فى عام ١٨٠٧ وأكثر من ذلك أن هذه القوة الناشئة هى التى استطاعت أن تقنع الباب العالى نقل محمد على من باشوية القاهرة إلى باشوية سالونيك .

بظهور محمد على ، على المسرح السياسى فى مصر نشأ نوع من التحالف بين القوة المصرية الجديدة وبين محمد على هو أشبه ما يكون بالتحالف الذى نشأ فى فرنسا فى القـرن السابع عشر بين لويس الرابع عشر والطبقة الوسطى الفرنسية .

ولقد كان من الممكن أن تتطور هذه الطبقة الوسطى المصرية الناشئة لتحتل مكانها السياسى والاقتصادى ولتواجه بنجاح التسلل الأوربى الإستعمارى فى القرن التاسع عشر ، لولا أن محمد على شاه ومعه جماعة الأتراك والألبان والشراكسة وبمساعدة الخبراء الفرنسيين أن يقيم دولة لا تقوم على الإقتصاد الحر بمعاونة الطبقة الوسطى المصرية الناشئة ولكن بالانفراد بالحكم سياسيا وانشاء دولة احتكارية الأمر الذى أدى الى اصطدامه بالطبقة الوسطى المصرية الوليدة والإطاحة بها . ولهذا فلم يجد محمد على بعد بناء دولته ذات الاتجاهات الامبراطورية من ناحية والاحتكارية اقتصاديا من ناحية أخرى ، حين اصطدم بالاستعمار الأجنبى،لم يجد قوة شعبية تستطيع أن تتولى مقاومة الغزو الاستعمارى الأوربى كما حدث فى الغزو الفرنسى إبان السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر والأولى من القرن التاسع عشر. وبهذا يتحمل محمدعلى مع مجموعة الأتراك والألبان والشراكسة والخبراء الأجانب مسئولية الإجهاز على تلك القوة الشعبية الوليدة التى كان فى إمكانها التصدى للاستعمار الأوربى الذى غزا مصر فى القرن التاسع عشر ، وهذه الحقيقة تفسر السهولة التي حدث بها الغزو

الاستعمارى الأوربى لمصر منذ أواخر عهد محمد على حتى ظهور الطبقة الوسطى المصرية الجديدة فى أواخر القرن التاسع عشر .

ومحمد على فى بنائه لدولته كانت تحركه النوازع الامبريالية ، فكان كل إصلاح يقوم به سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية يخدم عملية بناء إمبراطورية فى الشرق العربى وأفريقية ، فلما تصدت له الدول الأوربية الكبرى ــ وفى مقدمتها انجلترا وأوقفت بناء هذه الامبراطورية تلاشت هذه الاصلاحات وعادت مصر مرة أخرى إلى الوراء فتدهور جيشها واقتصادها لأن كل هذه الاصلاحات كانت مربوطة بحملاته العسكرية والتوسعية وكانت أهم النتائج لأمبراطورية محمد على :

أولا : أنها قضت على الطبقة الوسطى المصرية التى كان فى استطاعتها كما فعلت فى ١٧٩٨ و ١٨٠٧ أن تتصدى للغزو الأجنبى وأن تحشد قوى الشعب وراءها .

ثانياً : أن إبواب مصر فى أواخر عهد محمد على بعد انهيار امبراطوريته قد فتحت أمام تغلغل النفوذ الأجنبى الاستعمارى ، فأخذت هجرات الأجانب تفد إليها بالمئات وتنزل بالريف المصرى ، وتسرب رأسمال الأجنبى اليها بطرق مختلفة وأشكال متعددة كان أهمها القروض الأجنبية ، أما من الناحية السياسية فقد عرفت مصر فى أواخر محمد على مايسمى بالوصاية الدولية نتيجة لمعاهدة لندن فى ١٨٤٠ م وهى المعاهدة التى حددت مستقبل العلاقات بين مصر والباب العالى ونصت على أن أى تغيير فى هذه العلاقة لايمكن حدوثه إلا بالرجوع للدول الأوربية الموقعة على هذه المعاهدة . ومنذ ذلك الوقت اكتسبت المسألة المصرية صفة دولية وأصبح التنافس شديداً بالذات بين انجلترا وفرنسا ، بحيث أنك تجد حكام مصر يتبادلون الولاء نحو إحدى الدولتين . محمد على كان شديد الولاء لفرنسا ، وعباس كان موالياً لانجلترا ، وسعيد لفرنسا واسماعيل لفرنسا

فى أوائل عهده ثم لانجلترا فى أواخر عهـــده . ولو أبقى محمد على ، سياسيا واقتصاديا على الطبقة الوسطى المصرية الوليدة التى ساعدته فى الوصول إلى الحكم وساهمت معه فى ضرب اقطاع القرن الثامن عشر لاستطاع حكام مصر من محمد إلى توفيق الاعتماد على هذه القوة الشعبية بدلا من الولاء نحو الدول الأجنبية الذى ثبت فشله فى نهاية الأمر .

ثالثاً : إن قضاء محمد على على القوة الشعبية التى تحالف معها لم يتمكن من بناء دولة تقوم على قوة شعبية بل أقامها على أكتاف مجموعـــة من الموظفين والأتباع من الأتراك والألبان والأجانب فلم تتمكن من الصمود أمام الغزو الأجنبى مع أنه كان من الواضح منذ الغزو الفرنسى فى ١٧٩٨ م أن مصر قد أصبحت مطمع أقطار الدول الاستعمارية الأوربية التى كانت قد دخلت مرحلة الثورة الصناعية فتحولت الرأسمالية الأوروبية إلى رأسمالية صناعية بدلا من رأسمالية تجارية وتحول الاستعمار الأوربى بالتالى من استعمار تجارى إلى استعمار صناعى .

وعلينا قبل أن نعالج طبيعة الدولة التى بناها محمد على والتى ورثها خلفاؤه وكذلك الأشكال التى اتخذتها الرأسمالية الأجنبية المستغلة فى مصر ، علينا أن نعالج أولا الطريقة التى صفى بها إقطاع القرن الثامن عشر على يد الحملة الفرنسية ومحمد على .

١ — الحملة الفرنسية: جاءت الحملة الفرنسية مصر لتجدها فى ١٧٩٨ م بلداً فقيراً يبلغ عدد سكانه ٢½ مليون نسمة يعيش منهم ٢٥٠ ألف فى القاهرة وحوالى ثمانية آلاف فى الإسكندرية ، أما من الناحية الاقتصادية فكانت الزراعة الاقطاعية هى السائدة وبالذات نظام الالتزام بينما كان نظام الطوائف الحرفية هو السائد فى مجتمع المدينة ، وفى بناء الدولة الفوقى كانت قوة المماليك هى الغالبة ، لقد كان نظام الزراعة إقطاعياً ، ولم يشهد تغييراً يذكر منذ أيام

الدولة المملوكية، فكبار المماليك يقسمون الأرض المنزرعة بينهم إلى مجموعات كل واحد منهم يسيطر على مجموعة قد تصل إلى بضعة قرى — يجمع منها الضرائب إلى جانب أرضه المعفية من الضرائب أصلا. وباستثناء أراضى الأوقاف المعفية من الضرائب كانت بقية الأرض المنزرعة فى مصر خاضعة للضرائب. ولم يتمتع الفلاحون بحقوق الملكية بل كانوا مربوطين بالأرض ولكن من الناحية العملية كانوا يورثون حق الانتفاع بالأرض لأبنائهم شريطة أن يدفعوا الضريبة ويقومون بالسخرة المطلوبة فى أعمال الدولة العامة، الخاصة بالرى، أو فى ضيعة الاقطاعى.

وكانت المحصولات الرئيسية هى: الشتوى الذى يزرع مباشرة بعد نزول الفيضان فى نوفمبر ويجنى فى مايو، وأهم المحصولات الشتوية القمح والدخان. ثم هناك الصيفى والنيلى فى الخريف ويزرع فى أواخر الربيع وأوائل الصيف وكان الأرز وقصب السكر يمثلان أهم المحصولات الرئيسية فى الصيفى والنيلى: أما القطن فكان يزرع فى الصعيد على نطاق ضيق.

وكانت الصناعة بدائية للغاية تدهورت تدهوراً كبيراً بعد أن كانت قد وصلت إلى مستوى رفيع فى عهد الفاطميين وقد خضعت جميعاً لنظام الطوائف الحرفية كتلك التى سادت أوروبا فى العصور الوسطى. كما كانت زوارق النيل وقوافل الجمال هى السبيل الوحيد للمواصلات، وكانت الطرق والأنهار محفوفة بالأخطار، كما كانت القوافل فى حاجة مستمرة إلى حماية الدولة من إغارات العربان وكانت النواحى والجهات تكتفى نفسها بنفسها، أما المدن فتعمل كمراكز للأسواق والصناعات والحرف.

وكانت التجارة الخارجية ضعيفة ولكنها تتجه بصفة أساسية إلى السودان وشبه الجزيرة العربية وتركيا وجنوب أوروبا وكانت الواردات تتكون أساساً من الأقمشة الأوربية والمصنوعات المعدنية والزجاج، كما كانت الصادرات تتكون

من القمح والأرز والبصل هذا إلى جانب عدد كبير من تجارة المرور الأفريقية والآسيوية والأوربية .

هذه هى صورة المجتمع الاقطاعى الذى وجده الفرنسيون ، فماذا فعل الفرنسيون لهدمه ومحاولة بناء مجتمع رأسمالى تابع للرأسمالية الفرنسية ؟ يجب عند الحديث عن هذه النقطة أن نذكر أن الحملة الفرنسية لم تتح لها فرصـــة كافية لاحداث هذا التحول . فالفرنسيون فى مصر شغلوا منذ أن وطأت أقدامهم مصر بثورات المصريين المتعددة فى القاهرة والأقاليم ، ومن ناحية أخرى كانت الأساطيل البريطانية تفرض حصاراً اقتصادياً على الشواطىء المصرية لمنع اتصال الفرنسيين بالخارج سواء من ناحية البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر ـ هذا بينما تفاجأ الحملة الفرنسية فى مصر من وقت لآخر بجيش عثمانى يحاول استرداد مصر ، حقيقة لقد هزم الفرنسيون كل الحملات العسكرية التركية ولكن معنى ذلك أن الفرنسيين شغلوا بالمسألة العسكرية والمشاكل الخارجية بحيث لم يتفرغوا كثيراً لاحداث تحولات جذرية داخلية فى المجتمع الاقطاعى .

ومع هذا فقد كانت كل المشروعات الفرنسية التى تستهدف التحول مقضى عليها بالفشل بسبب موقف الشعب المصرى بكافة فئاته وطوائفه المعـــارضة لوجود حكم أجنبى غير إسلامى فى مصر أصلا .

(ا) فمحاولات الفرنسيين لإيجاد حكم مركزى فى مصر بدلا من الحـكم اللامركزى الإقطاعى لم تلق نجاحاً بسبب الثورات المصرية المتكررة فى الأقاليم ـــ فقد كانت هناك الثورات الشعبية فى الوجه البحرى والقاهرة وكانت هناك مقاومة مراد بك المملوكى وهى مقاومة عنيفة استنفدت الكثير من الجهد العسكرى الفرنسى .

(ب) مع ذلك فمن الممكن القول بأن حروب الفرنسيين مع المماليك قد

وجهت ضربة قاتلة لقوة المماليك وهى القوة العسكرية الإقطاعية فى مصر الأمر الذى أدى إلى تخلخل النظام الإقطاعى فى مصر من أساسه .

(جـ) كذلك حاول الفرنسيون إبان حكم مينو أى فى أواخر عهد الحكم الفرنسى فى مصر إزالة مظهر هام من مظاهر الأوضاع الإقطاعية فى الزراعة . أشرنا إليه فى المحاضرة السابقة — وهو تعدد الضرائب المفروضة على الفلاح بجمع هذه الضرائب فى ضريبة واحدة Impot uniqne وهو المشروع الذى أطلق عليه دعاة الاحتلال الفرنسى تمجيداً له « المشرع العظيم » وإن كان لم يقدر له النجاح بسبب ظروف الحملة الفرنسية السيئة فى مراحلها الأخيرة .

(د) أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد حاول بونابرت أن يبعث فيها النشاط ففكر فى حفر قناة السويس ولكنه أحجم عن ذلك نتيجة اعتقاد علماء الحملة الفرنسية بتفاوت مستوى المياه بين البحرين الأحمر والأبيض المتوسط ، كذلك لم يوفق بونابرت فى مراسلاته المتعددة للحكام المسلمين فى البحر الأحمر وشمال أفريقية. فالتضامن العربى والإسلامى بين شعوب هذه المناطق لم يجعل لمراسلاته التى كانت تحمل الوعد والوعيد أية تأثير . كذلك حالت الأساطيل البريطانية دون نجاح مشروعات الفرنسيين فى تنشيط التجارة المصرية الخارجية ، أما بالنسبة للصناعة فقد حاول الفرنسيون إقامة صناعات عسكرية بسبب الحصار الاقتصادى فأقيمت مصانع للبارود ومصانع لملابس الجيش ولكن لم يقدر لها النجاح كثيراً .

(هـ) كذلك قام الفرنسيون دون قصد بمحاولة لتحويل مصر إلى مجتمع علمانى قومى . فحاولوا استعداد المصريين على الأتراك عن طريق بعث الروح القومية المصرية الفرعونية والعربية عن طريق نشرات بونابرت المتكررة، وإن باءت هذه المحاولات بالفشل فقد أدرك المصريون أنها للحيلولة دون قيام

جبهة إسلامية موحدة ضد الحكم الفرنسى — كذلك يدخل فى باب هذه المحاولات ما فعله الفرنسيون من إنشاء فيلق من الأقباط يعمل فى خدمة الجيش الفرنسى وادعى الفرنسيون أن مثل هذه الخطوة مما يساعد على إدماج الأقباط فى جسم الأمة بدلا من استمرارهم فى العيش على هامش المجتمع ، ولكن الواقع أن الفرنسيين قصدوا بهذه الخطوة — وكما دلت الحوادث بعد ذلك — على تفرقة عنصرى الأمة ، واستغلال هذه التفرقة إلى أقصى حد لحكم البلاد . وأنك لتجد فى ثورة القاهرة الثانية مصداقاً لهذا الرأى ، حيث استطاع الفرنسيون بهذه السياسة ، كما استطاع المحتلون دائماً بسياسة مماثلة ، أن يشعلوا الحرب الأهلية بين المسلمين والأقباط .

(و) وعلى الرغم من هذه الاتجاهات ضد الأوضاع الإقطاعية إبان الحكم الفرنسى ، فإن الحكم الفرنسى شاهد تضخما فى نفوذ ونشاط الطبقة الوسطى المصرية الوليدة . ففئة المشايخ هى التى قادت الشعب فى الكثير من ثوراته ثم هى التى كونت بصفة أساسية ديوان بونابرت وهى الفئة التى اهتم بها بونابرت باجتذابها وتوسيطها بينه وبين الشعب أما بالنسبة للتجار فقد عانوا كثيراً من انقطاع التجارة الخارجية واضطراب أحوال البلاد الداخلية مما أدى إلى اضطراب التجارة الداخلية ، كذلك ضايق التجار المصريين المغارم والضرائب الباهظة التى كان يفرضها بونابرت عليهم ، حين انقطعت الصلة بينه وبين فرنسا وكان عليه أن يعتمد على مصادر مصر الداخلية . ويجمع المؤرخون على أن فئة التجار بالذات كانت أكثر الفئات تعرضاً لهذه المغارم . لذلك لم يكن غريباً أن تتخذ هذه الفئة موقفاً ثورياً معادياً للاحتلال الفرنسى . وبالإجمال تمخضت الحملة الفرنسية عن تعاظم النفوذ ونشاط الطبقة الوسطى المصرية الوليدة مع خلخلة فى الأوضاع الإقطاعية .

ثانياً : محمد على واستكمال توجيه الضربات للاقطاع التركى المملوكى :

ما أن استقر محمد على فى حكم مصر حتى وجه كافة جهوده وموارد مصر —

لاستغلال ضغط الدولة العثمانية بحيث يستطيع أن يستقل بحكم مصر وأن يستقر له الأمر فيها ولذريته من بعده ، وأن يوسع نفوذه لبناء امبراطورية جديدة له ولأسرته . وكان من الضرورى ليستطيع محمد على أمام ذلك أن يتم أمرين فى نفس الوقت : القضاء على القوى الإقطاعية العثمانية والمملوكية القديمة من ناحية وأن يبنى دولة تتصف بالقوة والقدرة على فرض سياسته من ناحية أخرى ، ومن ثم فإن النمو التدريجى للمجتمع على النمط الرأسمالى الحر كنتيجة لتحطيم الإقطاع لم يكن ليلائمه . فاتجه محمد على إلى إنشاء نظام حكم يقوم أساساً على : السيطرة الكاملة للدولة اقتصاديا وسياسياً لتحقيق ما لم تكن الظروف الموضوعية تسمح آنذاك بتحقيقه ، ويمكن تلخيص أهم ما قام به محمد على فى هذا السبيل فيما يلى :

(أ) عمد إلى التخلص من البكوات المماليك الذين كانوا يمثلون الطبقة الإقطاعية العسكرية ، فكانت بينه وبينهم سلسلة من المعارك فى الصعيد ثم انتهى تخلصه منهم بشكل تام وحاسم فى مذبحة القلعة عام ١٨١١م ، وبذلك تخلص من القوة الإقطاعية العسكرية والزراعية واستطاع خلال هذا أن يؤكد سلطة دولته المركزية .

(ب) فى ١٨١٣م ، ألغى نظام الالتزام ، وهو الشكل الاقطاعى الزراعى وأعاد توزيع الأرض ، وبهاتين الخطوتين يكون محمد على قد تخلص من الإقطاع الزراعى . ولكن الأسلوب الذى اتبعه محمد على فى إلغاء الالتزام ومصادرة الأراضى التى لم يستطع أصحابها أن يقيموا الدليل أو يقدموا الحجج على حق الانتفاع بها ، أدى إلى إلحاق الأذى بقطاع كبير جداً من طبقة الفلاحين . ولا غرابة بعد ذلك أن يشهد النصف الأول من عصر محمد على قيام ثورات ، وفى الصعيد بالذات . بسبب إلغاء نظام الالتزام ومصادرة الأرض ولذلك كانت معارضة الفلاحين لمحمد على لا تنبع من إلغاء الالتزام بقدر ما تنبع من الأساليب التى اتبعها هو وابنه إبراهيم فى مصادرة الأرض وإعادة توزيعها . ولقد عبر المؤرخ

المصرى عبد الرحمن الجبرتى ، الذى كان فى فئة المشايخ عن هذه الحقيقة، عندما أبدى رأيه النهائى فى محمد على إذ يقول (وكانت له مندوحة لم تكن لغيره من ملوك زمانه فلو وفقه الله إلى شىء من العدالة على ماهو عليه من الشهامة والحزم والمطاولة لكان أعجوبة زمانه وفريد عصره وأوانه) .

والملاحظ كذلك حول تلك الضربات التى وجهها محمد على للإقطاع أنه لم يستعن بالقوة الشعبية التى أوصلته للحكم بل انقض عليها هى الأخرى لذلك تم التحول من الأوضاع الاقطاعية إلى الأوضاع الرأسمالية دون سند شعبى حقيقى .

وحين أعاد محمد على توزيع الأرض أعطى مساحات واسعة من الأرض غير المنزرعة كمنح لأتباعه وأقاربه ، حقيقة لقد كان ذلك سبيلا لاستصلاح هذه الأراضى للزراعة ، ولكنه أدى إلى تكوين طبقة تركية مالكة وحاكمة هى التى دخل معها المصريون فى معركة فاصلة إبان الثورة العرابية . كما ألغى محمد على نظام المسئولية الجماعية أى مسئولية القرية كلها فى دفع الضريبة وأحل محلها نظام المسئولية الفردية فى دفع الضريبة ، ولكن ارهاق الفلاحين بالضرائب دفعهم إلى ترك الأرض كلية والهجرة إلى خارج الديار المصرية . حقيقة لقد اتسعت الأرض المنزرعة فارتفعت من ٣٫٠٥٠٫٠٠٠ فدان فى ١٨١٢ م، إلى ٤٫٧٤٣٫٠٠٠ فى عام ١٨٧٧م، وكان النصيب الأكبر فى هذه الزيادة لصالح زراعة القطن ولكن هذه الزيادة جاءت على حساب الفلاح الذى كان يعمل تحت ظروف من القهر والنهب من جانب دولة محمد على .

ومن الدلائل المشيرة كذلك إلى التحول من الأوضاع الاقطاعية — إلى جانب إلغاء الالتزام والمسئولية الجماعية للقرية — إدخال زراعة القطن بحيث أصبح المحصول الرئيسى فى البلاد وأهمية ذلك أن القطن سلعة مصدرة فلم يعد الانتاج الزراعى للاستهلاك المحلى شأن الانتاج الزراعى للأقطان — لذلك

كان التوسع فى زراعة القطن على حساب القمح الذى لم يعد مجزيا بسبب المنافسة الأمريكية والاسترالية فى القمح . وفى عام ١٨٥٠م وصل مقدار القطن المصرى المصدر للخارج ٣٥٠ ألف قنطار فى العام الواحد ، وكان التوسع فى زراعة القطن هو التطور الزراعى الرئيسى فى مصر بعد محمد على ، ساعد على ذلك أن الحرب الأهلية الأمريكية رفعت قدر القطن المصرى المصدر فى عام ١٨٦٥ م إلى مليونين من القناطير ثم إلى ثلاثة ملايين فى عام ١٨٨٠ م .

حول هذه الحقيقة الأساسية : السلعة المصدرة ممثلة فى القطن حدثت كافة التطورات فى نظام الرى وطرق المواصلات ، فزراعة القطن تتطلب مياهها صيفية وبالتالى أعمالا واسعة للرى ، وفى عهد محمد على رفعت الجسور لحماية مزروعات الصيف من مياه الفيضان ، وعمقت قنوات الدلتا حتى يضمن وصول كمية كافية من المياه طوال العام ، وأقيمت الخزانات عبر هذه القنوات لرفع مستوى المياه ، وكان العمل قد بدأ فى القناطر الكبرى عند مدخل الدلتا وأن لم يقدر الإنتهاء من بنائها إلا فى عام ١٨٩١م ، وفى عهدى سعيد واسماعيل حفرت ٨٤٠٠ ميلا من القنوات وكان تطهيرها وتجديدها يتطلب أن يعمل الفلاحون سخرة فى هذه العمليات .

كما كانت زراعة القطن وتصديره تتطلب شبكة من المواصلات . واستطاع محمد على أن يصل الإسكندرية أكبر موانى مصر منذ عهد محمد على — بالنيل عن طريق ترعة المحمودية وبذلك دبت الحياة فى ذلك الميناء كما أصبحت مصر حلقة هامة فى الطريق البرى بين أوروبا والهند ، فبـــدأ طريق البحر الأحمر يستعيد المكانة التى كان قد فقدها منذ أوائل القرن السادس عشر ، وفى عام ١٨٥١ ، بنى أول خط حديدى بين القاهرة والاسكندرية ، وفى عام ١٨٨٠م ، كانت مصر تملك ١٣٠٠ كم من الخطوط الحديدية و ٥٢٠٠ كيلومترا من خطوط التلغراف وكان أضخم الأعمال المتعلقة بالاتصال الخارجى هو حفر قناة السويس . ومع

أن قناة السويس قد أدت خدمة ضخمة للعالم إلا أنها كلفت مصر بضعة ملايين من الجنيهات وألحقت أكبر الضرر بمايقرب من ٦٠ ألفا من الفلاحين المصريين الذين سخروا لحفر القناة . كما حرمت من أرباح تجارة المرور وأخيراً انتهى أمر القناة بالتدخل الأجنبي فى شئون مصر الداخلية وحرمانها من استقلالها .

وننتهى من هذه النقطة المتعلقة بانهيار الاقطاع الزراعى وبناء اقتصاد زراعى فيه بعض سمات الرأسمالية إلى هذه المعالم الرئيسية لذلك التحول :

أولا : أنه بدأ بضرب قوة البكوات المماليك ونظام الالتزام .

ثانياً : أنه كان يدور كله حول ادخال زراعة القطن والتوسع فيها .

ثالثاً : إن كافة التحولات التى تمت فى الرى أو طرق المواصلات كانت تخدم زراعة القطن وتصديره للخارج .

ولكن كان يعيب هذا النظام :

أولا : أن ذلك التحول قد تم بمعزل عن القوة الشعبية الناشئة التى ساعدت محمد على فى الوصول إلى الحكم وحمته من الأخطار الداخلية والخارجية التى تعرض لها فى السنوات الأولى من حكمه ، ليس هذا فقط ، بل أن هذا التحول قد تم بعد ضرب هذه القوة الشعبية وبذلك وقف محمد على وحيداً فى معركة البناء السياسى والاقتصادى الداخلى ، وكذلك وقف بمفرده أمام القوى الاستعمارية الأوربية .

ثانياً : إن دولة محمد على كانت صاحبة المصلحة الأولى فى هذه التحولات فنظام الاحتكار الذى أدخله محمد على فى الزراعة أنزل أكبر الأضرار بالفلاحين لأن محمد على كان يشترى منهم محصولاتهم بالثمن الذى يحدده هو ،

كما تعرض الفلاحون لكل أنواع الإجحاف على يد عملاء وموظفى دولة محمد على وكان محمد على يوجه هذا النظام الاحتكارى لخدمة أغراضه التوسعية والامبراطورية فلما انهارت هذه الأغراض انهارت من ورائها الأنظمة التى تخدمها فى الأصل .

وما يقال عن الزراعة يقال أيضاً عن الصناعة . حقيقة لقد استطاع محمد على أن ينقل الصناعة فى مصر من الحرفية الإقطاعية إلى مايشبه الرأسمالية الصناعية ، وحدث هذا بسرعة فأصبحت مصانعه تنتج الاقمشة والزجاج والورق والسكر وغيرها . ولكن هنا أيضاً تم هذا التحول : .

أولا : على حساب طبقة الحرفيين المصريين تلك الطبقة التى كان فى امكانها فى ظروف نمو طبيعى أن تتحول إلى طبقة وسطى تجارية وصناعية كما حدث فى أوروبا . ولكن محمد على قضى على هذه الطبقة بنظامه الإحتكارى فى الصناعة وحولها إلى طبقة من الأجراء .

ثانياً : إن هدف محمد على من هذه الصناعة كان إمداد جيشه وأسطوله بما يحتاجان اليه بتنفيذ سياسته التوسعية والإمبراطورية ، فلما انهارت هذه المشاريع الإمبراطورية نتيجة لمعارضة الدول الأوربية ولاسيما انجلترا وأجبر محمد على فى ١٨٤١م، حتى إلى تخفيض عدد جيشه ، تحطمت الصناعات التى أنشأها ولم تجد الرأسمالية الاجنبية وهى تتسرب إلى مصر بعد ذلك قوة فى مواجهتها من الطبقة الوسطى أو طبقة الحرفيين بل وجدت السوق المصرى خالية تماماً لها .

ولقد كان من الطبيعى أن تؤدى هذه التغيرات الإقتصادية والسياسية التى تشير إلى تحول المجتمع الاقطاعى إلى مجتمع تسوده بعض العلاقات الرأسمالية ، بفعل الدولة إلى تغيرات اجتماعية وفكرية أيضاً . ولقد كانت أهم الطبقات الإجتماعية فى مصر الإقطاعية فى القرن الثامن عشر : طبقة المماليك وطبقة

العلماء ثم طبقة التجار والموظفين والملاك الصغار ثم طبقة الحرفيين وأخيراً طبقة الفلاحين. أما الأقليات الدينية والاوروبية فقد كانت تعيش على هامش المجتمع الإقطاعى من الناحيتين الإجتماعية والفكرية. وكانت هناك الاقلية القبطية التى بلغ عددها فى أواخر القرن الثامن عشر ١٥٠ ألف ، وكانوا على عكس مايدعو إليه الإسلام ، يتعرضون لصنوف الإضطهاد ليس من فئات الشعب ولكن من البكوات المماليك والحكام الاتراك ، وبلغ عدد اليهود حوالى سبعة آلاف كانوا يشتغلون بالاعمال المالية ، أما الجاليات شبه المصرية كاليونانية والسورية والأرمنية ، فكانت تشتغل بالتجارة كما كان يفعل عدد الاوربيين القليل المقيمون فى مصر فى حى خاص بهم يمارسون فيه حياتهم الاجتماعية وهو حى الموسكى[1].

فما هو التغيير الذى حدث فى البناء الإجتماعى الذى أشرنا إليه فى عهد محمد على ؟

(أ) لقد اختفت طبقة المماليك اختفاء تاما من الحياة المصرية «ولم يكن هذا الإختفاء لها كطبقة حاكمة فحسب ولكن كطبقة نامية لها مظاهر حياتها : كجلب العبيد من أسواق النخاسة وبيعهم فى الاسواق المصرية ، وبناء القصور للماليك والمعارك العسكرية فى شوارع القاهرة بين البيوت المملوكية ، كل هذا اختفى تماماً من الحياة المصرية ، ولقد حل محل البكوات المماليك كطبقة اجتماعية فوقية . طبقة ارستقراطية تركية هى طبقة كبار الموظفين فى دولة محمد على ، التى احتلت كافة المناصب العسكرية الكبرى ومعظم المناصب المدنية. والتى منحت إقطاعات كبيرة هى « الجفالك » و « الإبعاديات » ، وهذه الطبقة التركية هى التى خاض معها المصريين ثورة عارمة فى ١٨٨١م، لأننا لا يجب أن ننسى أن جانباً من كفاح المصريين فى الثورة العرابية كان موجها ضد العناصر

(١) أطلق على حى الاجانب الاوربيين الموسكى نظر لقربة من الجامع الازهر

التركية والمشتركة (كالشراكسة) التى كانت تحتل المناصب الكبرى فى الدولة، غير أنه لما كان محمد على قد استعان فى بناء دولته بعدد كبير من المصريين، سواء فى المناصب الصغيرة فى الجيش أو الدولة أقطعهم أراضى زراعية فقد انتهى الأمر بهؤلاء المصريين فى أواخر القرن التاسع عشر إلى أن أصبحوا يمثلون الطبقة الوسطى المصرية الجديدة وهى التى قادت الكفاح الوطنى مع المثقفين البورجوازيين (أبناء الطبقة الوسطى) — ضد الأتراك والتدخل الاوربى إبان الثورة العرابية وسنعرض بالتفصيل فيما بعد لتطور هذه الطبقه.

(ب) كذلك من الفئات التى تدهورت إبان تجربة محمد على فئة المشايخ، فقد كانت هذه الفئة كما لاحظنا من أنشط وأخصب الفئات الاجتماعية فى مجتمع القرن الثامن عشر وكانت لها زعامة جماهير الشعب المصرى، كما لعبت دوراً سياسياً ملحوظاً فى صالح هذه الجماهير إبان حكم البكوات المماليك أو إبان الحكم الفرنسى. ولقد وصل دور هذه الفئة إلى ذروته فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر بعد خروج الفرنسيين، فهى التى لعبت الدور الأكبر فى تولية محمد على وهى التى ساعدته كثيراً فى مواجهة العقبات التى لقيها فى السنوات الأولى من حكمه سواء الصعوبات المالية أو فى معاركه، مع البكوات المماليك أو فى تحريك جماهير الشعب ضد الغزو البريطانى عام ١٨٠٧م، أو فى الاصرار على بقائه فى باشوية القاهرة ضد رغبة الباب العالى. ولقد اتبع محمد على فى سبيل التخلص من نفوذ هذه الفئة أساليب مختلفة، فأحدث الوقيعة بين أطرافها حتى تمكن بهذه الوقيعة والدس وبالاغراء والمال من أن يعزل قطب المعارضة ضده ممثلا فى السيد عمر مكرم، ثم وجه الضربة النهائية للسيد عمر مكرم بنفيه خارج القاهرة عام ١٨٠٩م، — وبنفى عمر مكرم قضى على نفوذ هذه الفئة تماما، ويختفى بذلك دورها السياسى تقريباً من الحياة العامة. وكان يساعد على ذلك أن محمد على عمد إلى إنشاء نظام جديد للتعليم يقوم على النمط الأوربى، حقيقة أنه لم يتعرض للأزهر ولكنه خلق إلى جانب الأزهر نظاما تعليميا علمانيا

كاملاً يقوم على المدارس التجهيزية والعالية المدنية وعلى نظام البعثات إلى أوروبا، وعلى حركة واسعة النطاق من النقل والترجمة من علوم الغرب . ولقد ترتب على هذا النظام التعليمي الجديد ظهور فئة جديدة من المثقفين المتأثرين بالثقافة الغربية ولاسيما الفرنسية يمثلهم تمثيلاً دقيقاً فى عهد محمد على رفاعة رافع الطهطاوى .

(ج) أما فئة التجار والحرفيين التى نشطت أيضاً فى أواخر المجتمع الاقطاعى والتى لعبت دوراً بارزاً فى أحداث الحملة الفرنسية وأوائل عهد محمد على فقد عانت كثيراً من النظام الاحتكارى الذى أنشأه محمد على : لأن محمد على احتكر التجارة والحرفيين بسبب النظام الاحتكارى فى الصناعة من جانب الدولة .

(د) ومن القطاعات الاجتماعية التى نشطت نشاطا بارزاً فى أواخر عصر محمد على وما بعد محمد على كانت العناصر الأجنبية الليفانتية من ناحية ، والأوربية من ناحية أخرى . فالأرمن أصبحوا يلعبون الدور الأكبر فى إدارة الحكومة، بينما كان الشاميون (وأغلبهم لبنانيون) يقومون بدور الوسيط بين الحضارة الأوربية من الناحية ، والحياة المصرية من ناحية أخرى ، فى مجالات : الخدمة الحكومية والتجارة والصحافة : كانت هجرات السوريين تفد إلى مصر نتيجة للأزمات الاقتصادية ولاسيما أزمة صناعة الحرير فى لبنان وكنتيجة للاضطهادات الدينية على يد الأتراك طوال القرن التاسع عشر .

ثالثاً : الرأسمالية الأجنبية فى مصر :

كذلك أدى انهيار نظام احتكار محمد على إلى أن فتحت مصر على مصراعيها أمام الهجرات الأوربية فزاد عددهم فى عام ١٨٣٦م، من ثلاثة آلاف حتى بلغ فى عام ١٨٧٨م، (٦٨٫٠٠٠) إستناداً إلى الامتيازات الأجنبية التى كانت تعفيهم من دفع الضرائب ، والتى كانت تمنحهم الحق فى أن يحاكموا أمام محاكمهم الخاصة، وإستناداً إلى الوصاية السياسية الدولية التي بدأت بمعاهدة ١٨٤٠م، أخذ هؤلاء

الأوربيون يستثمرون أموالهم فى مصر حتى سيطروا على معظم تجارتها وكل أنواع النشاط المالى فى مصر — كذلك كان يساعد على تضخم نفوذ هذا القطاع الأوربى فى مصر الميول الأوربية عند سعيد وإسماعيل وتدفق مظاهر الحياة الأوربية تدفقا عنيفاً فى مصر، ظهرت آثاره بسرعة فى أحياء كاملة فى القاهرة والاسكندرية وأثر تأثيراً كبيراً فى طريقه حياة الطبقات المحاية الكبرى فى المجتمع.

عند هذه النقطة يحسن بنا أن نبين الأشكال التى اتخذتها الرأسمالية الأجنبية فى مصر فلقد أدى إنهيار نظام محمد على الاحتكارى إلى فتح السوق المصرية واسعة أمام الرأسمالية الأجنبية بعد أن قضى محمد على على الطبقة الوسطى المصرية الوليدة ممثلة فى المشايخ والتجار والحرفيين، لذلك كان الغزو الرأسمالى الأجنبى لمصر منذ أواخر عصر محمد على عملية سهلة لم تواجه بمقاومة إلا فى أواخر القرن التاسع عشر. ولما كانت الرأسمالية الأوربية، وبالتالى الاستعمار الأوربى قد مر بمراحل ثلاث فلقد كان نصيب مصر هى المرحلة الأخيرة من هذا التطور. فمن المعروف أن الرأسمالية الأوروبية نشأت منذ أواخر القرن الخامس عشر كرأسمالية تجارية وظلت كذلك حتى أوائل القرن التاسع عشر حين حدثت الثورة الصناعية وهنا انتقلت الرأسمالية الأوروبية إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية التى استمرت حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حين حدثت الثورة الصناعية الثانية فى أوروبا وأمريكا، فإذا كان اكتشاف البخار واستخدامه فى الصناعة هو الذى أحدث الثورة الصناعية الأولى، فإن اكتشاف استخدام الصلب والكهرباء قد أحدث الثورة الصناعية الثانية التى أدت إلى الإنتاج الصناعى الهائل Mon - Production كما أدت إلى وجود فائض من رأسمال يمكن تصديره واستغلاله فى الخارج وبذلك دخلت الرأسمالية الأوروبية فى مرحلة الرأسمالية المالية. وإذا كانت الرأسمالية الأوروبية التجارية لم تجد لها سوقا كبيرة فى مصر رغم محاولات الشركات التجارية الانجليزية، كشركة الليفانت

أو شركة الهند الشرقية أو الفرنسية كغرفة مرسيليا التجارية كما رأينا فى المحاضرة السابقة من فشل سلسلة المعاهدات التجارية التى عقدتها هذه الشركات مع البكوات المماليك فى مصر ، فالأمر الذى لا ريب فيه أن مصر أصبحت جزءاً من الرأسمالية الاوروبية فى مرحلتها الرأسمالية الصناعية حين أصبح إنتاج مصر الزراعي من القطن يخدم بصفة أساسية مصانع القطن فى إنجلترا .

غير أن الرأسمالية المالية كانت الشكل الغالب على النفوذ الرأسمالى الاوروبى فى مصر وبدا هذا واضحا فى الاشكال التالية : الشركات الزراعية والتجارية التى تألفت فى عصر إسماعيل والتى كان حوالى ٩٦٪ من رأسمالها أوروبيا والبقية رأسمالية مصرية ، موزعة بين الخديوى والبشوات الأتراك . ومعنى هذا ، أن نشأة الرأسمالية العميلة ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر ، ومن أهم أشكال استثمار الرأسمالية الأوروبية فى مصر كذلك شركات الملاحة ، وتقف شركة قناة السويس فى مقدمة هذه الشركات من الناحية المالية ومن ناحية النفوذ السياسى أيضاً . والشكل الثالث كان البنوك الذى كان فى مقدمته البنك العثمانى ورأسماله فرنسى بصفة أساسية . ومع هذا فإن أهم الأشكال الرأسمالية الأوروبية فى مصر ، بل وفى كثير من البلدان الشرقية مثل تونس وإيران ومراكش وغيرها ، كانت القروض الأجنبية التى بلغت فى عهد سعيد وإسماعيل ما يقرب من ٩٨ مليون جنيه ، وأغلبها كانت تدفع عليه فوائد عالية جداً ، كما صرفت فى مشروعات مسرفة مظهرية كما صرف جزء كبير منها على قناة السويس .

ولقد واكب التغلغل الرأسمالى الأوروبى فى مصر تزايداً لنفوذ الدولة الأوروبية منذ معاهدة ١٨٤٠م، التى فرضت وصاية دولية على مصر . واشتدت حدة التنافس بين إنجلترا وفرنسا على مصر ، الأمر الذى انتهى إلى حد عزل إسماعيل حين شاء هذا متأخرا أن يقف فى وجه تغلغل النفوذ الأجنبي السياسى . ولقد أدت قروض اسماعيل — كما أدت قناة السويس وأهميتها بالنسبة للامبراطورية الانجليزية بالذات — إلى التدخل الأجنبي المالى فالتدخل

السياسى فى شئون مصر الداخلية فالتدخل العسكرى ممثـــلا فى الاحتلال العسكرى البريطانى .

ومنذ ١٨٨٢ تضاعف حجم وشأن الرأسمالية الأجنبية فى مصر ، خصوصا بعد إعادة فتح السودان وبناء خزان أسوان وتوقيع الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا . أما بالنسبة لإعادة فتح السودان فنحن يجب أن لا ننسى أن مصر قد استخدمها الانجليز كمنفذ من المنافذ للتسرب إلى القارة الأفريقية، وبذلك لا يمكن عزل الاستعمار الأوروبى فى مصر عن الموجة الاستعمارية الاوروبية عن أفريقية ، فهى جزء لا يتجزأ منها . وأما بالنسبة لخزان أسوان ، فلأن خزان أسوان كان دائماً موضع تفاخر من جانب الساسة الانجليز وفى الحق أنه كان خطوة أساسية فى السياسة الانجليزية فى مصر وهى سياسة يمكن إيجاز المعالم الرئيسية فيها على النحو التالى : جعل مصر كوحدة زراعية فى النظام الرأسمالى العالمى السياسى والاقتصادى وذلك عن طريق التخصص فى زراعة القطن والتوسع فى المساحة المنزرعة عن طريق السدود والقنوات والخزانات ، وفتح البلاد عن طريق شبكة من الخطوط الحديدية والقنوات وهجرة التجار الأجانب والرأسمالية الاوروبية ، وتدهور واختفاء لمعظم الصناعات المحلية ، ولا غرابة بعد ذلك فى أن نجد الكثير من بقايا السمات الاقطاعية تختفى فى عهد الاحتلال مثل السخرة ، كما الغيت الطوائف الحرفية فى عام ١٨٩٠ ،ولم يكن إلغاء الطوائف الحرفية أكثر من اشارة الى اختفاء الصناعات المحلية التى حلت محلها البضائع الأوروبية ، ويعترف كرومر نفسه — عميد الاحتلال البريطانى — بهذه الحقيقة فى تقريره الى حكومته عام ١٩٠٥ فيقول : (ان الظاهرة الملاحظة فى السنوات الأخيرة أن أسواق القاهرة مغرقة بالبضائع الأوروبية كما اختفت البضائع الوطنية التى تعودنا رؤيتها فى شوارع القاهرة) . وبالرغم من الاحتلال البريطانى فيقدر المؤرخون أن الرأسمالية الفرنسية هى التى كانت متفوقة فى مصر . ويقدر شارل عيسوى فى كتابه (مصر عند منتصف القرن) الرأسمالية الأجنبية فى مصر فى عام ١٩١٤ على النحو التالى :

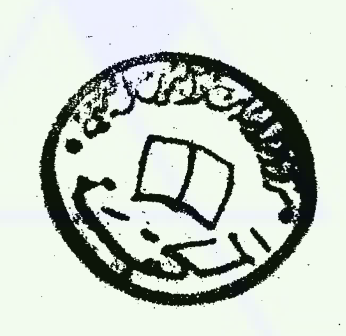
٩٢ مليون جنيه موزعة بين فرنسا وإنجلترا وبلجيكا كما يلى :

٤٦¼ مليون جنيه تقريباً رأسمال فرنسى
٣٠¼ « « « « إنجليزى
١٤¼ « « « « بلجيكى

وفى الوقت الذى كانت الرأسمالية الأوروبية آخذه فى التغلغل فى مصر وبالذات فى مجال التجارة والمصارف وشركات النقل والملاحة والتسليف والرهونات فى الزراعة ، كانت هناك ظاهرة مضادة آخذة فى الظهور وممثلة فى نمو قوة رأسمالية مصرية فى قطاع الزراعة من ناحية ، وفى تضخم فئة المثقفين من ناحية أخرى . ومن هاتين القوتين تألفت القوة الاقتصادية والاجتماعية التى قادت جماهير الشعب المصرى ضد الاستعمار الأوروبى فى ثورة ١٨٨١ — ١٨٨٢ وفى ثورة ١٩١٩ .

من الاقطاعية إلى الرأسمالية

[قــراءات]



من الاقطاعية إلى الراسمالية*

فى الوقت الذى كانت فيه « الإقطاعية الشرقية » قائمة فى مصر وكانت الحياة الزراعية تجرى فيما يشبه القوقعة التاريخية إلى حد بعيد ، كانت أوروبا تشهد الإنهيار التدريجى للنظام الإقطاعى الغربى ، وتشهد نشأة بذور الصناعة والتوسع التجارى والرأسمالية . فمنذ القرن الخامس عشر بدأ بـ « عصر النهضة » فى أوربا . وظهرت الإتجاهات القومية نحو وحدة الأمم ، وتكونت أولى أشكال الدولة الحديثة فى انجلترا ، ثم قامت الثورة الرأسمالية ضد الاقطاع فى القرن السابع عشر بانجلترا ، وفى القرن الثامن عشر بفرنسا ، وأصبحت الرأسمالية نظاماً عاما ثابتاً .

كيف نشأت الرأسمالية :

إن اكتشاف أمريكا ، وتحول الملاحة إلى طريق رأس الرجاء الصالح فتحا ميداناً جديداً لانتعاش الرأسمالية الناشئة . وأدى فتح أسواق الهند والصين إلى زيادة نشاط التجارة والملاحة والصناعة . ومن ثمة ، لم يعود النظام الاقطاعى للصناعةوهو النظام الذى كان الانتاج الصناعى فيه احتكارا بين أيدى النقابات الحرفية المغلقة كافياً لمواجهة حاجات الاسواق الجديدة النامية، فحل نظام الفبارك محل نظام النقابات الحرفية ، واستبعدت الطبقة المتوسطة الناشئة ، مشايخ الحرف ، واختفى تقسيم العمل بين النقابات الحرفية ، ليحل محله تقسيم العمل فى داخل كل فابريكه من الفبارك .

---

* من كتاب ابراهيم عامر « الأرض والفلاح » من الاقطاعية الى الرأسمالية .

وفى الوقت ذاته ، استمرت الأسواق فى النمو ، واستمر الطلب فى الارتفاع ، وأصبحت الفبارك غير كافية لمواجهة الطلبات المتزايدة . وعندئذ دخل البخار ودخلت الآلة الحديدية الى الصناعة وغير أسلوب الإنتاج تغييراً ثورياً ، وحلت المصانع الكبيرة محل الفبارك ، وحل أصحاب الملايين الصناعيين محل الطبقة المتوسطة .

وخلقت الصناعة الحديثة تطوراً ضخماً فى التجارة والملاحة والمواصلات البرية . وفى الوقت ذاته ، كان لذلك التطور أثره فى زيادة نمو الصناعة ، وزيادة نمو التجارة والملاحة والسكك الحديدية . وتطورت الرأسمالية بالنسبة ذاتها ، وزادت رؤوس الأموال ، وقامت المصارف وتراجعت كل طبقة أخرى من الطبقات المتخلفة عن العصور الوسطى إلى الوراء أمام زحف الرأسمالية .

وصاحب كل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية ، تطورا موازيا فى الحقل السياسى وفى المكانة السياسية للرأسماليين . فبعد أن كان الرأسماليون طبقة مستبعدة تحت حكم النبلاء الاقطاعين وبعد أن كانوا يخدمون الملكية شبه الاقطاعية أو الملكية المطلقة (كقوة موازنة للنبلاء وكحجر أساسى للملكيات الكبرى بشكل عام) غزوا ، فى النهاية الدولة الحديثة وحصلوا لأنفسهم على السلطة السياسية ، وأصبحت الدولة الحديثة مجلس إدارة يعمل فى إدارة المصالح المشتركة للرأسمالية كلها .

وفى الوقت ذاته قامت الرأسمالية بدور ثورى هام ، فقضت على العلاقات الإقطاعية والأبوية والكنسية ، ومزقت — بدون شفقة أو رحمة — الروابط « الشخصية » و « الطبيعية » التى كانت تربط الإنسان بمن هم أعلى منه . وأحلت علاقة « النفوذ » محل كل علاقة أخرى بين الإنسان والإنسان ، وأغرقت جميع النوازع الدينية والعنصرية وعواطف الفروسية ، فى بحار المصلحة الذاتية والأنانية العارية ، ومزجت قيمة الفرد بقيمة التبادل ، وأقامت حرية واحدة ،

هى حرية التنافس ، مكان العديد من الحريات الميثاقية . وباختصار أحلت الرأسمالية ، محل الاستقلال الإقطاعى الذى تغلله الأوهام الدينية والسياسية ، إستغلالا فاضحا مباشراً لا خجل فيه ، ونزعت عن كل مهنةما كان لها من كرامة وحولت الأطباءوالمحامين ورجال الدين والعلماء والمهندسين ورجال الثقافةوالفكر إلى عمال أجراء .

ولكن الرأسمالية لم تكن تستطيع أن تعيش إلا فى سوق متزايدة الاتساع لتصريف منتجاتها ، فدفعتها تلك الحاجة إلى الإنطلاق فى جميع أنحاء الكرة الأرضية ، وفرضت عليها أن تعشش فى كل مكان ، وأن تستقر فى كل بقعة ، وأن تقيم اتصالات بكل ركن من أركان المعمورة ، وأعطت الرأسمالية — باستغلالها للعالم كله — طابعاً عاماً للإنتاج والاستهلاك فى كل بلد من البلاد ، وقضت بذلك على الطابع القومى للصناعة وهدمت جميع الصناعات القومية القديمة وأحلت محلها صناعات جديدة ما لبثت أن أصبحت مسألة حياة أوموت لجميع الأمم وهى صناعات لا تقوم على المواد الأولية المحلية فحسب ، بل وتقوم على المواد الأوليه المستمدة من أقصى أركان الأرض أيضاً ، وهى صناعات لا يجرى إستهلاك سلعها فى كل ركن من أركان العالم وبدلا من الكفاية الذاتية القديمه والنظم الإقتصادية القومية المغلقة قامت تبادلات فى كل إتجاه ، وقام اعتماد البلاد على بعضها بعضاً فى الكرة الأرضية كلها . وقد حدث ذلك فى مجال الإنتاج المادى كما حدث فى مجال الإنتاج الثقافى .

ونتيجة للتحسن السريع فى جميع أدوات الإنتاج والتسهيل الضخم لوسائل النقل والمواصلات جرت الرأسمالية جميع الأمم إلى الرأسمالية ، بما فى ذلك الأمم البدائية . وأصبحت السلع الرأسمالية الرخيصة الثمن هى المدفعية الثقيلة التى هدمت سور الصين العظيم ، والتى شقت غابات أفريقيا الموحشة . وأصبحت جميع الأمم مجبرة على أن تأخذ بمنهج الإنتاج الرأسمالى حتى لاتموت ،

وعندما كانت أمة من الأمم تتخلف عن الأخذ بذلك المنهج ، كانت الرأسمالية تقوم بغزوها إقتصاديا وسياسياً وعسكرياً ، وتفرض عليها « الحضارة » الرأسمالية وتخصص لها دورها فى نظام تقسيم العمل العالى ، وتحدد رسومها الجمركية وضرائبها . وبإختصار تصنع منها مخلوقا على صورتها . والإتجاه التوسعى للرأسمالية من الخارج فى الامم المختلفة هو الطابع « الاستعمارى » للرأسمالية وهو الطابع الذى جعل العزلة القومية مستحيلة ، وجعل إقتصاد الاكتفاء الذاتى أثراً قديماً كالفأس الحجرى ، وجعل التطور الرأسمالى فى العالم تطورا غير متواز ، وجعل مراكز الإنتاج الرئيسية فى الأمم متقدمة كل التقدم فى الوقت الذى ظلت فيـــه المظاهر الاجتماعية والثقافية القديمة قائمة .

وهذا ما حدث بالنسبة لمصر ...

الرأسمالية تغزو مصر :

طرقت الرأسمالية أثناء توسعها أبواب مصر أول مرة فى القرن الخامس عشر ، وذلك أثناء إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح واشتعال الحرب بين البرتغاليين والسلاطين المماليك سنة ١٤٩٧ — ١٤٩٨ .

ومنذ ذلك الحين ، قامت عدة محاولات للتسلل إلى مصر وخاصة من جانب إنجلترا وقـد كانت تستخدم الدولة العثمانية التى غزت مصر منذ سنة ١٥١٧ وظلت تحكمها حتى سنة ١٧٩٨ لذلك الغرض .

وفى أواخر القرن الثامن عشر — على أثر انتصار الثورة الرأسمالية فى فرنسا — وجدت إنجلترا منافسة شديدة لها من جانب الرأسمالية التوسعية الفرنسية وخاصة خلال حكم نابليون .

وانعكس هذا التنافس فى مصر ، فكانت حملة نابليون ، ومعركة أبى قير البحرية وتحالف إنجلترا مع السلطان العثمانى ضد فرنسا ، ثم حلول إنجلترا محل تركيا وفرنسا فى مصر .

وعندما جاءت حملة نابليون إلى مصر ، وجدت الرأسمالية الفرنسية أن أول عقبة تواجهها هى عقبة المماليك الذين زادت سلطاتهم وزاد نفوذهم فى القرى نتيجة لاضمحلال الدولة العثمانية وتحايل الحكومة المركزية فى القاهرة تبعا لذلك . ووجدتهم يتمتعون بالأراضى الواسعة وبسلطة جمع الضرائب من الفلاحين ، وبسلطة توجيه الزراعة فى البلاد على الصورة التى ترضيهم وتملأ جيوبهم بالمال . وفى الوقت ذاته ، وجدت الحملة الفرنسية أن المجتمع المصرى منقسم إلى طبقتين هما طبقة المزارعين وطبقة التجار .

واتجهت الحملة أولا إلى القضاء على نفوذ المماليك . فحاربتهم حتى قضت على خطرهم العاجل ، وأمرت بمصادرة أموالهم ، وأصدرت فى ٢٧ يونيو سنة ١٧٩٨ منشورا إلى المصريين أشارت فيه الى نيتها فى تجريد المماليك من الأراضى التى يتمتعون بها وأعلنت نوعا من التحدى لسلطة المماليك عبرت عنه فقرة تقول « فإن كانت الأرض المصرية التزاما للمماليك ، فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم ... » ووعدت سلطات الحملة الفرنسية فى هذا المنشور بإقامة حكومة أهلية من المصريين فى البلاد ، ووعدت التجار بكثرة التجارة ، ووعدت العلماء وجلهم من المزارعين الأغنياء بتولى الحكم . وقد تكونت حكومة من العلماء وأنشئت المحاكم التجارية والمدنية وتحالفت الحملة مع كبار التجار وتفاهمت مع الأعيان وكبار موظفى الدولة .

وفى ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ أصدرت سلطات الحملة قانونا نص على أن السندات التى فى أيدى الفلاحين بأراضيهم لا تكفى لإثبات ملكيتهم بالبيع أو الميراث ، بل يجب أن يكشف عنها فى سجلات « الروزنامة » نظير دفع رسم لذلك ، وإذا

وجدت حجته مقيدة بالسجلات يكتب له سند « تمكين » جديد . ووضع القانون قاعدة لتقدير ثمن الأرض من جديد على أن يدفع المنتفع بها رسماً بنسبة ٢ في المائة من الثمن . وقرر القانون أنه إذا لم تكن لدى الفلاح حجة أو سند أو لم تكن أرضه مقيدة بالسجلات فإنها « تضبط » لجانب « الجمهورية » ، ويصبح من حق الديوان أن يتصرف فيها من جديد . واعترف القانون بنظام التوريث فى الشريعة الإسلامية .

وإذ قدر القانون ثمنا للأرض ، وأقر حق التوريث ، ووضع نظاما لتسجيل سندات « التمكين » الفردى فإنه وضع بذلك النواة الأولى لنشأة الملكية الفردية فى الأرض الزراعية فى مصر وزعزع أسس نظام ملكية الدولة ونظام الانتفاع .

غير أنه نظرا إلى ضعف سلطة حملة نابليون وقصر المدن التى بسطت سيطرتها خلالها على مصر وعدم استقرار الحكم ، فإن تنفيذ ذلك القانون لم يتم على الوجه الكامل . بل ولقد اضطر الجنرال مينو الذى تولى الإشراف على السلطة فى أواخر عهد الحملة إلى التغاضى عن تنفيذ ذلك القانون واضطر إلى زيادة نصيب الدولة فى تملك الأرض ، بينما لم تسنح له الفرصة لكى ينفذ نظاما وضعته سلطات الحملة لمسح الأراضى الزراعية فى مصر .

ومع اعترافنا بأهمية قانون ١٦ سبتمبر الذى أصدرته حملة نابليون فى تاريخ تطور ملكية الأرض الزراعية فى مصر ، فإننا لا نستطيع أن نوافق الدكتور أمين مصطفى عفيفى عبد الله على تقديره لتلك الأهمية ، إذ يقول أن الحملة الفرنسية : « ... أفادت فى محاولة تغيير ... نظم الاقتصاد من الإقطاعية إلى البورجوازية ... إذ ألغت الحملة نظام الالتزام ، وصادرت أموال الأمراء وجعلت الفلاح يتمتع بإنتاجه ، ويصبح مالكا لأرضه ... » لأننا نرى مبالغة فى هذا التقدير . إذ من الواضح أن قانون سبتمبر لم ينفذ — كما قلنا — تنفيذا

كاملا أو جديا ،وهو لم يجعل الفلاح مالـكا لأرضه بمعنى الملكية الفردية التامة، وإنما هو أعاد توزيع الأراضى الانتفاع مع الاعتراف بحق توريث ذلك الانتفاع ، وهو — فى الوقت ذاته — لم يؤد إلى الانتقال من النظام الإقطاعى إلى النظام الرأسمالى

نشأة الملكية الفردية :

ان قيام الملكية الفردية للأرض واستقرارها ونشأة النظام الرأسمالى فى الزراعة ونموه كانت مسائل أعقد من أن يحققها صدور قانون ١٦ سبتمبر ، وكان لا بد لتحقيقها من أن يستغرق نحـو مائة سنة بدأت باصلاحات محمد على الزراعية .

فما أن إنهارت سلطة الحملة الفرنسية ، حتى عادت تركيا ودخل الإنجليز مصر معهم ، وتحالف بعض المماليك مع الإنجليز ، بينما اكتسب الشعب قـوة جديدة ، زادت بصفة خاصة قوة الفلاحين الذين قاوموا المحتلين الفرنسيين فى القرى والريف ، كما زادت قـــوة التجار والعلماء وأصحاب الحرف . وحاول العثمانيون أعادة النظام القديم، فعارض الفلاحون تلك الردة التى ألغت حقوقهم التى اكتسبوها فى ظل قانون ١٦ سبتمبر ، وقامت حركات المقاومة وثار الفلاحون على الماالك الذين أخذوا يعودون إلى أراضيهم وشنوا حربا ضد البرديسى ، زعيم المماليك المتحالف مع الإنجليز . وثار الفلاحون على الوالى العثمانى خورشيد بسبب نقص المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار الغلال وشح الخبز وثار الجنود بسبب تأخر صرف مرتباتهم وثار التجار بسبب ثقل الضرائب المفروضة عليهم وطالبوا بفرض الرقابة على الضرائب المقدرة على التجار وأصحاب الحرف وملاك العقارات فى المدن .

وقد استغل محمد على ذلك السخط العام فى الحصول على تأييد الفلاحين وزعمائهم من رجال الدين والتجار وأصحاب الحرف ، للوصول إلى الحكم .

وولى الشعب محمد على حكم مصر فبادر بالقضاء على المماليك وحاربهم فى الصعيد وقتل ما تبقى منهم فى مذبحة القلعة . واستولى على أراضيهم ، ثم حاول بعد ذلك أن يسير على أساس النظام العثمانى السابق ناقصاً المماليك فحسب ، ولكن ضغط الفلاحين وضغط زعمائهم الذين اختاروه والياً ما لبث أن اضطره إلى القيام باصلاحات زراعية .

وبدأ محمد على حركة الاصلاح الزراعى سنة ١٨٠٩ بإلغاء نظام الالتزام .

وفى خلال الخمس سنوات بين ١٨١٣ ، ١٨١٨ قام بمسح الأراضى وتقسيمها إلى مساحات ثابتة ، وعين الحدود الفاصلة بين كل قرية وما يجاورها من القرى ، وقسم الأراضى إلى أحواض ثم قام بتوزيع تلك الأراضى على الفلاحين وعلى فئات معينة من رجال الدولة .

وبدراسة نتائج تلك الاصلاحات نجد أن أراضى مصر الزراعية فى أوائل عهد محمد على وكانت مساحتها نحو مليونى فدان قد أصبحت موزعة على الوجه التالى :

١ — أراضى « الأبعديات والجفالك » ، وهى الأراضى التى منحها محمد على لأفراد أسرته وكبار رجال الحاشية وأعفاها من الضرائب والأراضى التى منحها لأعيان الدولة ورجال الجيش وكبار الموظفين وأعفاها من الضرائب ومنع تأجيرها ، وقد بلغت مساحة تلك الأراضى نحو ٢٠٠ ألف فدان .

٢ — أراضى « الأوسية » : وهى الأراضى التى منحها للملتزمين السابقين تعويضاً لهم عن إلغاء الالتزام ، وقد عمد الملتزمون إلى وقف تلك الأراضى حتى لا يحرم ورثتهم من ريعها . وبلغت مساحة تلك الأراضى نحو ١٠٠ ألف فدان .

٣ — « المشايخ » وكانت تسمى أيضاً باسم « مسموح المشايخ والمصاطب » :

وهى الأراضى التى منحها لمشايخ البلاد بواقع أربعة فى المائة من مساحة زمام كل قرية . وكان المشايخ يسخرون الفلاحين لزراعتها . وقد بلغت مساحة تلك الأراضى نحو ١٥٤ ألف فدان .

٤ — أراضى « الرزقة » : وهى الأراضى المعفاة من الضرائب والتى منحها للمعلمين والمهندسين والخبراء الزراعيين والخبراء العسكريين الأجانب الذين كانوا فى خدمته . وقد بلغت مساحتها نحو ستة آلاف فدان .

٥ — أراضى « الأثر » : وهى الأراضى التى تبقت وتم توزيعها على الفلاحين ويقدر المؤرخون أن نصيب كل فلاح من أراضى الأثر تتفاوت بين ثلاثة وخمسة أفدنة .

٦ — أراضى « العربان » : وهى الأراضى الواقعة على حافات الجبال والصحراء والتى أعطاها محمد على للبدو لكى يستقروا فيها .

ولكن على الرغم من هذا التوزيع الشامل للأرض الزراعية . فقد تمسك محمد على بحق التصرف فى الأرض وحرم بيعها أو توريثها ولم يتمتع الذين وزعت الأرض عليهم إلا بحق الانتفاع بها خلال حياتهم . ولقد كانت الأرض فى عهد محمد على ملكا للدولة ، وكانت الأراضى الزراعية الواقعة فى زمام كل قرية من القرى ، يجرى بها الانتفاع انتفاعاً جماعياً . وفى حالات عديدة كانت تلك الأراضى يجرى توزيعها بين المزارعين سنوياً وكانت الضرائب تفرض على القرية ككل وكان شيخ البلد هو الذى يقرر نصيب كل مزارع .

وكانت الضريبة هى المقابل الذى تحصل عليه الدولة مقابل الانتفاع . وقد فرضت الحكومة ضريبة ثابتة وعدلت نظام الضرائب أكثر من مرة . وأقامت نظام التعهد بتسديد ضريبة القرية من قبل المشايخ بدلا من نظام الالتزام كما سنت ضرائب على الرؤوس وعلى الماشية وعلى النخيل وبوجه عام كانت الحكومة تعد الفلاحين أجراء عندها أو منتفعين بأرضهم .

ومع هذا، فثمة فارق بين نظام تملك الدولة للأرض فى عهد محمد على ونظام التملك الذى كان سائداً فى العهد العثمانى . وهذا الفرق هو أن الدولة فى العهد العثمانى كانت تحتكر الأرض بوصفها غرض تصرف، وبوصفها غرض انتفاع فى الغالب الأعم ، بينما كانت الدولة فى عهد محمد على تحتكر الأرض بوصفها غرض تصرف فى الوقت الذى أصبح فيه الانتفاع بالأغلبيـــة العظمى من الأراضى الزراعية فى أيدى منتفعين أفراد ، وهو أول ظاهرة تاريخية لنشوء الملكية الفردية للأرض الزراعيـة فى مصر جنباً إلى جنب مع وجود الشكل القديم لملكية الدولة ، وهو الشكل الذى كان متجها نحو الاضمحلال والانهيار وذلك بسبب تطورات الرأسمالية العالمية ، وبسبب التطورات الداخلية .

فلقد أدخلت زراعة القطن إلى مصر ، والقطن سلعة زراعية للسوق ، لأنه مادة أولية للصناعة ، وجرى التوسع فى زراعة قصب السكر ، وقصب السكر كذلك سلعة زراعية للسوق ، لأنه مادة أولية للصناعة ، واتسعت المدن بسبب إقامة المعامل والفبارك ونشأت سوق داخلية لسد حاجات تلك المدن التموينية واتسعت لذلك زراعة القمح من أجل بيعه فى السوق .

وفى الوقت ذاته قامت الدولة بأعمال التوسع فى مشاريع الرى وخاصـة شق الترع ، وإنشاء الجسور على النيل لحماية الأراضى من الفيضانات ، وشرعت فى بناء قناطر الدلتا فأصبحت تلعب دوراً إيجابياً هاماً فى الإنتاج الزراعى.

ومن ناحية أخرى احتكرت الدولة التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، وحددت أسعار شراء وبيع القمح والسكر والأرز وغيرها . كما احتكرت تجارة تصدير القطن إلى الخارج وتجارته فى الداخل بحكم تملكها مصانع النسيج والغزل. وكانت حكومة محمد على تراعى فى تحديد الأسعار أن يكون سعر الشراء من الفلاح أقل بكثير من سعر البيع ، فحددت سعر شراء أردب القمح مثلا بسبعة وعشرين قرشاً ، وسعر بيعه بستة وخمسين قرشاً ، وحددت سعر شراء أردب

الأرز بتسعين قرشاً ،وسعر بيعه بمائة وأربعين قرشاً ، وجنت الدولة من وراء ذلك أرباحاً طائلة أنفقتها على حروب محمد على التوسعية ، وعلى بعض مشاريع التنمية الاقتصادية ، الأمر الذى أفضى إلى إفقار الفلاحين افقاراً مدقعا ، كاد يهوى بهم إلى المجاعة .

ومن ثمة ، أصبحت الدولة تستخدم الحاصلات الزراعية ، كسلع منتجة للربح عند تبادلها فى السوق وأصبحت الأرض المنتجة لتلك السلع ، سلعة فى حد ذاتها . ومن هنا قامت أسس الاستغلال الرأسمالى فى الزراعة فى مصر .

ومع ذلك ، احتفظت الدولة ببعض عناصر نظام السخرة القديم ، فكان الفلاحون ملزمين بالعمل سخرة فى الأشغال العامة ، المتعلقة بتعميق الترع وتقوية الجسور ، وهى أعمال كانت الدولة تسخر لها نحو ٤٠٠ ألف فلاح لمدة أربعة أشهر فى السنة . أما الفلاحون الذين كانت تستأجرهم فكانوا يتقاضون أجراً يومياً مقداره قرش واحد فى اليوم ، إما نقداً أو عيناً ، كما كانت الدولة تمنع الفلاحين من ترك الأرض وتسلبهم حرية العمل وتلزمهم بحمل بطاقات شخصية لا يقبلون فى أى مكان إلا إذا قدموها .

ومع هذا ، فقد تقدمت حالة الفلاحين تقدماً نسبياً ، عما كانت عليه فى عهد المماليك والعثمانيين .

ولذلك فإننا نستطيع أن نقول أن نظام الاستغلال الزراعى فى عهد محمد على كان نظاماً مؤقتاً إنتقالياً بين الإقطاعية والرأسمالية ، وكانت مصر تمر أثناءه بمرحلة من مراحل ازدواج التطور أى كان نظاماً إقطاعياً شرقياً يمر بمرحلة الاضمحلال والانهيار وتتولد داخله عناصر نظام الرأسمالى قائم على اقتصاد السوق ، ومتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للأرض .

ولقد تدعم هذا الاتجاه الرأسمالي الداخلي بتدخل الرأسمالية العالمية فى

السنوات الأخيرة من حكم محمد علي . وهو التدخل الذى اتخذ فى بدايته شكل الاستثمارات الأجنبية المحدودة التي جاءت إلى مصر . ثم اتخـــذ فى مراحله الأخيرة شكل التدخل المباشر الذى تمثل فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وهى المعاهدة التى عقدتها دول ، أوربا الرأسمالية الكبرى ضد محمد على وقررت فيها تحطيم نظام الاحتكار المفروض على الأرض وعلى التجارة .

وبهذه المناسبة نرى أنه من الضرورى أن ننوه هنا بأن الذين يقولون أن الرأسمالية قد نشأت فى مصر بسبب فرضها من الخارج فقط لم يدرسوا — فى الواقع — العوامل الداخلية الدراسة الكافية . فلقد كانت أسباب نشأت الرأسمالية كامنة فى مصر قبل التدخل الخارجى وكانت تلك الاسباب تتخذ شكل تطور الإقتصاد الزراعى المصرى من إقتصاد طبيعى إلى إقتصاد للسوق ، وتتخذ شكل نمو المدن الصناعية والتجارية المصرية وحاجتها إلى الحاصلات الزراعية . كما نرى أنه من الخطأ قياس تلك الأسباب بالمقاييس الاجتماعية دون المقاييس الاقتصادية وإستبعاد العوامل الداخلية بحجة أن « البورجوازية » المحلية لم تكن ترغب فى القيام بثورتها ضد « الاقطاعية » ، فإن تلك الحجة تضع العربة أمام الحصان ، لأن الأصل فى التطور هو مدى نمو العوامل الاقتصادية الجديدة ، وليس مدى رغبة هـــذه الطبقة أو تلك فى القيام بالثورة .

وأياً كان الأمر ، فلقد كان من شأن عوامل التطور الداخلى وضغط الرأسمالية العالمية ، أن قامت ضرورة لتحرير الاقتصاد الزراعى من احتكار الدولة . فصدرت فى سنة ١٨٤٦م، اللائحة الأولى من لوائح الأطيان التى أباحت حرية التعامل بالأراضى التى يزرعها الفلاحون ، وإعترفت بملكية فردية محدودة ، للأرض . وتتلخص تلك اللائحة التي صدرت في عهد عباس الأول في النقط الآتية :

١ — يجوز لمستغلى الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع ، على أن يثبت ذلك بحجة تكتب أمام الشهود .

٢ — يعود حق الانتفاع بالأرض إلى الحكومة إذا أهمل الزارع زراعتها أو هجرها ولكن للزارع حق استرداد أرضه عند أوبته .

٣ — يحرم الزارع من حق الانتفاع بالأرض إذا توقف عن دفع الخراج المفروض عليها .

وفى سنة ١٨٥٤ جرى تعديل لائحة ١٨٤٦ بحيث أضيفت ثلاثة حقوق جديدة هى :

(١) يكون للورثة الحق فى وضع اليد على الأرض التى تركها مورثهم .
(٢) يكون التصرف فى هذه الأرض بحجة تكتب فى المديرية .
(٣) تكون المدة القانونية للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة .

وفى سنة ١٨٥٨ صدرت اللائحة المشهورة فى التاريخ بأسم « اللائحة السعيدية » وقد قررت اللائحة أن لمستغل الأرض الحق فى تأجيرها لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وأن له أن يرهنها وأن يبيع حقه فى استغلالها للغير . وأكدت حق توريث الانتفاع بالأرض ، وقررت حق توريث المنشآت المقامة عليها ، وأقرت حق التعويض بأرض أخرى لمن نزعت منه أرضه .

وفى الوقت ذاته ، ألغى سعيد نظام احتكار تجارة الحاصلات الزراعية وألغى ضريبة الدخولية التى كانت تجبى على الحاصلات الزراعية مما تتبادله المدن والقرى فى داخلية البلاد ، وبذلك أزال عقبات هامة كانت تقوم فى سبيل تطور السوق الداخلية ، وكانت تؤدى إلى ارتفاع الأسعار واشتداد الغلاء . كما أعفى سعيد الفلاحين من الضرائب المتأخرة عليهم ، والتى كانت قد بلغت نحو ٨٠٠ ألف جنيه .

ومع هذا ، فقد احتفظت الدولة بنوع من الولاية العامة على الأرض إذ جاء فى المادة الرابعة من « اللائحة السعيدية » أن الفلاح الذى يترك أرضه مدة تزيد عن خمس سنوات يحرم من حق الانتفاع بها . ومعنى هذا أنه بينما تركت الدولة للفلاح حق التصرف فى الأرض — واستغلالها فإنها احتفظت لنفسها بحق مراقبة طريقته فى الاستغلال لتمنع بقاء الأرض بدون زراعة .

وبينما جعلت « اللائحة السعيدية » الأرض غرضاً من أغراض حقوق الملكية الفردية ، كان النظام الرأسمالى يغرس بذوره وينميها فى مصر . فقد زاد التوسع فى زراعة القطن وزيدت لذلك مشروعات إصلاح نظام الرى بإقامة القناطر وشق الترع ، وجرى تنفيذ مشروعات مد السكك الحديدية لتسهيل نقل الحاصلات الزراعية من الداخل إلى الأسواق (من القاهرة إلى كفر الزيات ومن القاهرة إلى السويس) . وقدمت الرأسمالية الكبيرة (الفرنسية والانجليزية) القروض والاستثمارات اللازمة لتنفيذ مشروعات الأشغال العامة اللازمة لزيادة قدرة استيعاب السوق المصرية للسلع الصناعية ، ولتسهيل وصول السلع الزراعية المصرية إلى السوق الأوربية . وأقيم أول بنك انجليزى فى البلاد ، وهو البنك المعروف باسم «بانك أوف اجبيت» سنة ١٨٥٦ . وفى الوقت ذاته حصلت المصارف الفرنسية ، مستخدمة فرديناند دى ليسبس ، على عقد امتياز تأليف الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، وبلغت ديون الحكومة المصرية عند وفاة سعيد سنة ١٨٦٣ نحو ١٦ مليون جنيه . وتحمل الفلاح كل العبء .

استقرار الملكية الفردية :

أن المثل الذى يقول : « إذا لم يذهب محمد إلى الجبل ، فإن الجبل سيأتى إلى محمد » ينطبق كل الانطباق على وصف العلاقة بين الرأسمالية ومصر فإذا كانت مصر غير قادرة على التوجه إلى الرأسمالية فقد جاءت الرأسمالية إليها .

واتفق عهد إسماعيل الذى يتولى الحكم من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩ مع

مرحلة التوسع الشامل النشيط للرأسمالية العالمية . فنمت سياسة توسيع زراعة القطن المصرى لتعويض سوق صناعة النسيج (البريطانية أساساً) عن مواردها من القطن الأمريكى بعد أن ضعفت تلك الموارد بسبب توقف ورود القطن الأمريكى نتيجة لحرب التوحيد الأمريكية التى بدأت سنة ١٨٦١ . ونمت سياسة توسيع القروض . ونمت — تبعاً لذلك — سياسة الاستثمار المالى المصرفى فى شكل الرهونات على الأراضى . كما نمت الاستثمارات الرأسمالية فى ميدان الأشغال العامة والنقل والمواصلات . واتخذت معظم تلك الاستثمارات شكل القروض للدولة المصرية إذ كانت الدولة لاتزال هى المهيمنة على الحياة الاقتصادية وبلغ مجموع تلك القروض التى قدمتها المصارف الانجليزية والفرنسية والنمسوية والبلجيكية نحو ٩١ مليون جنيه فى أواخر عهد إسماعيل . واقتضى التوسع فى سياسة القروض التوسع فى إنشاء المصارف . فأقيم البنك الانجليزى — المصرى سنة ١٨٦٤ برأس مال انجليزى فرنسى أساساً ، للتعامل فى قروض الحكومة . وأقيم البنك الامبراطورى العثمانى سنة ١٨٦٧ برأس مال انجليزى — فرنسى أيضاً ، وافتتح بنك الكريدى ليونيه الفرنسى فرعاً له فى مصر سنة ١٨٧٢ كما قامت بنوك فردية ذات صلات وثيقة ببنوك باريس ولندن ، ومن أهمها بنك قطاوى .

وبالإضافة إلى التوسع فى زراعة القطن وفى الاقتراض المصرفى ، توسعت الدولة فى زراعة قصب السكر ، وفى إنشاء معامل السكر والنسيج . كما حصلت الشركات الأجنبية على امتيازات إقامة الكبارى وإنشاء ميناء الإسكندرية وأرصفة السويس . وحصلت على امتيازات ترشيح المياه وبيعها وامتيازات إقامة الاتصالات التلغرافية والمنائر .

وأدت سياسة القروض وسياسة الإسراف فى عهد إسماعيل إلى سوء حالة الفلاحين وإثقالهم بالضرائب والالتزامات . ولقد كان الفلاح فى عهد إسماعيل

لايملك عمامة ، ولايملك سوى جلباب واحد . وحتى عندما كان يملك العمامة وأكثر من جلباب فإنه كان يخفى تلك الحقيقـــة حتى لايطارده الصرافون ويطالبونه بالضرائب . وكانت النساء يبعن ملابسهن وحليهن الفضية والذهبية وكان الفلاحون يساقون بالكرباج للعمل فى مزارع الخديوى وفى مزارع الباشوات المحظوظين . وكان المرابون يستكتبون الفلاحين مستندات بديون ذات فائدة خياليـة . وكانت المحاكم المختلطة ذات القضاة الأجانب تحاكمهم بمقتضى قوانين أجنبية وبلا دفاع وتنزع أراضيهم منهم .

وكان على الدولة المصرية أن تحاول إصلاح الحال ، بينما كان على الرأسمالية العالمية أن تهيىء لغشها فى مصر أقصى إمكانيات الاستقرار .

وفى سنة ١٨٧١ صدر القانون المعروف باسم « قانون المقابلة » الذى كفل حصول المنتفع بالأرض على صك تمليك ملكية تامة متى دفع — مرة واحدة — ستة أمثال الضريبة السنوية ، مع إعفائه بعد ذلك من نصف الضريبة المربوطة بصفة دائمة . وقد أدخلت تعديلات غير جوهرية على ذلك القانون فى سـنة ١٨٧٦ وفى سنة ١٨٨٠

ولكن هذا الإجراء لم يستطع أن ينقذ الدولة من حالة الإفلاس التى أصبحت غارقة فيها ، ولم يرض الرأسمالية العالمية ، أو يضمن لها أقصى إمكانيات الاستقرار فى مصر . فعزل الرأسماليون الدوليون إسماعيل ، وفرضوا رقابة مالية دوليـة ممثلة فى صندوق الدين على الحكومة المحلية ، وهى رقابة كفلت لهم فى الواقع القيام بإدارة أعمالهم فى مصر كلها إدارة مباشرة ، وأقاموا المحاكم المختلطة (ذات الصفة الدولية) لحماية مصالحهم فى مصر ولتنظيم التنافس بينهم فى البلاد تنظيما قانونياً ، وألغوا قانون المقابلة .

وأدى كل هذا إلى ازدياد سوء حال الفلاحين والمزارعين ، وأعلن الأعيان

سخطهم على إلغاء قانون المقابلة ، وطالبوا بتخفيف وطأة السخرة وتنظيمها على أساس اعتبارها من المنافع العامة مع فرضها على من تتفاوت سنهم بين ١٥ و ٥٠ سنة ، مع المساواة بين الأهلين ، وطالبوا بتصفية نظام العهد الضرائبية وإلغاء ضريبة المواشى ، وتبلور ذلك السخط حول حركة عرابى ، ولكن قيادة الثورة لم تستطع أن تعلن أية مطالب زراعية ســـوى أنها وعدت المزارعين بتخفيف الضرائب ، ووعدت الفلاحين بتخليصهم من الديون وقامت انجلترا بموافقة فرنسا والدول الرأسمالية الأوربية الأخرى — باحتـــلال مصر سنة ١٨٨٢ ، وحكمها حكما مباشراً إلى مدى بعيد .

وما استقر الأمر للرأسمالية العالمية فى مصر حتى صدر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٣ أى — بعد مالا يزيد عن سنة من الاحتلال القانون المدنى الأهلى الذى نصت مادته الثامنة على ما يأتى : « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق التملك التام ، وتعتبر فى حكم ذلك ، الأطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة ، ومن ثمة فقد خطى ذلك القانون خطوة أبعد نحو إقرار الملكية الفردية التامة فى جميع الأراضى ، وإن كان قد اشترط للتمتع بحق الملكية الفردية دفع المقابلة وفقاً لقانون ١٨٧١ والقوانين المعدلة له والصادرة فى سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٨٠

وفى سنة ١٨٩١ حذف من القانون المدنى الأهلى شرط دفع المقـــابلة ، وأصبح يمنح المنتفعين بالأرض حق الملكية التامة دون قيد أو شرط .

وفى الوقت ذاته ألغيت السخرة رسمياً سنة ١٨٩٣ ، ولكنها بقيت قانونياً وعملياً فى بعض حالات « المنفعة العامة » ، ومنها فيضان النيل ومقاومة دودة القطن والجراد كما بقيت بعض مظاهر السخرة العادية وغير المشروعة التى هى لصالح العمدة . وألغى استخدام الكرباج من ناحية المبدأ وحددت الضرائب بنسبة معينة ولتؤدى فى وقت معين .

وفى سنة ١٨٩٦ صدر قانون عدل المادة السادسة من القانون المدنى القديم فصار نصها : « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق التملك التام ، بما فى ذلك الأطيان الخراجية . » وصدر قانون بتحديد سعر الفائدة ، وأقيمت حلقات حكومية لتسويق القطن .

وهكذا ، لم تنقض مائة سنة ، منـــذ إصلاحات محمد على ، حتى أصبحت الأرض الزراعية فى مصر مملوكة ملكية فردية فى الغالب الأعم ، وظهر ملاك الأراضى الذين يتمتعون بحقوق التصرف والاستغلال الكاملة على الأرض الزراعية ، من بيع أو رهن أو إيجار أو توريث ، ووحدت الضريبة ، وألغيت السخرة الخاصة قانوناً .

ولكن ، هل أفاد قيام الملكية الفردية فى الأرض ســـواد الفلاحين المصريين ؟ وهل كان شكل الاستغلال الجديد أفضل من شكل الاستغلال القديم .

أن الإجابة على هذا السؤال ، تقتضى منا أن ندرس أشكال استغلال الأراضى الزراعية منذ استقرار الملكية الفردية بشكلها المطلق .

ولكن دراسة أشكال الاستغلال تقتضى فى الوقت ذاته تحديد نوع المزارع التى كان يجرى استغلالها ، ثم تحديد نوع المستغل .

من يملك الأرض :

الواقع أنه فى خلال الخمسين سنة التى انقضت منذ استقرار الملكية الفردية فى الأرض الزراعية حتى صدور قانون الإصلاح الزراعى لم يطرأ تغيير يذكر على شكل توزيع ملكية الأرض ، وبالتالى على أنواع المزارع التى كان يجرى استغلالها .

ففى نهاية القرن التاسع عشر كانت الأرض الزراعية موزعة — من حيث ملكيتها — على الوجه التالى :

مساحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	٧٦١ر٣٠٠ مالك	١ر١١٣ر٠٠٠ فدان
من ٥ — ٥٠ فداناً	١٤١ر٠٧٠ »	١ر٧٥٦ر١٠٠ »
أكثر من ٥٠ فداناً	١١ر٩٠٠ »	٢ر٢٤٣ر٥٠٠ »

أى أن ٨٣ر٣ فى المائة من الملاك ، كانوا يملكون مزارع صغيرة ، تقل مساحتها عن خمسة أفدنة (وهو الحد الذى يعتبره الاقتصاديين ضرورياً لمعيشة الأسرة الزراعية) ، ونسبة مجموع المساحة التى يملكونها ٢١ر٧ فى المائة من الأراضى . وكان ١٥ر٤ فى المائة من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٤ر٣ فى المائة من الأراضى ، وأن ١ر٣ فى المائة من الملاك كان يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٤٤ فى المائة من الأراضى .

وفى سنة ١٩١٤ كانت الأراضى موزعة — من حيث ملكيتها — على الوجه التالى :

مساحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	١ر٤١٤ر٩٢٠ مالكا	١ر٤٢٥ر٠٦٠ فدان
من ٥ — ٥٠ فداناً	١٣٢ر٦٠٠ »	١ر٦٣٨ر٠٠٠ »
أكثر من ٥٠ فداناً	١٢ر٤٨٠ »	٢ر٣٩٦ر٩٤٠ »

أى أن ٩١٫٧ فى المائة من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تبلغ مجمـــوع مساحتها ٢٦٫١ فى المائة من الأراضى . وكان ٨٫٥ فى المائة من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٠ فى المائة من الأراضى ، وكان ٠٫٨ فى المائة من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٤٣٫٩ فى المائة من الأراضى .

وفى سنة ١٩٣٠ ، كانت الأراضى الزراعية موزعة على الوجه الآتى :

مساحة المزرعة	عدد المـــلاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	٢٫١٤١٫٣٣٤ مالكا	١٫٨٧٤٫٣٠٤ فدان
من ٥ — ٥٠ فداناً	١٤٦٫٠٤٦ «	١٫٧٥٨٫٧٨١ «
أكثر من ٥٠ فداناً	١٢٫٥٩٩ «	٢٫٢٨٥٫٣٠٥ «

أى أن ٩٣٫١ فى المائة من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣١٫٦ فى المائة من الأراضى . وكان ٦٫٣ فى المائة من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٢٩٫٧ فى المائة من الأراضى ، وكان ٠٫٦ فى المائة من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٨٫٧ فى المائة من الأراضى .

وفى سنة ١٩٥٢ كانت الأراضى الزراعية موزعة كالآتى :

مساحة المزرعة	عـدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	٢٫٦٤٠٫٨٧٨ مالكا	٢٫١٢١٫٨٦٤ فدان
من ٥ — ٥٠ فداناً	١٤٨٫٣٧٤ «	١٫٨١٧٫٣٢٧ «
أكثر من ٥٠ فداناً	١١٫٦٩٨ «	٢٫٠٤٣٫٠٧٠ «

أى أن ٩٤ر٣ فى المائة من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٥ر٤ فى المائة من الأراضى ، وكان ٥ر٢ فى المائة من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٠ر٤ فى المائة من الأراضى ، وكان ٥ر فى المائة من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٢٤ر٢ فى المائة من الأراضى .

ونستطيع أن نستخلص من هذه الجداول الأربعة جدولا مقارناً يبين لنا مدى التطور فى ملكية المزارع فى مصر ، ومدى تفتت الملكيات الصغيرة من ناحية ، وتركز الملكيات الكبيرة فى أيدى عدد أقل باستمرار من الملاك ، وهى ظاهرة من ظواهر الملكية الرأسمالية للزراعة .

وفيما يلى الجدول المقارن :

السنة	المزارع الصغيرة		المزارع المتوسطة		المزارع الكبيرة	
	نسبة الملاك	نسبة المملوك	نسبة الملاك	نسبة المملوك	نسبة الملاك	نسبة المملوك
١٨٩٤	٨٣ر٣ ٪	٢١ر٧ ٪	١٥ر٤ ٪	٣٤ر٣ ٪	١ر٣ ٪	٤٤ ٪
١٩١٤	٩١ر٣ ٪	٢٦ر٧ ٪	٨ر٥ ٪	٣٠ر٤ ٪	٠ر٨ ٪	٤٣ر٩ ٪
١٩٣٠	٩٣ر١ ٪	٣١ر٦ ٪	٦ر٣ ٪	٢٩ر٧ ٪	٠ر٦ ٪	٣٨ر٧ ٪
١٩٥٢	٩٤ر٣ ٪	٣٥ر٤ ٪	٥ر٢ ٪	٣٠ر٤ ٪	٠ر٥ ٪	٣٤ر٢ ٪

ونلاحظ من هذا الجدول أنه بينما انخفضت نسبة كبار الملاك إلى ثلث ما كانت عليه قبل خمسين سنة ، ظلت كمية الأرض التى يملكونها على ما هى عليه تقريباً ، (وذلك بعد ملاحظة أن الأراضى الزراعية قد زادت من نحو ٤ ملايين فدان فى أواخر القرن التاسع عشر إلى نحو ٦ ملايين فدان فى سنة ١٩٥٢) . وفى الوقت ذاته انخفضت نسبة الملاك المتوسطين إلى نحو الثلث

دون أن تنخفض نسبة الأراضى التى يملكونها ، بل وربما تكون قد زادت فى الواقع بحكم زيادة الأراضى الزراعية . بينما زادت نسبة صغار الملاك زيادة كبيرة دون أن تعادلها زيادة فى الأراضى التى يملكونها .

ونلاحظ فيما يتعلق بصغار الملاك أن نسبة ٧٠ فى المائة كانوا فى الواقع يملكون ما هو أقل من نصف فدان ، وعدد هؤلاء الملاك نحو مليونين وهم بذلك يعتبرون فى حكم المعدمين ويضاف إليهم نحو ثمانية ملايين آخرين لا يملكون شيئاً على الإطلاق . وإنما يتكسبون عيشهم باستئجار مساحات صغيرة من الأراضى لزراعتها مقابل إيجار عينى ، أو بالعمل الأجير فى المزارع ، أو بالعمل فى تراحيل تطهير المصارف والترع وأمثالها .

وفى الوقت ذاته ، كان هناك ٢ر١١٥ مالكا يملك كل منهم ما متوسطه ٥٥٠ فداناً وكان هناك ١٨٨ مالكا يملك كل منهم ما متوسطه ٢ر٦٠٠ فداناً .

ومعنى هذا أن الملكية الفردية للأرض لم تفد الفلاحين شيئاً ، بل ولقد كان شكل تقسيم ملكية الأرض — فى حد ذاته — هو الشكل الأول من أشكال الاستغلال الاحتكارى للفلاحين المحرومين من الأرض التى يزرعونها وهو الاستغلال الذى هبط بهم إلى مرتبة أقل بكثير من مستوى ضرورات الحياة الإنسانية .

وعلى ضوء هذه الحقائق عن تاريخ ملكية الأرض فى مصر ، نستطيع أن ندرس أنواع الاستغلال الزراعى نوعاً نوعاً ، وأن نحلل كل واحد منها وآثاره الاقتصادية والاجتماعية .

الزراعة الرأسمالية فى مصر

ما أن استقرت الملكية الفردية للأرض الزراعية فى مصر ، حتى نشأت معها أشكال الاستغلال الرأسمالى للأرض الزراعية، باعتبار الأرض رأسمال يدر دخلا ، أى ينتج فائض قيمة ، وانقسمت الأراضى الزراعية إلى مزارع يستغلها أشخاص (أفراد أو معنويون) منفصلون مستقلون ويمارسون عليها كافة حقوق الملكية الخاصة ومع أنه بقيت أشكال قديمة للملكية وخاصة استمرار ملكية الدولة لمساحات من الأراضى الزراعية ، واستمرار وجود الوقف الخيرى والأهلى فإن الغالبية العظمى من الأراضى أصبحت أغراض استغلال رأسمالى على الوجه التالى :

١ — المزارع الكبيرة التى كانت تكون ، فى حد ذاتها ، وحدة إنتاجية كبيرة يديرها المالك بنفسه بغرض الزراعة التجارية (القطن وقصب السكر والبساتين والخضروات وتربية الماشية) وهذه المزارع هى التى عرفت باسم التفاتيش وباسم الدوائر الزراعية .

٢ — المزارع الكبيرة التى كانت لاتكون ، فى حد ذاتها وحدة إنتاجية كبيرة ، وإنما يجرى تقسيمها إلى وحدات صغيرة ، وتأجيرها إلى المزارعين المستأجرين ، إما على أساس نقدى ، أو على أساس عينى (المشاركة فى المحصول) .

٣ — المزارع المتوسطة التى تكون فى حد ذاتها إنتاجية متوسطة يديرها المالك بنفسه ويستخدم فيها الأيدى العاملة . وقد كان ذلك نادر الحدوث فى مصر .

٤ — المزارع المتوسطة التى لايمكن فى حد ذاتها وحدة إنتاجية ، وإنما

يجرى تقسيمها إلى مزارع صغيرة جداً (تحسب بالقراريط وبأنصاف الأفدنة) وتأجيرها للفلاحين المستأجرين الفقراء .

٥ — المزارع الصغيرة ، وقد كانت عامة ، وهى وحدة انتاجية صغيرة جداً يقوم المالك بزراعتها ويحصل منها على مايحتاج إليه من حبوب (الذرة خاصة) والبرسيم .

وعلى ضوء هذا التقسيم ، نستطيع أن ندرس كل نوع من أنواع الاستغلال فى الأراضى على حدة ، ونستطيع أن نقسم الاستغلالات إما وفقاً لشكل المزارع أو وفقاً لنوع المستغل .

وقد اخترت تقسيمها وفقاً لنوع المستغل ، لأن ذلك أقرب إلى الأذهان وأقل تجريداً من تقسيمها وفقاً لشكل المزارع .

ومن هنا نجد أن الأراضى الزراعية كانت مقسمة إلى الاستغلالات الآتية :

١ — استغلالات شركات الأراضى الزراعية .

٢ — استغلالات البنوك العقارية وبنوك التسليف .

٣ — استغلالات كبار الملاك العقاريين .

٤ — استغلالات الدولة .

<u>شركات الأراضى :</u>

تكونت شركات الأراضى منذ سنة ١٨٨٨ تقريباً لتملك الأراضى بغية إصلاحها ثم تقسيمها إلى مزارع متوسطة أو صغيرة وبيعها عادة بالأجل إلى المزارعين المصريين أو بغية إدارتها كوحدات إنتاجية كبيرة .

وقد تكونت تلك الشركات فى البداية برؤوس أموال أجنبية (إنجليزية

وفرنسية أساسا) ثم أخذ رأس المال المحلى يشترك فيها بجزء صغير ، ثم بجزء كبير ، ثم تكونت بعد ذلك عدة شركات للأراضى برؤوس أموال محلية كاملة . وبدأ ظهور تلك الشركات على أثر استقرار الملكية الفردية للأراضى الزراعية وإقامة قناطر الدلتا التى أدخلت مساحات كبيرة من الأرض إلى الزراعة ، وعلى أثر استقرار الرأسمالية العالمية فى مصر ، بعد الاحتلال البريطانى وزاد عدد شركات الأراضى بصفة خاصة بعد أن انتهى خزان أسوان فى سنة ١٩٠٤ واستفادت منه أراض بلغت مساحتها ١٫٢٧٦٫٠٠٠ فدان ، وبعد استقرار الرأسمالية العالمية (الاستعمارية) نتيجة لانتهاء التنافس الفرنسى — البريطانى بمقتضى « الوفاق الودى » .

ومنذ ذلك الحين استمر تطور شركات الأراضى صعوداً أو نزولا وفقاً للتطورات الاقتصادية فى البلاد . وفى سنة ١٩٥٦ كان عدد شركات الأراضى الزراعية ١٤ شركة تملك أراضى زراعية مساحتها ٩٣٫٤٧٨ فداناً ، وتستثمر رؤوس أموال مجموعها نحو ٦٫٥٢٨٫٥٩٧ جنيها مصرياً مكونة من أسهم عادية وأسهم تخصيص وسندات . بالإضافة إلى قيمة أسهم التأسيس غير المعروفة .

وفيما يلى بيان موجز عن حالة هذه الشركات وفقاً لآخر معلومات وردت عنها فى : « الكتاب السنوى لبورصة الأوراق المالية فى مصر » سنة ١٩٥٧ :

١ — شركة أراضى أبى قير : وقد تأسست فى مارس سنة ١٨٨٨ برأسمال بريطانى واتخذت لندن مقراً لها ، وكان غرضها إصلاح وتملك الأراضى المعروفة باسم بحيرة أبى قير بالقرب من الاسكندرية التى تبلغ مساحتها ٢١ ألف فدان . وفى سنة ١٨٨٨ انتهى تجفيف تلك البحيرة : وفى سنة ١٩٥٠ أخذت تحصل على أراضى من ملاك أفراد . وفى ٣١ مارس سنة ١٩٥٦ كانت مساحة الأراضى التى لدى الشركة ٣٫٨٦٧ فداناً ، ويبلغ رأسمال تلك الشركة ٣٠٠ ألف جنيه وصافى ربحها السنوى نحو ٤٧٫٠٣٨ جنيها .

٢ — الشركة الانجليزية — المصرية لتجزئة الأراضى : وقد تسجلت فى أكتوبر ١٩٠٥ ولا تملك منذ ١٩٥٠ أية أراضى زراعية وان كانت تملك ٥٠٪ من أسهم دائرة النجيلة الزراعية فى حوش عيسى بالقرب من أبى المطامير . وبدأت هذه الشركة نشاطها برأسمال قدره ١٦٠ ألف جنيه زاد إلى ٣٠٠ ألف جنيه سنة ١٩٥١ ثم هبط إلى ٢٠٠ ألف جنيه سنة ١٩٥٢ ثم إلى ١٧٥ ألف جنيه سنة ١٩٥٣ ثم إلى ١٤٠ ألف جنيه سنة ١٩٥٤ وتملك هذه الشركة ٢٣ فدانا .

٣ — شركة القاهرة الزراعية : وقد تسجلت فى أكتوبر ١٩٢٦ وهى تملك أراضى زراعية فى الوجه البحرى وهى أراضى مقسمة إلى دوائر زراعية فى مديريتى القليوبية والشرقية ويتكون رأسمال هذه الشركة من مبلغ ٤٠ ألف جنيه مقسمة إلى أسهم عادية ، ومبلغ ٧١٫٠١٢ جنيها مقسمة إلى أسهم تخصيص وتملك هذه الشركة ٦١٣ فداناً .

٤ — شركة أراضى الدقهلية : وقد تسجلت فى مايو ١٩٢٩ وكانت هذه الشركة تملك فى مارس ١٩٥٦ — ٤٩٢ فداناً فى مديريتى الدقهلية والبحيرة .

٥ — الشركة المصرية للأشغال الزراعية : وقد تأسست فى نوفمبر ١٩٠٤ ويبلغ رأسمالها ١٢٧٫٥٢٠ جنيها ، وكانت تملك فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ — ١٠٣١ فدانا فى البلقاسون مركز كفر الدوار .

٦ — شركة أراضى الغربية : وقد تأسست فى يونيو ١٩٠٥ ويبلغ رأسمالها ٦٠٠ ألف جنيه مقسمة إلى أسهم عادية و ١٠٠ ألف جنيه أسهم تأسيس وكانت هذه الشركة تملك فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ — ٥٥٤٢ فدانا فى مديريتى الغربية والبحيرة .

٧ — الشركة المصرية الجديدة : وقد تأسست فى انجلترا فى يوليو ١٨٩٩ ، ورأسمالها ٣٧٥ ألف جنيه . وتملك ٤٥٢٨ فدانا مقسمة إلى دوائر زراعية .

٨ — شركة أراضى سيدى سالم : وقد تأسست فى يونيو ١٩٠٦ ورأسمالها ٩٥٦ر٢٠٥ جنيها . وكانت تملك فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ — ١٦٢٣ فداناً .

٩ — الشركة الزراعية والصناعية : وهى الآن فى دور التصفية . وقد تأسست فى مارس ١٨٩٧ . ويتكون رأسمال هذه الشركة من ٧٣٧ر٢٥١ جنيها فى أسهم عادية بالإضافة إلى ١٠ آلاف سهم تأسيس و١١٧ ألف جنيه فى أسهم تخصيص ، ٨٦٣ر١٨ جنيه فى سندات .

١٠ — شركة أراضى كوم أمبو : وقد تسجلت فى أبريل ١٩٠٤ ويبلغ رأسمالها ٠٠٠ر٨٠٠ر١ جنيه بالإضافة إلى ١٥ ألف سهم من أسهم التأسيس . وهى تملك الآن ٣٠ ألف فدان تقوم بزراعتها قصب سكر أساساً لكفاية حاجة مصانع السكر ، كما تزرع القمح والذرة والشعير والبقول .

١١ — شركة أراضى البحيرة : وقد تكونت فى يونيو ١٨٨١ ورأسمالها ٧٥٠ ألف جنيه ، وكانت تملك فى ٣١ يناير ١٩٥٦ — ٨٥٨ر٣٨ فدانا .

١٢ — شركة أراضى الشيخ فضل : وقد تأسست فى مارس ١٩٠٥ ورأسمالها ٠٠٠ر٦٩٠ جنيه . وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ كانت تلك الشركة تملك ٢٨٨٩ فدانا تزرعها قصب سكر ثم أصبحت تزرع القطن والقمح والشعير والذرة والبقول .

١٣ — شركة مصر العقارية : وهى فرع من بنك مصر ورأسمالها ١١٦ ألف جنيه وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ كانت تملك ١١٦٠ فدانا .

١٤ — الإتحاد العقارى المصرى : وقد تأسس فى يونيو ١٩٠٥ ورأسمال هذه الشركة ٣٢٥ ألف جنيه بالإضافة إلى خمسة آلاف سهم تأسيس . وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ كانت تملك ١٤٢٣ فدانا .

ويتخذ إستغلال شركات الأراضى للأراضى الزراعية شكلين رئيسيين هما :

أولا : شكل المتاجرة بالأرض بوصفها سلعة،يجرى استثمار رأسمال محدد فى إصلاحها ، ثم يجرى بيعها والحصول على ربح من ذلك .

ثانيا : شكل زراعة الأرض باستخدام العمال الزراعيين وتسويق حاصلاتها فى السوق لأغراض الاستهلاك أو للأغراض الصناعية .

وعلى الرغم من أن هذه الشركات توصف رسميا بأنها شركات مساهمة مصرية ، فان معظمها قد تكون أساسا برؤوس أموال أجنبية ، كما أن معظمها لا يزال مرتبطا فى نشاطه المالى بالمصارف التجارية الأجنبية مثل بنك باركليز (سابقا) وبنك الخصم الباريسى ، وغيرهما .

بنوك الرهن والتسليف :

قام هذا النوع من أنواع البنوك منذ سنة ١٨٨٠ بغية تقديم القروض إلى ملاك الأراضى الزراعية بضمان رهن أراضيهم وهذا هو غرض البنوك العقارية . أما بنوك التسليف فقد قامت بغية تقديم القروض إلى المزارعين بضمان رهن أراضيهم ، أو بضمان المحصول .

ولقد كان المالك العقارى المصرى والمزارع، وخاصة الملاك والمزارعين المتوسطين والصغار فى حاجة دائمة إلى المال ، إما لتمويل عمليات شراء المزيد من الأراضى أو لتمويل شراء البذور والأسمدة. وكانوا لذلك يقعون فريسة سهلة للمرابين الذين كانوا يقرضونهم بفوائد تصل فائدتها إلى ٢٠٠ فى المائة أو أكثر ، وكان معظم هؤلاء المرابين من غير المصريين .

وفى رأينا أن ذلك كان يرجع إلى أن الأغلبية العظمى من المصريين هم من المسلمين الذين يحرم عليهم الإسلام التعامل بالربا ، ومما أدى إلى إحجام الأغنياء

منهم عن التعامل بالفائدة ، وأدى فى الوقت ذاته إلى قيام الأجانب غير المسلمين بتلك المهمة كما قام بها بعض المصريين من غير المسلمين من الأقباط واليهود .
ونحن نرى أثر المعارضة الاسلامية للاستغلال الربوى لرأس المال فى إحجام الأغنياء المصريين حتى وقت قريب عن المساهمة فى البنوك أو شراء الأسهم والسندات ، أو إيداع أموالهم فى المصارف . وظل هذا الإحجام قائما حتى أنشىء بنك مصر وأخذ ينشر الدعاية القائلة بأن الفائدة المصرفية والفوائد على الأسهم والسندات ليست هى الربا الذى حرمه الإسلام ، وإنما هى نصيب المستثمر من ربح تجارى « حلال » يحصل عليه البنك من أعمال تجارية يقوم بها فى الزراعة والتجارة والصناعة .

وقد ظل المالك العقارى والمزارع المصريان يعتمدان على المرابى حتى سنة ١٨٨٠م ، عندما حلت الرأسمالية مشكلة الإقراض لأجل طويل فتأسس أول بنك للرهن العقارى هو « البنك العقارى المصرى » (الكريدى فونسييه) .
وأنشىء البنك برأسمال قدمته البيوت المالية الفرنسية وحصل على امتياز ممارسة أعماله لمدة ٩٩ سنة . وكان رأسمال البنك حينذاك نحو أربعين مليون فرنك وسرعان ما تضاعف .

وفى سنة ١٩٠٥ م ، تأسس بنك آخر للرهن العقارى هو « بنك الأراضى المصرى » (لاند بانك أف ايجيبت) برأسمال قدمته السوق البريطانية .

وإلى جانب هذين البنكين قامت بنوك عديدة خلال الخمسين سنة الماضية ولكنها لم تستمر إلا لفترة محدودة ، ثم اختفت .

ولكن البنوك العقارية لم تواجه سوى مشكلة تمويل الملاك العقاريين الذين يملكون مساحات من الأراضى تضمن ما يحصلون عليه من قروض طويلة الأجل .

ومن هنا قامت ضرورة لإنشاء بنوك ائتمان من نوع آخر تكفل تقديم القروض القصيرة الأجل للمزارعين بضمان محصول الأرض .

وفى سنة ١٩٠٢م ، أنشأ البنك الأهلى تحت رعاية الحكومة، بنكا للتسليف الزراعى هو « البنك الزراعى المصرى » وكان غرضه هو تقديم سلف صغيرة قصيرة الأجل للمزارعين بضمان المحصول . وكان صيارفة الحكومة يقومون بتحصيل الأقساط المستحقة من سلف البنك من الفلاحين . وفى سنة ١٩٣٦م، انتهت تصفية ذلك البنك ، وهى التصفية التى تقررت سنة ١٩٣١م، وكشفت التصفية عن مدى ماحصله البنك من فائض قيمة على حساب المزارعين والفلاحين . إذ أخذ المساهم العادى ـ عند التصفية ـ على مبلغ ثمانية جنيهات ونصف جنيه استرلينى عن السهم الذى قيمته الاسمية خمسة جنيهات استرلينية بالاضافة إلى الأرباح السنوية التى حصل عليها المساهمون طوال السنوات الخمسة والعشرين التى مارس البنك فيها نشاطه .

وفى سنة ١٩٣٠م، قررت الحكومة الوفدية حينذاك إنشاء بنك حكومى ـ فردى للتسليف الزراعى، فثار عليها رجال البنوك وكبار الممولين وتآمروا مع السراى على إسقاطها واحلال حكومة اسماعيل صدقى محلها غير أن ظروف الأزمة الرأسمالية العالمية التى بدأت سنة ١٩٣١م، وما كان لها من آثار خطيرة على حالة المزارعين اضطرت حكومة صدقى إلى تنفيذ إقامـــة بنك التسليف الزراعى برأسمال قدره مليون جنيه أكتتبت الحكومة بنصفه واكتتب الرأسماليون الفرديون فى نصفه الآخر ، وضمنت الحكومة لحاملى الاسهم حد أدنى من الربح نسبته خمسة فى المائة ، وقدمت له معظم ما احتاج اليه من أموال عامة بسعر فائدة منخفض وحددت مهنة بأن يقوم بمنح سلفيات بضمان المحاصيل المزارعين الصغار ويقوم بتوزيع البذور الجيدة والأسمدة الكيماوية عليهم . وعرفت الحكومة المزارع الصغير بأنه الذى يملك ٥٠ فداناً أو الذى ينتج ويشون مالايزيد عن مائة قنطار من القطن أو ٢٠٠ أردب من القمح

والحبوب الأخرى أو ٣٠٠ أردب من الأرز . ومع أنه كان الأصل فى إنشاء البنك هو خدمة المزارعين الصغار أو المتوسطين ، فإن كبار الملاك استفادوا أيضا من خدماته وخاصة فى حصولهم على التقاوى والأسمدة . ثم أخذوا يشكون من عدم تمتعهم بمزايا الاقتراض بسعر فائدة معتدل فقررت الحكومة — بالاتفاق مع البنك — رفع حد الملكية التى يجوز لصاحبها الحصول على نفقات الزراعة والحصاد إلى مائتى فدان ، واعتبرت مالك المائتى فدان مالكا متوسطاً ، كما عرفت المزارع المستفيد من سلف البنك بأنه هو الذى ينتج ويشون ما لا يزيد على ٣٠٠ قنطار من القطن ، أو ٤٠٠ أردب من القمح والحبوب الأخرى ، أو ٦٠٠ أردب من الأرز .

وهذه البنوك الثلاثة هى التى لا تزال قائمة حتى الآن فى مصر ، وبيانها كالآتى (وفقاً للكتاب السنوى لبورصة الأوراق المالية فى مصر لسنة ١٩٥٧)

١ — البنك العقارى المصرى : (وهو تحت الحراسة) وقد تأسس فى فبراير ١٨٨٠ بغرض تقديم قروض بضمان رهن الأراضى للملاك العقاريين . وقد بلغ مجموع القروض التى أصدرها البنك فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ مبلغ ١٢,٨٢٤,٥٢٨ جنيها موزعة كالآتى :

قروض برهن ملكيات زراعية	٣,٧٥٦,٤٤٣	جنيها
« « « مختلفة	٤١٣,٠٨٦	«
« « « فى المدن	٨,٦٥٤,٩٩٩	«

ويتكون رأسمال البنك من الاصدارات التالية :

٣,٩٥٧,٥٠٠ جنيه (١٠٠ مليون فرنك) مقسمة إلى أربعة ملايين سهم ، قيمة كل سهم منها ٥٠٠ فرنك (مدفوع منها ٢٥٠ فرنكا) .

٥٫٤٧٦٫٠٤٨ جنيه ، صادرة فى سندات .

الى جانب ألفى سهم من أسهم التأسيس ليس لها قيمة اسمية موزعـــة فى مجموعات عشرية .

ويستثمر البنك أمواله فى السندات الحكومية ، وفى سندات بنك الأراضى المصرى ، وفى أسهم البنك الأهلى ، وفى شركات المبانى العقارية ، ومنها شركة الشمس وشركة مصر الجديدة .

وفيما يلى بيان مجموع القروض التى أصدرها البنك منذ سنة ١٩٥١/١٩٥٢ :

١٩٥١/١٩٥٢	١٠٫٧٩٤٫٥٣٩	جنيها
١٩٥٢/١٩٥٣	١٠٫٥٠٦٫٠٨٣	«
١٩٥٣/١٩٥٤	٩٫٧٧١٫١٩٦	«
١٩٥٤/١٩٥٥	١٠٫٧٠٣٫٨٨٦	«
١٩٥٥/١٩٥٦	١٢٠١٨٫٩٠٨	«

وقد حصل البنك خلال تلك السنوات الخمس على الأرباح الصافية الآتية :

١٩٥١/١٩٥٢	٢٨٦٫٩٧٢	جنيها
١٩٥٢/١٩٥٣	٣٨٣٫٥٧٧	«
١٩٥٣/١٩٥٤	٣٨٥٫١٤٣	«
١٩٥٤/١٩٥٥	٣٨٧٫١٨٧	«
١٩٥٥/١٩٥٦	٢٨٩٫٤٤٨	«

٢ — بنك الأراضى المصرى : (وهو تحت الحراسة) وقد تأسس فى يناير ١٩٠٥ بغرض منح القروض بضمان رهن الأرض ، وليتم سدادها لآجال طويلة أو آجال قصيرة . وقد بلغ مجموع القروض التى قدمها البنك خلال السنوات الخمس الأخيرة ما يلى :

١٩٥٢/١٩٥١	٢,٢٩٦,٦٢١	جنيها
١٩٥٣/١٩٥٢	٢,٠٤٧,٣٣٢	»
١٩٥٤/١٩٥٣	٢,١٥٠,١٥٧	»
١٩٥٥/١٩٥٤	٢,٠٦٨,٠٥٤	»
١٩٥٦/١٩٥٥	١,٩٤٩,٣٦٤	»

وبلغ صافى أرباحه فى المده ذاتها :

١٩٥٢/١٩٥١	١٣٠,٩١٥	جنيها
١٩٥٣/١٩٥٢	٦١,٢٢٨	»
١٩٥٤/١٩٥٣	٣٢,٢٠١	»
١٩٥٥/١٩٥٤	٤٦,٩٩٠	»
١٩٥٦/١٩٥٥	٢٣,٢١٧	»

ويتكون رأسمال البنك من الاصدارات التالية :

٧٥٠,٠٠٠ جنيه مقسمة إلى أسهم عادية

٧٢٩,٥٩٨ جنيه سندات

٣ — بنك التسليف الزراعى والتعاونى : وقد تأسس فى يوليو ١٩٣١م، بأسم « بنك التسليف الزراعى المصرى » ثم غير اسمه فى مارس ١٩٤٩م ، إلى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » وغرض هذا البنك هو تقديم القروض القصيرة الأجل إلى المزارعين الأفراد والجمعيات التعاونية بضمان المحصول ، وتمويل شراء التقاوى والأسمدة وأدوات الإنتاج الزراعى والاشراف على عمليات التمويل لحساب الحكومة . وقد اتسع مجال نشاطه حتى أصبح يشمل ميدان الائتمان الزراعى كله .

وبلغ رأسمال البنك ١٥٠٠٠٠٠ جنيه مقسمة إلى ٣٧٥ ألف سهم عادى، ويتكون مجلس إدارته من ممثلين للحكومة ، وممثلين لحماية الأسهم الأفراد ، وممثلين للجمعيات التعاونية .

ولقد جرت عملية الاستغلال المصرفى للأراضى والمحاصيل الزراعية على أساس الحصول على فائدة سنوية تتفاوت بين تسعة وسبعة فى المائة على القروض الطويلة الأجل وتتفاوت بين خمسة وثلاثة ونصف فى المائة على القروض القصيرة الأجل . وإذا عجز المقترض عن سداد قرضه فى ميعاده قام البنك بالحجز على أرضه أو على محصوله وبيعها بالمزاد العلنى .

وتوضح الدراسة التفصيلية لعمليات هذه البنوك كيف أن المالك العقارى مرتبط ارتباطا تبعيا بتلك البنوك إلى حد أن كثيرين من هؤلاء الملاك قدمرت بهم أوقات لم يكونوا هم فى الواقع الذين يملكون أراضيهم وإنما كانت البنوك العقارية هى التى تملكها كما حدث فى سنة ١٩٠٧م ، عندما قدرت قيمة الأرض الزراعية فى مصر بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه بينما بلغت القروض المربوطة على تلك الأرض ٦٠ مليون جنيه . وقد ظلت مشكلة الديون العقارية مشكلة رئيسية تدور حولها المناقشات البرلمانية ويطالب النواب والشيوخ بتصفيتها وتتحدث بيانات الحكومات المتعاقبة عن وسائل حلها حتى عهد قريب .

كبار الملاك العقاريين :

فى الوقت الذى كانت فيه شركات الأراضى وبنوك الرهن والتسليف الزراعى تستغل الأراضى الزراعية والملاك والمزارعين والفلاحين عن طريق المضاربة بالأرض والمحاصيل ، وعن طريق القروض والسلف والبيوع الجبرية كان كبار الملاك العقاريون يستغلون المزارعين والفلاحين إلى أقصى حد ممكن.

وكان كبار الملاك يلجأون فى استغلالهم إلى وسيلة رئيسية هى وسيلة تأجير أراضيهم الزراعية . وكان للتأجير أسلوبان هما :

(أولا) تأجير المزرعة صفقة واحدة لأحد كبار الوسطاء ويقوم الوسيط بتأجيرها فى مساحات صغيرة تتفاوت بين فدان وخمسة أفدنة لصغار المزارعين.

و (ثانيا) تأجير المزرعة لعدد من الوسطاء بغية إيجاد تنافس بينهم لزيادة الإيجار . وفى هاتين الحالتين كان الوسطاء ، علاوة على الارتباط القانونى بالقيمة الايجارية المتفق عليها بالعقد ، يدفعون — عينا أو نقداً ، صراحة أو بطريق الالتواء — أتاوات أخرى للملاك أو الوكلاء والسماسرة . وهذا كله مع الإيجار والربح المركب كان يقع على كاهل الفلاح .

ونلاحظ أن كبار الملاك العقاريين أصبحوا يلجأون ، أكثر فأكثر ، إلى أسلوب تأجير أراضيهم بدلا من زراعتها على الذمة منذ سنة ١٩٣٩ يؤخذ من الاحصاءات الرسمية أن المساحات المنزرعة بإيجار قد زادت من نسبة ٧٣و١ ./. سنة ١٩٣٩ إلى ٧و٦٠ ./. سنة ١٩٤٩ ثم إلى ٧٥ ./. سنة ١٩٥٢م .

ويرجع إلتجاء كبار الملاك العقاريين إلى تلك الوسيلة من وسائل الاستغلال إلى أن الدخل من الإيجار كان أكبر من الدخل من الزراعة على الذمة . وتبين الإحصاءات أن متوسط دخل الفدان كان فى سنة ١٩٤٧/١٩٤٨م ، لا يزيد على سبعة عشر جنيها ونصف جنيه ، بينما كان الإيجار يبلغ أربعين جنيها . وفى

سنة ١٩٤٨م ، قدرت لجان الضرائب متوسط القيمة التى ينتجها الفدان بنحو ثمانية عشر جنيها ونصف جنيه فى حين كانت وزارة الأوقاف تؤجر أراضيها فى الوجه البحرى بمتوسط ثلاثين جنيها لكبار الزراع ، وبمتوسط ثمانية وثلاثين جنيها ونصف جنيه لصغار الزراع ، وفى الوقت ذاته ، قامت مصلحة الفلاح بعمل بعض البحوث فى الدائرة الزراعية والتفاتيش ، تبين منها أن إيراد الزراعة على الذمة يقل عن إيراد الأراضى المؤجرة بنسبة الثلث . ولهذا ، فقد كان الملاك العقاريون — وحتى الملاك المقيمون فى القرى لا يزرعون أرضهم بأنفسهم ، وإنما كانوا يفضلون تأجيرها لصغار الزراع لأن ذلك أربح لهم .

وقد أدى ذلك إلى إرتفاع إيجارات الأراضى الزراعية من نسبة ١٠٠٪ سنة ٣٨/٣٩ إلى نسبة ٤٧١٪ سنة ١٩٥٠/١٩٥١م، وأدى إرتفاع الايجارات إلى ارتفاع أثمانها بسبب التنافس على اقتنائها باعتبارها رأسمال مدر للربح حتى وصلت أثمان الأرض إلى أرقام قياسية ، كما أدى إلى دخول عدد كبير من أصحاب المهن غير الزراعية ، الذين يقطنون فى المدن ، إلى ميدان تملك الأرض الزراعية واستغلالها إستغلالا غيابيا عن طريق الإيجار ، ونشأت بذلك طبقة من الوسطاء الذين يتعامل الملاك العقاريون عن طريقهم — مع الفلاحين ، وكان هم هذه الطبقة هو الحصول على دخل من فروق الايجار دون أن يساهموا بأى نصيب فى زيادة الإنتاج الزراعى أو العناية به .

ومن ناحية أخرى ، كان بعض الملاك العقاريين يقومون بزراعة جزء من أراضيهم على الذمة وخاصة فى إنتاج المحاصيل التى تحتاج إلى استثمار كبير وتدر أرباحاً عالية مثل محاصيل الموز والموالح والقطن وقصب السكر ، بينما كانوا يؤجرون الجزء الآخر من أراضيهم للمزارعين لإنتاج المحاصيل القليلة الربح والتى تحتاج إلى عمل شاق مثل البرسيم والأرز والذرة .

وقلائل جداً هم كبار الملاك العقاريين الذين كانوا يزرعون كل أراضيهم على الذمة .

وكان لكبار الملاك العقاريين بالإضافة إلى تلك الوسائل الاستغلالية الرئيسية، وسائل أخرى عديدة لاستغلال الفلاح . ومن هذه الوسائل :

١ — إضافة مصاريف الخفر وتطهير المصارف والرى ، على المزارع، بأرقام أكثر من الحقيقة ، و٢ — زيادة القيمة الايجارية بنسبة متصاعدة عند زيادة أسعار القطن عن حد معين و٣ — اشتراط توريد مقادير معينة من حيازة القمح حتى يستفيد المالك من زراعة أكبر مساحة من القطن لنفسه ، و٤ — شراء المحاصيل الناتجة من الفلاح قبل نضجها بأسعار زهيدة ، تحت ضغط حاجة الفلاح إلى المال للصرف على زراعته ، و٥ — المتاجرة بالأسمدة والتقاوى بأسعار عالية ، و٦ — تأجير الآلات الزراعية بأجور مضاعفة . و٧ — تسليف الفلاح بفوائد فاحشة .

ولقد كان الملك السابق ، وأفراد الأسرة المالكة يمثلون أبشع صور استغلال كبار الملاك العقاريين للفلاحين ، وكانوا يمتلكون الأراضى الزراعية التى اغتصبوها — كما اغتصب بعض كبار الملاك العقاريين أراضيهم — من الفلاحين عن طريق وضع اليد أو المنح أو الهبات أو الشراء بأقل الأسعار نتيجة لما كان لهم من نفوذ سياسى وإدارى .

فبينما كان إسماعيل يملك يوم توليه الحكم ١٥ ألف فدان ، فقد أصبح — بعد ١٧ سنة من حكمه — يملك ٩٥٠ ألف فدان استولت عليها الحكومة بعد عزله . وكان الملك فؤاد يملك عند توليه الحكم سنة ١٩١٧م، ثمانمائة فدان. فبلغ ما يملكه يوم وفاته سنة ١٩٣٦م ، نحو ٢٨ ألف فدان ، بالإضافة إلى ٤٥ ألف فدان من الأراضى الموقوفة التى كانت إدارتها موكولة إليه . وكان فاروق يملك عند تولية الحكم ١٢ ألف فدان فبلغ ما كان يملكه يوم عزله نحو ٤٨ ألف فدان بالإضافة إلى ٤٥ ألف فدان من الأراضى الموقوفة التى كانت إدارتها موكولة إليه.

وقد قدرت الاحصاءات الرسمية الأراضى التى كان يملكها أفراد أسرة محمد

على ، والتى صودرت بدون تعويض فى نوفمبر ١٩٥٤ م ، بنحو ١٥٩ ألف فدان .

وكان الملك السابق وأفراد الأسرة المالكة يستغلون أراضيهم بالوسائل نفسها التى يمارسها كبار الملاك العقاريين ، أو بوسائل الاستغلال الرأسمالى الممثلة فى الايجار والزراعة على الذمة للمحاصيل الزراعية للسوق . فقد كان إسماعيل يزرع معظم أراضيه قطنا وقصب سكر ، وكان يستخدم فى زراعتها الأيدى العاملة الأجيرة وأحدث الآلات الزراعية وكان يحصل من أراضيه على ربح سنوى متوسطه ٤٤ ألف جنيه .

وكان فاروق يستغل أراضيه الزراعية استغلالا تجاريا وماليا . وكان يضارب بالأراضى ويبيع محاصيله من أراضيه وبساتينه وحدائقه ، فى السوق ، بالإضافة إلى أنه كان يستثمر جزءاً من أمواله فى أسهم الشركات المالية والصناعية . وقد قدرت إيرادته من ممتلكاته فى سنة ١٩٥١ م ، بنحو ثلاثة أرباع مليون جنيه .

وبالطريقة ذاتها كان أفراد الأسرة المالكة يستغلون أراضيهم .

وصحيح أن الملوك وبعض أفراد الأسرة المالكة كانوا يفرضون نوعا من أنواع السخرة على الفلاحين الذين يعملون فى أراضيهم ، ولكن ذلك كان راجعا إلى أنهم كانوا يملكون السلطة السياسية ويستخدمون أجهزة الدولة الإدارية لحسابهم ، ويستغلون إنعدام الديمقراطية الشعبية الفعلية وعدم تنظيم الفلاحين. وكان الأمر كذلك فيما يتعلق ببعض كبار الملاك العقاريين الذين يتولون مناصب سياسية أو إدارية .

أراضى الحكومة :

وتعتبر الحكومة فى مصر مالكا كبيراً للأرض. ومعظم أراضى الحكومة هى من الأراضى البور ، وهى تستثمرها بطريق استصلاحها ثم بيعها بالربح

للمزارعين فى وحدات تتفاوت مساحتها بين ثلاثة وخمسة أفدنة . ومع أن سياسة بيع أراضى الحكومة كانت — من الناحية النظرية تهدف إلى توسيع نطاق الملكيات الصغيرة ، إلا أنها كانت — فى التطبيق — تتم لمصلحة كبار الملاك .

ففى الفترة من عام ١٩٣٥ إلى ١٩٥٠ بلغت جملة الأراضى التى باعتها مصلحة الأملاك الأميرية ١٨٢ر٦٢٣ فدانا بيع معظمها إلى كبار الملاك على الوجه التالى :

المساحة المباعة بالفدان	النسبة المئوية	الملاك
٣ر١١١	١ر٧٠٠٪	صغار المزارعين
١٣ر٨٢٧	٧ر٦ ٪	اقطاعيات خريجى المعاهد الزراعية
١٦٣ر٦٧٦	٩٠ر٧٪	كبار الملاك

وكانت الحكومة تكلف اصلاح الفدان نحو ستين جنيها وتبيعه بثمن يتفاوت بين ١٣٠ ، ١٨٠ جنيها .

ومن ناحية أخرى تملك الحكومة أراضى زراعية تقوم بتأجيرها للمزارعين ، كما تؤجرها لمن يسمون بعمال المعاشات أو التملية ، وذلك مقابل مايقوم به هؤلاء من أعمال فى أراضى الحكومة . ولا تعتبر مثل تلك الأراضى مؤجرة تأجيرا حراً ، وإنما تعتبر هـذا النوع من أنواع التأجير شبيها بنظام الانتفاع . وقد حصلت الحكومة سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ م ، إيجارات من أراضيها بلغت نحـو ٨٢٤ر٢٦٤ جنيها .

وتملك الحكومة أراضى زراعية تقوم باستغلالها استغلالا مباشراً بزراعتها على الذمة كمزارع مدرة للربح ، كما تزرع جزءاً صغيرا من تلك الأراضى

كحقول تجارب لإجراء أبحاث خاصة بتربية النباتات أو لإجراء تجارب زراعية وكيميائية مختلفة وتجارب للإرشاد الزراعى .

وتعتبر فى حكم أراضى الحكومة الأراضى الموقوفة للأغراض الخيرية والتى تديرها وزارة الأوقاف . وهى أراضى يجرى استغلالها ـ فى الغالب الأعم ـ عن طريق التأجير .

الضرائب :

تحصل الدولة على ضرائب الأطيان الزراعية مقابل الخدمات العامة التى تؤديها للزراعة وخاصة خدمات الرى والصرف ومقابل الخدمات المدنية التى تؤديها للريف مثل خدمات التعليم والصحة .

وكانت الضرائب المفروضة على الأرض قبل استقرار الملكية الفردية وقيام أشكال الاستغلال الرأسمالى فى الزراعة غير عامة وغير موحدة وكانت تتحدد وفقاً لأهواء الحكام .

وفى سنة ١٩٣٩م، صدر أول قانون نظم الضريبة على الأراضى الزراعية تنظيما كاملا وهو معمول به حتى الآن مع تعديلات أدخلت عليه واقتضتها طبيعة العمل وبصورة ألغت جميع القوانين التى سبقته . وقد حدد ذلك القانون الضريبة بنسبة عامة مقدارها ١٦ فى المائة من الايجار السنوى للفدان وقدرت لجان الضرائب القيمة الإيجارية للفدان على أساس الكفاءة الإنتاجية ، وباعتبار الأرض رأسمالا يؤدى دخلا ، وقدرت قيمة الأطيان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية التى اتخذت لربط ضريبة الأطيان وقدر الربح الذى يغله الفدان بما يعادل ٧ فى المائة سنويا من ثمنه أى أنه يدر ربحا يغطى ثمنه فى ١٤ سنة .

وفى سنة ١٩٤٩م، صدر قانون بتخفيض نسبة الضريبة من ١٦ إلى ١٤ فى المائة كما الغى الحد الأقصى الذى قرره قانون ١٩٣٩م، ومقداره ١٦٤ قرشا للفدان .

وفى الوقت ذاته، يعفى القانون أراضى الحكومة من الضرائب، كما كان يعفى أراضى الرزقة التابعة لوزارة الأوقاف من الضريبة . وقد صدر فى سنة ١٩٥٣ قانون أعفى الأراضى البور من الضريبة، وألغى اعفاء أراضى الرزقة .

ويلاحظ سيد مرعى وجود عيوب فى نظام ضرائب الأطيان ويطالب بوجوب أن يكون ربط الضريبة بنسبة واحدة على غلة الأرض دون قيد أو استثناء، حتى تتساوى الأرض القوية والمتوسطة والضعيفة فى المعاملة، كما يطالب بفرض الضرائب على أراضى الحكومة التي تستغلها بالإيجار أو بالزراعة على الذمة .

القطن :

بالإضافة إلى أن أشكال استغلال الأرض الزراعية كانت أشكالا رأسمالية، وبالإضافة إلى أن الضرائب المربوطة على الأرض تحددت على أسس رأسمالية، فإن نظام التصرف فى المنتجات الزراعية الأساسية كان نظاما رأسماليا واضحا وخاصة فيما يتعلق بالقطن وبالقمح وقصب السكر .

فالقطن سلعة رأسمالية لا تستهلك استهلاكا مباشرا فى الريف، وإنما يجرى نقلها إلى السوق المحلية وإلى السوق العالمية . والقمح سلعة رأسمالية لا يستهلكها الفلاحون وإنما يستهلكها سكان المدن عن طريق السوق المحلية . وقصب السكر سلعة صناعية . بل أن معظم المنتجات الزراعية — بما فى ذلك الخضر والفاكهة — قد أصبحت قبل سنة ١٩٥٢م، على الأقل سلعاً رأسمالية يجرى تبادلها وتوزيعها عن طريق السوق .

ونظراً إلى أن القطن هو مثل بارز على ما نقول ، فلا بد لنا من أن نعرض له ببعض التفصيل .

لقد عرفت مصر القطن منذ العصور القديمة . ولكنه لم يقم بدور هام فى الإقتصاد الزراعى للبلاد قبل عهد محمد على . وعندما توقف تصدير القطن من أمريكا بسبب الحرب الأهلية (١٨٦١—١٨٦٥م) ، اتسعت زراعته فى مصر وزاد المحصول من نصف مليون قنطار إلى ما يربو على الضعف ، بينما جاوز سعره أربعة أمثال ما كان عليه . ومنذ ذلك الحين أصبح القطن هو العامل المسيطر على الزراعة فى مصر ، وعلى الاقتصاد المصرى بوجه عام. وظلت أحوال إنتاجه متطورة بدورة الفيضان، إلى أن أدخل نظام الرى الدائم واستقر نظام الرى الدائم بتشييد القناطر والخزانات فى أماكن مناسبة على طول مجرى النهر لحجز بعض مياه الفيضان ، ثم اطلاقها عند الحاجة للاحتفاظ بالمنسوب المطلوب . وكانت قناطر الدلتا التى شرع محمد على فى إنشائها عام ١٩٣٥م، أولى المحاولات من هذا النوع ، ثم كان بناء خزان أسوان سنة ١٩٠٤ م ، المحاولة الثانية .

وقد أدى تعميم نظام الرى الدائم إلى زيادة محصول القطن ، وكان معظم هذا المحصول يصدر إلى الأسواق الخارجية ، الأمر الذى أدى إلى إتساع التجارة الخارجية لمصر .

ومن ناحية أخرى ، اقتضى القطن وحاجته إلى التمويل حتى يباع فى السوق، قيام النظام المصرفى الحديث على شكل البنوك التجارية التى تقوم بتمويل عمليات وتسويق المحصول .

وفى الوقت ذاته ، كانت لأسعار القطن آثار عميقة فى تقرير مستوى معيشة الفلاحين ، بصفة خاصة ، ومستوى معيشة المصريين جميعاً بوجه عام ، وكانت تلك الأسعار تتحدد وفقاً لقوانين السوق الرأسمالية العالمية ، وتتأثر — صعوداً أو هبوطاً — بحالة تلك السوق .

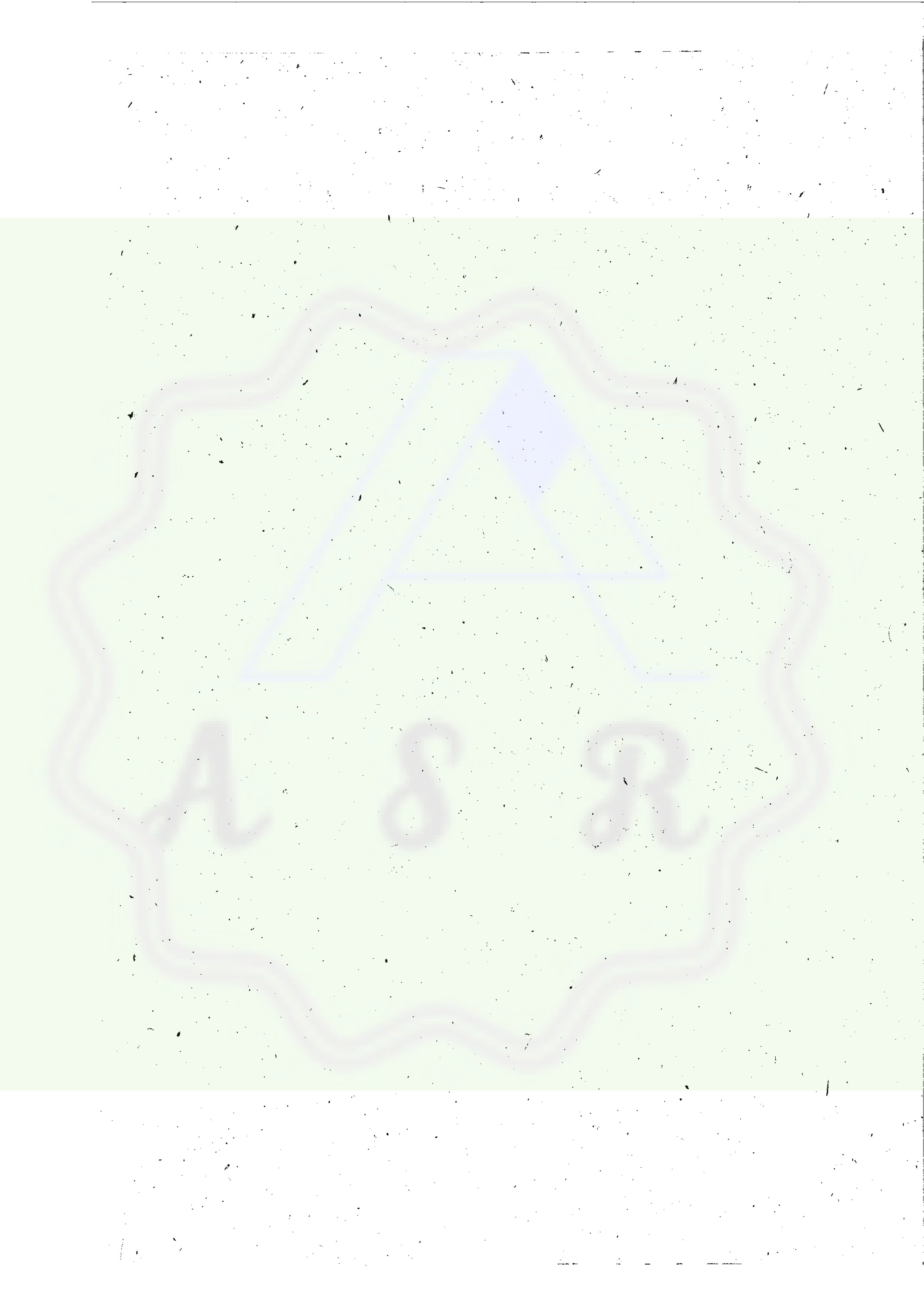
ولا ضرورة للإسهاب فى محاولة البرهنة على أهمية القطن كسلعة رأسمالية، وعلى أثره فى تحديد الصفة الرأسمالية لاستغلال الأرض الزراعية فى مصر، ويكفى فى ذلك أن نقول كما قال محافظ البنك الأهلى سنة ١٩٣١ م :

« لا أخالنى مبالغا إذا قلت إن مصلحة الفلاح المصرى الذى يشتغل فى حقله بعيداً بآلاف الأميال عن الأسواق التى يباع ويشترى فيها محصوله من القطن وما يصنع منه، قد تتأثر بحرب أهلية فى الصين، او باضطرابات سياسية فى الهند، او باضراب العمال فى انجلترا، او بأزمة مضاربات فى بورصة نيويورك .

وهكذا، فلقد كانت ملكية الأرض الزراعية فى مصر قبل سنة ١٩٥٢م، ملكية فردية رأسمالية، وكان استغلالها رأسمالية فرديا، وكان نظام توزيع المنتجات الزراعية نظاماً رأسمالية فردياً .

أفبعد كل هذا يمكن أن يكون هناك أى رأى علمى يقول انه كانت فى مصر اقطاعية بالمعنى الاقتصادى للاقطاعية حتى سنة ١٩٥٢ م ؟

ولكن المسألة الزراعية ليست مسألة الارض والمحاصيل الزراعية فحسب، وانما هى مسألة الفلاحين أولا وقبل كل شىء ... من هنا فإن دراسة القوى الاجتماعية فى الريف المصرى قبل سنة ١٩٥٢ م، أمر ضرورى لفهم المسألة الزراعية حتى ذلك الحين .



المجتمع المصرى من الاقطاع إلى الرأسمالية

[قــراءات (٢)
عهـد حمـلة السندات]



عهد حملة السندات(*)

قبل الخديوى تعيين مراقبين من الأجانب لمختلف المصالح المالية نتيجة للضغط السياسى من قبل حملة السندات . ولم يقتنع الأجانب بهذه الامتيازات بل طلبوا على الفور وحصلوا فعلا على مراقبة الوزارة كلها تاركين لسموه السلطة الإسمية . ولقد منى الخديوى بامتيازات اقتصادية هامة فى مقابل التصديق على هذا الطلب الأخير . وحينئذ فصل عدداً كبيراً من الموظفين المصريين وعين فى أماكنهم موظفين من الأجانب بمرتبات ضخمة دون أن يكون لهم دراية بلغة البلاد ، بل كانوا عاجزين عن القيــام بأى واجب سوى قبض مرتباتهم .

وكان القنصل الانجليزى العام يبلغ حكومته بكل مايحدث أولا بأول . ففى الثانى عشر من يوليو ١٨٧٧ م كتب إلى حكومته يقول بشأن كوبونات السندات المستحق دفعها :

« إن المبلغ المطلوب وهو ٢٫٠٧٤٫٩٧٥ مليوناً من الدولارات ، قد دفع بأكمله أمس إلا أننى أخشى أن تكون هذه النتــائج قد تمت على حساب تضحيات جسيمة سوف تلحق بالفلاحين نظراً لإكراههم على بيع محاصيلهم النامية ، وعن طريق جمع الضرائب مقدماً . كل هذه المبالغ يجب اعتصارها بطريقة أو بأخرى من قطر قد أنهكته الضرائب الباهظة . وفى نفس الوقت أخشى أن تبارك الإدارة الأوربية انهيار الفلاحين الذين هم عماد الثروة فى البلاد :

(*) البرت فارمان — كتاب « مصر وكيف غدر بها » عهد حملة السندات من ص ص ٢٢٥ — ٢٣٦

مما يجعلنى أعتقد أن الإنجليز يجلبون لأنفسهم مسئولية خطيرة » .

هذه الرسائل وغيرها من الرسائل الهامة لم تخفف من حدة ضغط لندن وباريس رغم أنها كلفت القنصل العام استياء زرائيلى ونقله آخر الأمر .

وفى الثلاثين من نوفمبر عام ١٨٧٨م كتب إلى حكومته تقريراً يقول فيه :

« إن الخزينة خاوية ولم تدفع مرتبات الجنود وموظفى الحكومة منذ عدة شهور ، وقد تفشى البؤس والشقاء بين أفراد الطبقة الأخيرة » — وكان ينبغى عليه أن يضيف قوله :

« إن مئات الموظفين الأجانب الذين كانوا لا يعطون شيئاً كانوا يتقاضون مرتباتهم الباهظة كل شهر على الفور » .

وقد تعرض أحد الكتاب الانجليز لوصف الموقف فى أوائل سنة ١٨٧٩م ، ولم يحاول إخفاء شعوره بالفخر لما صادف انجلترا من حسن الطالع فى الاستيلاء على مصر :

« بدأ العام الجديد دون أن تطرأ فى تحسنات أى الموقف المصرى ، فإن الوسائل المالية العدوانية التى كان يتبعها العهد القديم مازالت قائمة على قدم وساق ومع هذا تجد الخزينة خاوية الوفاض ، كما أن الموظفين الوطنيين الذين لم يتقاضوا مرتباتهم، إلى جانب أفراد الجيش والدائنين المحليين، كل هؤلاء يقاسون ويصيحون كما كانوا يفعلون فى الماضى إلا أن الجيش الحافل من الموظفين الأوربيين هم الذين يشعرون بالرضا ، نظراً لأنهم يتقاضون مرتباتهم الضخمة كاملة غير منقوصة . والحقيقة أنه إذا لم يكن هناك أسباب للشكوى ضد هذا النظام الجديد سوى وجود هذا العدد من الأجانب الذين يكادون لا يعملون ويتقاضون مثل هذه المرتبات . بينما لم تدفع متأخرات الموظفين المصريين وكل أفراد الجيش

على اختلاف رواتبهم لعدة شهور فإن هذا السبب وحده كفيل لتعليل هـذا السخط العام الذى يزداد ويرتفع صوته كل يوم » .

وإزاء هذه الحقائق وإزاء الجوع المنتشر بين الأهالى فى الوجه القبلى بسبب انخفاض النيل كانت الصحف الانجليزية (والكتاب الانجليزى منـذ ذلك الحين) تنسب هذا الاستياء الوطنى إلى الخديوى مدعية أن هذا كله من جراء تصرفاته .

أما بالنسبة لعام ١٨٧٧م الذى بلغ إيراده ٩٫٤٣٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى فقد دفع ٧٫٤٧٣٫٩٠٩ جنيهات فوائد لحملة السندات وحوالى مليون من الجنيهات لانجلترا فائدة على نصيبها من أسهم قناة السويس ، بالإضافة إلى سداد الجزية التركية . ولم يبق سوى مليون من الجنيهات لكل المصروفات الخاصة بالحكومة بما فى ذلك الجيش وكبار الموظفين الأجانب والواقع أن نفس القول ينطبق على عام ١٨٧٨م كذلك .

وينبغى أن نتذكر أنه لم يكن ثمة مجالس بلدية فى مصر ، بل كانت جميع المصروفات بما فيها مصاريف المدن والقرى والجسور والقنوات ومصاريف المدارس تدفع من خزانة الحكومة إما فيما يتعلق بالمبلغ المتبقى للمصروفات الجارية ، وكانت تبلغ ربع القيمة الضرورية ، فكان الخديوى مسئولا بالاتفاق منه على الأمن العام وحسن سير العمل الحكومى ، ثم يعامل بعد ذلك كله على أنه مجرم لأنه لم ينجح فى ذلك .

ولقد شاهدت بنفسى مالية مصر وإيراداتها وقت وصولى ، ومهما بلغت آثام الخديوى السابقة ، فإنه قد بذل مافى وسعه بعد أوائل سنة ١٨٦٧ م لـكى يخفف من حدة الموقف المالى فلم يقم بعد ذلك بإقامة القصور أو مد خطوط السكك الحديدية أو أسلاك البرق أو شراء بواخر أو مصاريف شخصية أكثر

من مصاريف أمراء أوروبا الصغار أو أكثر مما تسمح به ثروة الخديوى ، قبل أن يصير خديوياً .

هذا ولقد زعمت الحكومات الأجنبية ، على العكس مما يقول به الخديوى ، أن إيرادات الحكومة إذا أحسن التصريف فيها تكفى لتمكين الحكومة من دفع فوائد قدرها ١٪ على ديونها وعندما تولت الوزارة الأوروبية زمام السلطة أدركت أن هذا ليس بصحيح ، ومن ثم بحثت عن موارد أخرى تساعد على الوفاء بوعدها لحملة السندات الذين مهدوا لها سبيل الحصول على هذه المراكز المريحة . ولو أمكن الوفاء بهذه الوعود لاستحقت السندات التى أشتريت أصلا بمبلغ يتراوح من ٥٠ إلى ٧٠ سنتاً لكل دولار قيمتها الإسمية . وكان أول عمل قامت به الوزارة هو طلب قائمة بالممتلكات الشائعة الخاصة بالخديوى وأسرته .

وكان إسماعيل باشا ، قبـــل أن يصبح خديوياً ، من أثرى أمراء الشرق وأكثرهم بذخاً وإسرافاً ذلك أنه ورث ممتلكات ضخمة تشتمل على مبان بالإسكندرية والقاهرة ، وأرض زراعية مخصصة لزراعة قصب السكر بالوجه القبلى . وكانت هذه الضياع يقوم على إدارتها أناس أكفاء وتغل محاصيل وفيرة ، وباعتلاء عرش الولاية على مصر ورث أموالا طائلة أيضاً . وكان بلاشك مولعاً بالاقتناء ، وحينما أصبح حاكما مطلقاً على مصر ازدادت أراضيه زيادة كبيرة ، ففى خلال عشر سنوات بلغت مساحة أراضيه ٩٥٠,٠٠٠ فدان ، وقد حصل على جزء من هذه الأراضى عن طريق الشراء ولكن الجزء الأكبر قد استصلح عن طريق إنشاء قنوات الرى وتسوية الأراضى وإعدادها للزراعة بمختلف الوسائل .

ونتيجة لاقتناء هذه المساحات الإضافية من الأراضى ، وجعلها فى حالة تصلح للزراعة .

عرض الخديوى نفسه لاستدانة مبلغ ٤٣ مليون فرنك زيادة على صافى الأرباح التى كانت تدرها كل أراضيه .

ويمكننا أن نكون فكرة عن قيمة هذه الممتلكات إذا عرفنا أنها كانت توازى حوالى خمس الأراضى المصرية وتنتج سنوياً مايزيد على محصول مليون فدان . وكان يمتلك بالإضافة إلى هذه الأراضى خمسة عشر مصنعاً للسكر ذات مبان نخمة وفى حالة جيدة ، إذا كانت تحتوى على خمسين آلة لعصر قصب السكر ، كما كان يملك مصنعين قديمين غير صالحين للاستعمال إلى جانب مواد أخرى لإقامة ثلاثة مصانع أخرى . كما يوجد كذلك حوالى ٢٥٠ ميلا من الخطوط الحديدية يسير عليها أربعون عربة وعدد آخر من معدات النقل وكلها مخصصة لنقل القصب إلى هذه المصانع . ولم يمنع وجود هذه الخطوط الحديدية من استخدام عدد كبير من الجمال ولقد شاهدت صفوفاً طويلة من الجمال لمسافة أميال وهى تقوم بحمل القصب إلى محطات السكة الحديد .

وكان الخديوى قد نقل ملكية جزء كبير من هذه الممتلكات إلى أفراد أسرته . وبناء على طلب الوزارة الأوربية انتقلت ملكيتها جميعاً ، بالإضافة إلى ملكياتهم الخاصة ، إلى الدولة لكى تساعد فى التخفيف من الضائقة المالية .

وكان بعض هذه الأراضى مرهوناً وفاء لمبلغ ٤٣ مليون دولار ، ولكن أكثر من ٤٥٠ ألف فدان كانت خالية من الموانع . وهكذا انتهت ملكية أثمن ضيعة فردية فى العالم حينما كان الخديوى يمتلكها جميعاً . وكانت الهبة تتضمن كذلك ممتلكات عديدة شاسعة فى القاهرة والإسكندرية .

وكان من بين المشروعات التى قدمها العضو الانجليزى فى الوزارة بصفة رسمية هو القيام برحلة إلى لندن لكى يحصل على قرض مقابل رهن الأراضى

الخالية من الموانع . وقد اجتمع بالمسئولين ببنك روتشيلد . وكانت هذه فرصتهم فلما لا ينتفعون بها.. أن مصر فى حاجة إلى نقود وكانت الضمانات كافية وسعر الفائدة مرتفعاً . والمسألة الوحيدة هى كمية الدم التى ينبغى أن يحصلوا عليها أما بالنسبة للوزير فقد كان على استعداد لقبول الشروط التى يعتقدون أنها مناسبة . ولذلك حرر عقد بمقتضاه يتعهد هذا البنك بطرح سندات قيمتها ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني بفائدة قدرها ٧٣٪ بضمان رهن الممتلكات الخالية من الموانع التى تنازلت عنها أسرة الخديوى للحكومة المصرية . وهذه الممتلكات توضع تحت مباشرة مراقبين انجليز وفرنسيين ، وفى حالة عدم كفاية الايرادات للقيام بسداد الفوائد والقسط المستحق من القرض ، فإن الحكومة المصرية تقوم بدفع العجز . وكانت هذه السندات تساوى قيمتها الاسمية وقت اصدارها ، وكان الدائنون على استعداد لتقبلها ، ولكى يظهر المسئولون ببنك روتشيلد بمظهر السماسرة اشترطوا أن يتقاضوا ثلاثة فى المائة من حصيلة البيع ، مقابل خدماتهم ، وقد وصلت قيمة هذه النسبة الى مبلغ ٩٠٠٫٠٠٠ دولار ، وقد طرحت السندات إسميا فى السوق ، ولكنها أخذت فعلا بواسطة بنك روتشيلد والأصدقاء الذين يتمتعون بالحظوة لدى البنك وبهذه الصفقة المالية خسرت مصر مبلغاً قدرة ١٢٫٣٠٠٫٠٠٠ دولار ألقيت فى خزائن ممولى لندن الأغنياء . وتعرف سندات هذا القرض باسم (الدومين) وقد دفعت فائدة هذه الأموال فى الحال كما دفع جزء كبير من أصل المبلغ من بيع الأراضى .

وبالرغم من الوعود التى أعطيت للخديوى عندما تنازل عن هذه الممتلكات الشاسعة للحكومة وهى ألا تدفع سوى الديون السائرة وأنه سوف يتخلص نهائيا من مضايقات الوضع المـــالى إلا أن هذه الديون لم تسدد ، ذلك أن القرض بمجرد أن تسلمته الادارة الفرنسية الانجليزية استخدمته فى دفع الفوائد الباهظة على السندات . فقد كانت الوزارة الأوروبية تمثل على وجه الخصوص الدائنين الذين يمتلكون هذه السندات .

هذا وقد ازداد سخط الناس وقويت حدة المعارضة يوما بعد يوم ضد تدفق الأجانب على البلاد ، هؤلاء الذين استحوذوا على أهم المناصب الرسمية والوظائف على اختلاف درجاتها كما سرح جنود الجيش المصرى وقيد أسماء حوالى ٢٥٠٠ ضابط مصرى فى قائمة منفصلة . وكانت مرتبات الجند والضباط طوال المدة التى كانت فيها الادارة بيد حملة السندات متأخرة مدة تتراوح بين سنة وسنتين وكان الضباط قد تدربوا على الخدمة العسكرية دون غيرها ، ولم يكونوا على دراية بأية وسيلة أخرى من وسائل العيش ، فأصبحوا هم وعائلاتهم فى حالة من الفقر يرثى لها . وأصبح الناس ثائرين للغاية . وعلى الرغم من كل الأموال والممتلكات التى أعطاها الخديوى وعائلته للحكومة ألا أن الدين القومى استمر فى زيادة مطردة . وقامت على أثر ذلك اضطرابات بالوجه القبلى ومبادىء ثورة بالقاهرة نظراً لما كان يقاسيه الشعب نتيجة فرض الضرائب الباهظة التى أصرت على فرضها الوزارة الأوربية والاستيلاء على كل الأموال تقريباً وارسالها إلى باريس ولندن لسداد قيمة الفوائد البالغة ستة وسبعة فى المائة على المبالغ التى زعم أن مصر مدينة بها ، وكانت الادارة الأجنبية تعتبر الخديوى مسئولا عن حسن سير الأمور فى البلاد وعن سلوك المواطنين دون أن يتيحوا له أية وسيلة يستطيع بها التخفيف عن متاعبهم .

وهكذا بدأت الاضطرابات السياسية إما طبقاً لخطة سالفة وضعت تصميمها الوزارة الفرنسية الانجليزية ، وإما نتيجة لعجزها الادارى وتجسمها البالغ لمصلحة أصحاب البنوك فى لندن وباريس . هذه الاضطرابات التى انتهت بعد ذلك بثلاث سنوات بالمعارضة القوية التى قام بها شعب مضطهد تحت زعامة عرابى باشا . وقد تكهن الخديوى بالموقف فى تصريح أدلى به إلى المؤلف فى حضور اثنين من زملائه إبان بوادر الاضطرابات المدنية قائلا : «أن بوسعى أن أحكم الشعب دون استخدام جندى واحد . ولكن وزارة من الأجانب أو ينتمى أعضاؤها إلى دين مخالف لايمكن أن تحكم الا بالقوة العسكرية» — ولم تتكرر تجربة الحكم هذه منذ فشلها الذريع أول مرة .

ولم يكن هناك تحسن فى الأحوال الحكومية فكان الوزيران الأجنبيان يزدادان قوة كلما تغيرت الوزارة ، حتى أصبح واجب الخديوى ينحصر فى التوقيع على المراسيم التى يعدها الوزيران الأجنبيان . وطبقاً لما زعموا أصبح الخديوى ينفذ مايملى عليه بالنسبة لشئون الحكومة .

وكان هذا يحدث رغم أنهم لم يكونوا علـى دراية بالأمور التشريعية أو التنفيذية أو الحكومية وتنقصهم المقدرة التى تتطلبهاوظائفهم . وكان الأجدر بالخديوى أن يثور لأول وهلة كما فعل السلطان هندما طلبت الدول الأجنبية أن ينشىء إدارة أوربية فى القسطنطينية ، ومع أن اجابته كانت مقتضبة إلا أنه لم يترك شكا يتطرق إلى مايعنيه جلالته فقد أجاب قائلا : « قد أكون آخر الخلفاء، ولكننى لن أوافق أبداً على أن أكون خديوى آخر »

وهكذا كان حملة السندات يملون سياسة مصر التى كان يديرها الانجليز والفرنسيون ولو كان الخديوى قد رفض بادىء الأمر رفضاً باتا جازما السماح لهم بالتدخل فى شئون دولته الداخلية بدلا من أن يحاول ارضائهم بمنحهم الامتيازات بصفة مستمرة لكان قد أنقذ عرشه من الضياع ، ولكن كل امتياز جديد كانوا يحصلون عليه كان يطمعهم فى مزيد من الطلبات حتى تنازل الخديوى فعلا عن سيادته . ولابد أنه كان من المعروف فى لندن أن الحكومة لاتستطيع أن الاستمرار تحت هذه الشروط المفروضة عليها . وليس من المحتمل أن دزرائيلى كان ينوى استمرارها ، بل كان يترقب وينتظر الفرصة السانحة للتخلص من التحالف الفرنسى الذى كان الانجليز يبغضونه منذ البداية ،والذى دخل فيه الانجليز لكى يمنعوا الفرنسيين من فرض إدارتهم على مصر .

وكان كلا القنصليين العامين الفرنسى و الانجليزى يعارضان تصرف الوزارة الأوروبيـة ، ولكن المساهمين فى باريس نجحوا فى استدعاء القنصل الفرنسى فوراً . أما المساهمون الانجليز فلم يتمكنوا بادىء الأمر من التخلص

من القنصل الانجليزى العـــام ، ولكن خطط دزرائيلى السياسية والمصالح المالية لبنوك روتشيلد وغيرها من بيوت المال كانت تتطلب هذه التضحية . ولم يسمح حتى لأحد أعضـاء اللوردات المقبلين أن يقف فى طريقهم ، واستدعى كذلك القنصل الانجليزى العام المستر فيفيان . بعد ذلك ببضعة أسابيع .وكان الابن الوحيد للورد فيفيان الذى كان ينحدر من عائلة عريقة نبيلة ، ولكنه كان من الوجهة السياسية أحد أعضاء حزب الأحرار .

ولقد مثل المستر فيفيان حكومته فى عدة دول ، وأصبح أخيراً اللورد فيفيان على أثر وفاة والدة ، وقد وافته المنية عندما كان سفيراً فى روما . ولقد حقق العضو الانجليزى فى الوزارة غرضه ولكن إدارته أثبتت فشلها بحيث لم يطل رحيله . وكان من الممكن أن يحتفظ إدارى حكيم مثل الحاكم الانجليزى الحالى ، اللورد كرومر ، بمنصبه لأجل طويل ، ويصبح مفيداً لمصر فى نفس الوقت . وعلى كل فقد وصلت الحكومة إلى أسوأ حال تحت الرقابة الأوربية مما أدى إلى خلق مبرر لاتخاذ إجراءات عنيفة .

وكانت تبدو والمسألة المصرية — فى الأيام الأولى من الأزمة التى وقع فيها الخديوى بالنسبة لهؤلاء الذين لايعلمون بأسرار السياسة ، على أنها مسألة مالية فحسب .

وفى الوقت الذى تدخلت فيه انجلترا فى مالية الحكومة المصرية بصفة رسمية كان هناك حوالى عشرين دولة فى مختلف أنحاء العالم أخفقت فى الوفاء بالتزاماتها وكانت تدين للدائنين الإنجليز بمئات الملايين من الدولارات ، ومع هذا لم تساعد الحكومة الإنجليزية واحداً من هؤلاء الدائنين بصفة رسمية فى تحصيل ديونهم — بل كانت على النقيض لاتكترث بهم ولم تقف عند مجرد عدم مساعدتهم فحسب — بل كانت تبلغهم بصراحة أنهم لو أرادوا إقراض أموالهم لجهات مضمونة لأقرضوها داخـــل بلادهم واقتنعوا بنسبة الفائدة

الإنجليزية ولكنهم مادامو قد أقرضوها فى الخارج على ضمانات أجنبية فإنهم قد فعلوا ذلك على مسئوليتهم الخاصة وعليهم ألا يتوقعوا أية مساعدة من قبل حكومتهم بشأن الضغط على تلك البلاد لتلبية طلباتهم ، سواء كانت عادلة أم غير عادلة ، وكانت هذه سياسة انجلترا الثابتة ، فلم تكن تنصب من نفسها (شريفاً) يجبر الدول الأخرى على دفع الديون التى يدفعها مواطنوها المخاطرون على ضمانات يتعاقدون هم عليها . ولم تبذل انجلترا أى عون رسمى قط فى جمع الديون الناشئة عن العقود الاختيارية مثل إقراض النقود أو شراء السندات الأجنبية ولا تبذل هذه المعونة إلا فى حالة المطالبة بديون نشأت عن بعض أعمال خاطئة ارتكبتها بعض مواطنيها ، أو نشأت عن إهمال خاطىء .

ويتضح من هذه الحقيقة بجلاء ، ومن النتائج التى ترتبت على هذه التمثيلية المصرية الذى كان درزائيلى هو الممثل الأول لها فى وقت من الأوقات ، أنه كان يرمى إلى أغراض أخرى غير مالية بعد شراء أسهم القناة ، ويتضح هذا بجلاء أكثر من أن الديون التى كان يطالب بها كانت خاضعة لربا فاحش لدرجة أن نصف هذه الديون على وجه التقريب كانت لاتستحق الدفع . ولسنا نبالغ فى القول إذا قررنا أن انجلترا لم تعامل كل القائمة الضخمة من الحكومات الأجنبية التى كانت مدينة لها بمثل هذا الإجحاف التى عاملت به الحكومة المصرية . وبينما كانت فرنسا وانجلترا متضامنتين فى الظاهر فى إجبار الحكومة المصرية على دفع فوائد السندات ، وبينما كان مرابو باريس ولندن ينهبون الأسلاب فى جيوبهم ، كانت هاتان الدولتان المسيحيتان تراقب بعضهما البعض بحسد بالغ .. وكل منهما يجاهد من أجل الاستيلاء على السلطة وهى تخشى فى الوقت نفسه أن تحصل الأخرى على بعض الامتيازات السياسية . وهكذا استمر النزاع حتى الفصول الأخيرة من هذه الدراما التى انتهت بضرب الإسكندرية والتل الكبير والاحتلال الانجليزى الدائم لمصر .

وكان كاهل الفلاحين ينوء بالأعباء فى أواخر أيام الخديوى ، وكان عرش

الخديوى مهدداً بالضياع إن لم تدفع تلك الفوائد الباهظة ، وقد قام الخديوى يبذل جهود يائسة لإنجاز المستحيل . ولم تقل الضرائب بل ازدادت تحت حكم الوزارة الأوربية . وقد كتبت وصفاً تفصيلياً لحكم السندات ولكن المقام لا يسمح بسردها فى هذا الكتاب .

واستمر الجشع يتغذى على الأموال . وبعد انتقال ملكية ضياع الخديوى التى كانت تقدر بما لا يقل عن ٧٥ مليوناً من الدولارات بخلاف الالتزامات الأخرى أخذت الإدارة الأجنبية تبحث عن مختلف الوسائل التى يمكن أن تزيد بها الإيرادات التى يحصلونها من مصر . ولسوف أذكر مصدرين أو ثلاثه فقط من هذه المصادر التى تمت بها زيادة الإيرادات ، وكان أحدهما يعرف باسم (المقابلة) ذلك أن الخديوى أصدر مرسوماً يقضى بأن الأشخاص الذين يدفعون إلى الخزانة مبلغاً يساوى ستة أمثال الضريبة المدفوعة حينئذ ، وهكذا تقل الضرائب فى المستقبل ولا يمكن زيادتها بأى حال من الأحوال أو لأى سبب من الأسباب وطبقاً لهذا المرسوم دخل الخزانة مبلغ يربو على ٧٨ مليون دولار ، وقد رهن الكثيرون أراضيهم لكى يحصلوا على المال اللازم .

وقد اقترحت الوزارة الأوربية إلغاء نظام المقابلة المتعلقة بها . وكان هذا سوف يزيد الدخل السنوى بمقدار خمسة ونصف مليون دولار وهى تكفى لدفع حملة السندات مبلغاً سنوياً إضافياً قدره ١ ٪

وكان هناك مصدر آخر لزيادة الإيرادات وذلك بزيادة الضريبة على نوع خاص من الأراضى تعرف باسم (العشور) وكان متوسط ضريبة الأراضى الزراعية فى مصر يبلغ حوالى ٥ر٥ دولار للفدان الواحد — أما فى الأراضى العشورية فكانت تفرض ضريبة أقل مما كان يفرض على غيرها من الأراضى وذلك أنها أراض صحراوية أصلا استصلحت خلال الخمس والسبعين سنة الأخيرة بمصاريف باهظة أنفقت فى تسوية الأرض وحفر القنوات . وكانت

الحكومة وافقت بادىء الأمر على إعفاء هذه الأراضى من الضرائب . ولكن الضرائب فرضت عليها بعد ذلك طبقا للقانون الإسلامى وهو العشر من دخلها الكلى ، ومن هنا جاءت تسميتها بالعشور ثم زيدت الضرائب بعد ذلك تحت أعذار مختلفة حتى وصلت إلى نصف قيمة الضرائب المفروضة على المعروفة باسم « الخراج » أو الأراضى التى فتحت ، ونتيجة لهذه الحصانة ضد جزء من الضرائب ، كانت تباع هذه الأراضى بضعف ثمن الأراضى الأخرى .

وقد اقترحت الوزارة تحت عذر جعل الضرائب متساوية ، رفع الضريبة على هذه الأراضى إلى مستوى ضرائب « الخراج » وكان هذا لاضافة مبلغ ٧٠٠ ألف دولار إلى الايراد السنوى قابلة للازدياد بمجرد تقييم محاصيل هذه الأراضى .

وكانت الحكومة مدينة بمبلغ يزيد على تسعة ملايين دولار دفع إلى الخزينة بمقتضى اتفاقيات خاصة بالمعاشات الدائمة ، وقد اقترح الغاء هذه المعاشات برمتها وقد جمعت كل هذه « الاصلاحات » كما أطلق عليها ، فى مرسوم واحد طلب من الخديوى التوقيع عليه وحينما اعترض الشعب والخديوى ، اتهمه (المصلحون) بأنه يثير السخط والاستياء وبعد عزل الخديوى ، فرضت هذه الاجراءات ، بعد إجراء تعديل بسيط فيها على مصر ، وقد فرضت فائدة بسيطة على الأموال التى قدمت بمقتضى المرسوم المعروف باسم مرسوم « المقابلة » .

ونظراً لهذه الظروف عقد الخديوى العزم على أن يبذل مجهوداً مستميتاً آخر لانقاذ سيادته وتخليص شعبه من ربقة الادارة الأجنبية ، فدعى القناصل العامين للاجتماع بقصر الخديوى لكى يبلغهم سموه أمراً هاماً . وكانت كل دول أوروبا الكبرى ، والولايات المتحدة وأسبانيا ، وهولندا ، والدنمارك ممثلة فى هذا الاجتماع .

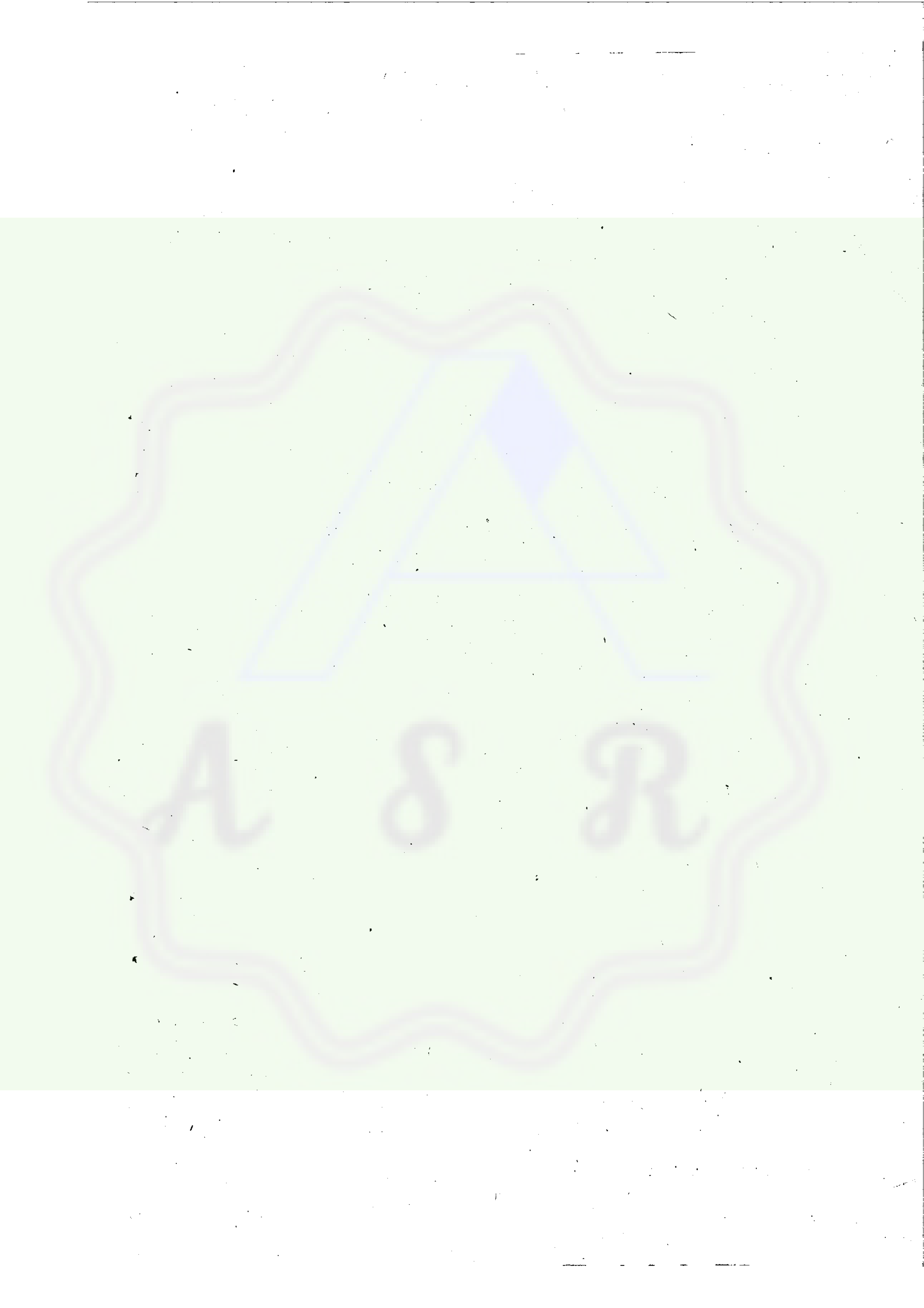
ولقد استقبلنا الخديوى في حضور شريف باشا ، ولجنة من مجلس الأعيان

عض العلماء وقد بدأ سموه فى بادىء الأمر مضطربا للغاية ، ولكنه قال آن من المستحيل على الحكومة أن تستمر تحت وطأة الظروف الراهنة ، وأن الوزارة الأوربية قد أعدت مشروعا ماليا كفيلا بالقضاء على الحقوق المكتسبة وللقوانين التى كانت تعتبر مقدسة ، وأن هذا المشروع يضر بالبلاد ويجحف بعدد كبير من السكان ، لدرجة أن معارضة قوية قامت بين صفوف الشعب بحيث أصبح لزاماً عليه أن يرضخ لرغباته ويشكل وزارة أخرى .

وقام شريف باشا بايضاح الموقف بالتفصيل ، فقال أن الحركة الوطنية بدأت فى مجلس الأعيان الذى كان منعقداً طوال الشتاء ، وانفضت جلساته دون أن تحقق مطالبه العادلة وأن البلاد لا تستطيع أن تؤيد الوزارة الحالية . وشكلت وزارة جديدة فى صباح اليوم التالى برئاسة شريف باشا ، طرد منها الوزيران الأوربيان .

الحركة الوطنية
فى مواجهة الاستعمار الأوربي

[الثورة العرابية]



الحركة الوطنية فى مواجهة الاستعمار الأوربى

(الثورة العرابية)

أشرنا فيما سبق إلى بداية مرحلة التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية فى المجتمع المصرى وذكرنا ثلاث حقائق أساسية حول هذا التحول :

أولا : أن محمد على قضى على الطبقة الوسطى المصرية التى كانت تستطيع لو أتيحت لها فرصة النمو الطبيعى احداث هذا التحول على أساس الإقتصاد الرأسمالى الحر .

ثانياً : أن قدراً كبيراً من هذا التحول قد تم على يد دولة محمد على مدفوعا باعتبارات امبراطورية ومقيما لنظام احتكارى .

ثالثاً : أن إنهيار نظام محمد على قد فتح الباب رأسا أمام تدفق الرأسمالية الأجنبية طوال القرن التاسع عشر ولاسيما فى شكل القروض الأجنبية .

غير أنه فى الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية الأجنبية والنفوذ السياسى الأجنبى (معاهدة لندن ١٨٤٠) يعملان على تحويل مصر إلى جزء من النظام الإستعمارى العالمى ، كانت هناك ظاهرة مضادة فى نمو القوى الإجتماعية الداخلية وصلت إلى مرحلة من النضوج الإقتصادى والسياسى واستجمعت قواها للوقوف أمام التغلغل الأجنبى .

وهذه القوة الجديدة تتألف من جناحين : جناح إقتصادى يتمثل فى طبقة الملاك الزراعيين التى أصبحت فى أواخر القرن التاسع عشر طبقة واضحة المعالم

وذات مصلحة رئيسية فى تثبيت الملكية الفردية والمشاركة فى الحكم — ثم هناك جناح فكرى أو جناح المثقفين (الجدد) الذى تحالف مع هذه الطبقة أو كان المعبر الفكرى عن الفكر الليبرالى — وباكتمال هذا التحالف بين الملاك الزراعيين المصريين والمثقفين الجدد يدخل المجتمع المصرى فى مرحلة الثورة العرابية .

فما هى الأصول التاريخية التى خرج منها الجناح الإقتصادى من ناحية والجناح الفكرى من ناحية أخرى .

(أ) نشأة ونمو طبقة كبار الملاك الزراعيين : الحقيقة الأولى البارزة حول ظهور الرأسمالية فى مصر أنها تكونت فى الأساس فى مجال الزراعة وهذه ظاهرة مغايرة لنشأة ونمو الرأسمالية التقليدى (فى أوربا مثلا) حيث ظهرت الرأسمالية فى مجال النشاط التجارى ثم الصناعى وفى مواجهة الإقطاع الزراعى بصفة أساسية أما فى مصر فقد نشأ التراكم الرأسمالى فى الزراعة أولا عن طريق نمو الانتاج السلعى فى الزراعة ونشوء الملكية الفردية ولذلك فان نشأة ونمو هذه الطبقة مرتبطة بسلسلة التطورات التى أدت إلى ظهور الملكية الفردية فى الزراعة .

لقد ألغى محمد على نظام الالتزام — أى الإقطاع التركى المملوكى — وأعاد توزيع الأرض فى شكل حصص من ٣ إلى ٥ أفدنة على أن يزرعها الفلاح مادام يدفع عليها الضريبة (هذا عدا أراضى الأبعاديات والجفالك والأوسية وأراضى الرزقة وأراضى العربان) .

حدث ذلك فى عام ١٨١٣م ، ومع هذا فقد تمسك محمد على بحق التصرف فى الأرض وحرم بيعها أو توريثها ولم يتمتع الذين وزعت عليهم الأرض إلا بحق الإنتفاع بها خلال حياتهم أى أن الأرض فى عهد محمد على كانت ملكا للدولة لذلك فان هذه الخطوة التى أقدم عليها محمد على تعتبر تحولا من الإقطاع المبعثر

التقليدى إلى الإقطاع الموحد وهو على كل حال خطوة فى سبيل تطور الموقف فى الأرض الزراعية هذا إلى جانب زراعة القطن أدى إلى إقتصاد السوق وهو خطوة لها شأنها فى تطور ذلك الموقف الزراعى .

ثم كانت الخطوة التى مهدت للملكية الفردية فى الزراعة معاهدة ١٨٣٨م، بين انجلترا والدولة العثمانية والتى نصت على أن يكون من حق رعايا انجلترا التعامل الإقتصادى الحر والمباشر مع رعايا الدولة العثمانية بما فى ذلك مصر وكان المقصود بهذه المعاهدة ضرب نظام إحتكار محمد على — وانهار نظام احتكار محمد على بعد انهيار مشاريعه الامبراطورية وبذلك تمهد الجو لصدور لائحة عام ١٨٤٢ م، الذى أعطى محمد على بموجبها أصحاب الأبعاديات والجفالك حق ملكيتها المطلقة والتصرف فيها كيفما شاءوا بالبيع أو الهبة بعد أن كانت تقتصر على حق الانتفاع بها فقط — وقد كانت هذه الأبعاديات معفاة من الضرائب فى الأصل ثم فرضت عليها ضريبة بمقدار عشر حاصلاتها عام ١٨٥٤م، فى عهد سعيد وأصبحت تسمى (الأطيان العشورية) وفى عام ١٨٤٦م، صدرت لائحة جديدة وبمقتضاها أجيز لواضع اليد على الأرض التوسع فى حق التصرف فقد نصت هذه اللائحة :

أولاً : يجوز لمستغلى الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الإنتفاع .

ثانياً : يعود حق الإنتفاع بالأرض إلى الحكومة إذا أهمل الزراع زراعتها أو هجرها ولكن للزراع حق استرداد أرضه عند عودته .

ثالثاً : يحرم الزراع حق الانتفاع بالأرض اذا توقف عن دفع الخراج المفروض عليها .

وفى سنة ١٨٥٤م، جرى تعديل للائحة ١٨٤٦م، بحيث أضيفت ثلاثة حقوق جديدة هى :

أولا : يكون للورثة الحق فى وضع اليد على الأرض التى تركها مورثهم .

ثانياً : يكون التصرف فى الأرض بحجة تكتب فى المديرية .

ثالثاً : تكون المدة القانونية للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة .

وفى عهد سعيد ظهرت اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨م، التى تعتبر بحق خطوة واسعة فى سبيل التطور نحو الملكية الفردية الزراعية فى مصر لأنها :

أ — حق مستغل الأرض فى تأجيرها لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

ب — وان له أن يرهنها وأن يبيع حقه فى استغلالها للغير .

ج — أكدت حق توريث الانتفاع بالأرض وقررت حق توريث المنشآت المقامة عليها وأقـــرت حق التعويض بأرض أخرى لمن نزعت منه أرضه .

د — منحت الحائز الحرية فى زراعة ما يشاء من المحاصيل .

هـ — حولت الضريبة من عينية الى ضريبة نقدية هذا الى جانب تسهيلات متعددة فى دفع الضريبة والاعفاء منها لأولئك الذين لا تصلهم المياه — كذلك من أهم الخطوات التى أقدم عليها سعيد الغاء ضريبة الدخولية التى كانت تجبى على الحاصلات الزراعية مما تتبادله المدن والقرى فى داخلية البلاد وبذلك أزال عقبات هامة كانت تقوم فى سبيل تطور السوق الوطنى .

فما هى الأسباب التى أدت الى تطور الملكية الفردية فى الزراعة ؟

أولا : قلة الانتاج نتيجة لنظام احتكار محمد على أو الحاجة الى زيادته مما تتطلب بالضرورة تغيير علاقة الحائز بالأرض .

ثانياً : ارتباط الزراعة فى مصر (بعد إدخال القطن وظهور السلعة المصدرة) بزيادة الإنتاج المصرى للقطن فى السوق العالمى وخصوصاً نتيجة للحرب الأمريكية الأهلية (١٨٦١ — ١٨٦٥ م) .

ثالثاً : تغلغل الاستثمار المالى الأوروبى فى شكل رهونات على الأرض أو الاقتراض المصرفى كما نمت الاستثمارات الرأسمالية فى ميدان الأشغال العامة والنقل والمواصلات وان اتخذت معظم تلك الاستثمارات شكل القروض للدولة نفسها التى كانت لا تزال تسيطر على الحياة الاقتصادية .

رابعاً : ثم وقعت فى هذا الإتجاه الأزمة المالية التى تعرضت لها مصر فى عصر اسماعيل وهى الأزمة التى تسببت فى إصدار قانون المقابلة عام ١٨٧١م، وهو القانون الذى يجيز امتلاك الأرض ملكية تامة إذا دفع الحائزة مرة واحدة ستة أمثال الضريبة السنوية مع إعفائه بعد ذلك من نصف الضريبة المربوطة — وكان من الطبيعى أن كبار الحائزين هم الذين يستطيعون الإفادة من قانون المقابلة فلا غرابة أن يكون هذا القانون معركة من المعارك الكبيرة التى خاضها هؤلاء الحائزون الكبار للإبقاء على هذا القانون والانتفاع به .

وهكذا يمكن إجمال السمات الجديدة ذات الطبيعة الرأسمالية فى الزراعة فيما يلى :

أولا : ظهور الإنتاج السلعى (القطن) وربطه بالسوق العالمى .

ثانياً : الاقتراض المصرفى .

ثالثاً الملكية الفردية فى الأرض أى أن الأرض أصبحت بدورها سلعة تباع ويشترى .

رابعاً : ظهور ظاهرة العامل الأجير فى الزراعة وإن لم تكن هذه هى السائدة حتى ذلك الوقت .

خامساً : التطور الضخم فى وسائل الرى ولا سيما وابور المياه .

هذا كله كان من شأنه أن يؤدى إلى ظهور طبقة من الملاك الزراعيين الكبار تتجه بالنظام الزراعى نحو الرأسمالية وإن لم تكتمل له الصفة الرأسمالية لأنه لم تحدث تغيرات عميقة فى علاقات الإنتاج الزراعى وبالذات العلاقات الاجتماعية : فالملكية الفردية لم تتقر بصفة نهائية إلا سنة ١٨٩٣ م، والعلاقة بين الفلاح ومالك الأرض كانت لاتزال علاقة التبعية (السخرة) وعلى ذلك فيمكن وصف هذه الطبقة بأنها كبار الملاك الزراعيين الذين يستهدفون تثبيت الملكية الزراعية من ناحية والمشاركة فى الحكم من ناحية أخرى وتخفيف وطأة الضرائب عليهم من ناحية ثالثة وان كانوا لا يستهدفون تغيير علاقات الإنتاج أو العلاقات الاجتماعية بين الفلاح وصاحب الأرض .

وكان المجال العلنى الذى عبرت فيه هذه الطبقة عن إتجاهاتها هو مجلس شورى النواب الذى أنشأه اسماعيل فى محاولاته للإستعانة بهذه الطبقة فى مواجهة الضغط السياسى من جانب إنجلترا وفرنسا — فلقد أدت الأزمة المالية إلى اشتداد الضغط الأوربى ممثلا فى صندوق الدين والمراقبة الثنائية وتعيين وزيرين أوربيين (فرنسى وإنجليزى) فى الوزارة المصرية — عندئذ بدأت هذه الطبقة من كبار الملاك الزراعيين الممثلة فى مجلس شورى النواب تدخل مرحلة جديدة أهم سماتها وفق الترتيب الزمنى :

أولا ظهور المعارضة داخل المجلس ضد الوزارة واصرار المعارضة على ضرورة نظر المسائل المالية وفى الميزانية بصفة خاصة .

ثانياً : تنظيم نفسها فى حزب سياسى سرى — بالتضامن مع عناصر الرأسمالية

التجارية التى كانت قد نمت بعض الشيء فى ذلك الوقت من خلال نمو السوق الوطنى [١] وذلك بانشاء جمعية سرية أو حزب خفى هو الحزب الوطنى الذى اتخذ من مدينة حلوان مركزاً له — وكان من أبرز أعضاء الحزب الوطنى محمد شريف باشا ، ومحمد سلطان باشا وشاهين باشا وراغب باشا وعمر لطفى باشا .
وقد نشر هذا الحزب منشورا فى نوفمبر ١٨٧٩م ، يذكر فيه أنه يريد أن يعلن عن وجوده كما يريد انقاذ مصر من الاستغلال الأجنبى اذ أنه يعرف بناء على معلومات وثيقة أن أكثر من ستين مليوناً من الجنيهات قد بقيت فى أيدى الوسطاء من رجال المال والصناعة (أى أن معظم الدين انما هو من الفوائد التى احتسبت على هذا الدين لا من المبالغ الأصلية المقترضة) ويندد الحزب بالحكم القائم قائلا « أن الشعب لم يعد يقبل استبداداً ... وأن الحكومة بشكلها الحالى ليست لها نشأة حقيقية فى البلاد فانها تقوم على أساس صناعى إذ أن الدول وحدها هى التى عاونت على تأليفها ولم يكن للأمة . أى فى ذلك» أما عن برنامج الحزب فيذكر « أنه ينوى النهوض بالشعب عن طريق تقدم التعليم الذى يناسب عاداته ويرى أنه من الضرورى أن يعرف الشعب حقوقه وواجباته ويرفض الحزب كل تدخل أجنبى أو وجود وزراء يمثلون نفوذاً أوربياً خاصاً » .

ثالثاً : الالتحام من جانب هذه الطبقة بقطاع المثقفين .

---

(١) تآلف هذا القطاع من خلال اقتصاد السوق فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ولكنه كان قطاعاً صغيراً كان يمثلها خير تمثيل حسن موسى العقاد من كبار تجار القاهرة الذى قدم عريضة الى لجنة تصفية الدين ندد فيها بالغاء قانون المقابلة — غير أن رياض رئيس الوزراء قضى على هذه الحركة فقبض على العقاد وحوكم بالنفى الى السودان — حول تفاصيل هذه الحركة راجع سليم خليل النقاش ، مصر للمصريين ح ٤ ص ١٠١ وكذلك رشيد رضا : تاريخ الإمام ح ١ ص ١٨٦ .

رابعاً: قيادة الأمة فى جبهة عريضة من التغلغل الأجنبى الإقتصادى والسياسى والخديوية الاستبدادية .

(ب) قطاع المثقفين وتكوينه خلال القرن التاسع عشر :

وعند الحديث عن هذا القطاع يجب أن نميز بين الجناح المدنى والجناح العسكرى فالجناح المدنى كان كله أسرع من العسكريين فى الالتحام بطبقة كبار الملاك الزراعيين ولقد نشأ هذا الجناح من خلال عمليات التعليم المدنى والبعثات التى أرسلت إلى أوروبا وعادت متشبعة بالفكر الليبرالى وكذلك من خلال حركة الترجمة ومدرسة الألسن ومن خلال حركة الهجرة الشامية نتيجة لبطش السلطان عبد الحميد واستبداده — وضع هذا الفريق نفسه فى خدمة طبقة كبار الملاك الزراعيين فكانوا يعملون فى صحافة الحزب الوطنى التى تألفت أساساً من جريدتى مصر والتجارة اللتين كانا يملكهما أديب اسحق بينما أسندت رئاسة تحريرها إلى ميخائيل عبد السيد الذى لم يلبث أن أصدر جريدة الوطن ذات الصبغة السياسية البحتة وامتلأت هذه الصحف وغيرها بأحاديث الوطنية والحرية كما سارت تحمل حملات عنيفة على التدخل الأجنبى وبذلك أسهمت فى خلق رأى عام فى مصر .

هذا دور فئة المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالى الأوربى ولكن كان هناك ثمة تيار اسلامى فى المحل الأول هو الذى يرجع اليه الفضل الأكبر فى ربط حركة الحزب الوطنى بالقواعد الشعبية وكان يمثل هذا التيار جمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ — ١٨٩٧م) ، وكان الأفغانى قد قدم إلى مصر فى أوج أزمة التغلغل الأجنبى واستبداد الخديوية فدعا إلى مبادئه الثورية على الطغيان والاستبداد مبتدئا بالفكر والقيم الاسلامية ومجددا لها — وكان من أبرز معالم دعوته فكرة الجامعة الإسلامية أى تضامن الشعوب والدول الإسلامية لمواجهة الموجة الاستعمارية الغربية واعتبر الخطوة الأولى فى ذلك قيام نظام ديمقراطى فى

البلدان الاسلامية — لهذا بدأ بمصر حيث المعركة ضد الاستعمار الأوروبى على أشدها والمطالبة بالحياة الديمقراطية ملحة وعاجلة — ويعبر محمد عبده عن أثر نشاط الأفغانى بقوله (وكان طلبة العلم وطلبة جمال الدين ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى احيائهم فاستيقظت وانتبهت عقول وخف أصحاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد وبخاصة فى القاهرة).

والجناح الآخر من المثقفين كان جماعة العسكريين المصريين وكانت أسباب سخطهم المباشر — إلى جانب العامل العام الوطنى وهو التدخل الأجنبى.

أولا : عودة اسماعيل إلى تعزيز أقدام الأتراك والمشتركين (الشراكسة وغيرهم) فى مراكز الجيش وأجهزة الدولة بصفة عامة لمواجهة زحف المثقفين المصريين فى هذه المراكز. هذا إلى جانب استخدامه لكبار الضباط الأمريكيين فى الجيش المصرى.

ثانياً : الحملة المصرية على الحبشة (١٨٧٥ — ١٨٧٦ م)، التى قامت أصلا بناء على رأى الحزب التركى — الشركسى فى الجيش وأبيدت فى أثنائها فرق مصرية بأكملها بسبب الخلاف بين كبار الضباط من الأتراك وبين القـــادة الأمريكيين ولاسيما W.doring الذى اتهم بالاتصال عن طريق أحد القساوسة الفرنسيين بالأحباش واطلاعهم على أسرار الخطط العسكرية المصرية — وأغضبت هذه الحرب بعض الضباط المصريين الذين هالهم ما وقع خلالها من خيانة واهمال — وكان فى مقدمة الضباط المصريين الساخطين أحمد عرابى الذى ألحق بالحملة الحبشية (كمأمور مهمات) بمصوع وراح عربى يندد بالخديو لعدم اهتمامه بتوفير السلاح والذخيرة والمؤن الغذائية والقيادة الصالحة.

وعند عودة هؤلاء الضباط المصريين عبروا عن سخطهم بتأسيس جمعية (مصر الفتاة) السرية عام ١٨٧٦م، التى انضم اليها كذلك بعض الأدباء والمفكريين

وهى الجمعية التى أنشأها أصلا على الروبى وانضم اليها على فهمى وأحمد عرابى الذى لم يلبث أن أصبح عضواً بارزاً فيها — وكان غرض هذه الجمعية وقتذاك إلى جانب التخلص من جماعة الجراكسة والأتراك الارستقراطية فى الجيش وفتح باب الترقى أمام المصريين القضاء على حكومة اسماعيل وعزل الخديو نفسه بصفته مصدر الفساد فى البلاد — وأصبح لسان حال هذه الجمعية العسكرية السرية جريدة (أبو نظارة) لصاحبها ومحررها يعقوب صنوع الذى كان يكتب باللغة العامية فى أسلوب ساخر وقد ظلت هذه الجريدة تصدر فى باريس بعد أن نفى الخديو يعقوب بن صنوع بسبب نقده اللاذع للامتيازات الأجنبية وضعف اسماعيل أمام التدخل الأجنبى .

ثم ضاعف من نشاط هذه الجمعية ما لجأت اليه وزارة نوبار فى فبراير ١٨٧٩م من احالة ٢٥٠٠ من الضباط المصريين إلى المعاش بنصف مرتباتهم بدعوى الاقتصاد فى ميزانية الدولة الأمر الذى تسبب فى مظاهرة الضباط حين هاجم ٤٠٠ ضابط مصرى نوبار وويلسون (الوزير البريطانى فى الوزارة المصرية) واعتدوا عليهما وحبسوهما حتى أطلق الخديو سراحهما .

المرحلة الأولى من الثورة العرابية :

عند هذا الموقف حدث التحام بين جمعية (مصر الفتاة) والحزب الوطنى لتوحيد صفوف الثورة والتشاور حول أنجح الحلول لاصلاح أحوال البلاد . واتصل عرابى بالحزب الوطنى وكانت وجهة نظره التى حاول أن يقنع بها أعضاء الحزب الوطنى حسب قوله (أن نتحد ونخلع اسماعيل ... ولكنه لم يكن يوجد يومئذ من يقود الحركة ولذلك فإن اقتراحى لم ينفذ وان حاز القبول — وقد ألقى عزل اسماعيل بعد ذلك عبئاً ثقيلاً عن كواهلنا وعم الفرح ولكن لو فعلنا ذلك بأنفسنا لكان أفضل إذ أننا كنا نتخلص من أسرة محمد على كلها وكنا نستطيع اقامة جمهورية) على أية حال يبدو واضحاً أن الحزب العسكرى كان أكثر ثورية ولكن المسألة الأساسية رغم اختلاف وجهتى النظر هى أن الالتحام بين مصر الفتاة والحزب الوطنى كان قد تم بالفعل .

المرحلة الثانية من الثورة :

فى هذه المرحلة تحولت الحركة الوطنية من حركة سرية ولقاء بين حزبين سريين إلى حركة شعبية حين بدأت الاجتماعات بتحريض من الجمعيتين على كافة المستويات وتمخضت هذه الاجتماعات عما يسمى (بالمحضر الأهلى) فى أبريل ١٨٧١م، حين عقد اجتماع حضره ٦٢ من رجال الدين من بينهم شيخ الجامع الأزهر (محمد العباس المهدى) وقاضى القضاة وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود وغيرهم من علماء الأزهر وسبعة وثلاثون من ضباط الجيش وواحد وأربعون من كبار الملاك الزراعيين والتجار وستون من أعضاء مجلس شورى النواب. وتمخض الاجتماع عن محضر رفعوه إلى الخديو إسماعيل طالبوا فيه بمنح مجلس شورى النواب (الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوربا) وتعديل قاعدة الانتخاب وتأليف وزارة مصرية صرفة هذا إلى جانب الإبقاء على قانون المقابلة .

ولما كانت انجلترا وفرنسا تعتقدان خطأ أن إسماعيل وراء هذه الحركة الشعبية حرصاً على سلطاته ونفوذه — فقد تدخلت لدى الباب العالى العثمانى لعزله وتولى بعده توفيق منصب الخديوية الذى بدأ بسياسة تهدئة الحركة الوطنية ولكنه سرعان ما أطاح بالمكاسب الوطنية (مشروع اللائحة الأساسية لمجلس نواب حقيقى وإلغاء المراقبة الثنائية) فألغى مشروع اللائحة الأساسية مجلس النواب وأعاد المراقبة الثنائية وأعلن الحكم المطلق للبلاد فأغلق الصحف الوطنية وأصدر قانون التصفية لتسوية الديون وهو القانون الذى ألغى قانون المقابلة فى نظير زيادة ضرائب الأطيان (العشورية) مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه انجليزى لمدة خمسين سنة — وبإجراءات توفيق هذه تدخل الثورة فى مرحلتها الجديدة هي مرحلة زعامة الحزب العسكرى .

المرحلة الثالثة من الثورة : زعامة الحزب العسكرى :

فى هذه المرحلة الخطيرة ترددت طبقة كبار الملاك الزراعيين فى استكمال العمل الثورى ثم عارضته فلم يبق أمام الحركة الوطنية سوى زعامة الحزب العسكرى لقيادة الحركة الوطنية . ولكن قبل تراجع طبقة الملاك الزراعيين عن الثورة بشكل نهائى بدأ النشاط يدب فى معسكر الضباط وتمخض هذا النشاط عن اختيار أحمد عرابى لزعامة العسكريين ويروى عرابى نفسه ماحدث بقوله (قال الضباط كلهم إنا فوضنا إليك هذا الأمر فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، فقلت كلا ، بل انظروا إلى غيرى وأنا أسمع له وأطيعه وأنصح له جهدى فقالوا إنا لانبغى غيرك ولانثق إلابك فأبنت لهم أن الأمر عصيب ولايسع الحكومة إلاقتل من يتصدى له فقالوا نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا فقلت لهم أقسموا على ذلك فأقسموا) — وهكذا تكونت زعامة الجماعة العسكرية وزعامة عرابى بالذات الذى ظل حريصاً على الرابطة بين الحزب الوطنى والجماعة العسكرية .

غير أن تطور الموقف فى مصر أدى إلى أمرين :

أولا انتقال الزعامة بصفة نهائية وحاسمة للعسكريين .

ثانياً : انسحاب كبار الملاك الزراعيين المصريين من معسكر الثورة .

ولانريد هنا أن نخوض فى تفاصيل هذه الأحداث ولكننا سنعرض لها عرضاً سريعاً للتدليل على الحقيقتين السابقتين .

أولا : فى مقدمة هذه الأحداث حادثتا قصر النيل وعابدين . وحادثة قصر النيل تتلخص فى ذهاب عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى فى منتصف يناير ١٨٨١ م لمقابلة رئيس النظار (رياض باشا) لتقديم عريضة باسم ضباط الجيش

المصرى بإقالة عثمان رفقى ناظر الجهادية وتعيين وزير وطنى كما اشتملت العريضة على اقتراحات خاصة بإصلاح نظام الجيش . وأسرع الخديو فاعتقل الزعماء الثلاثة فى وزارة الجهادية ومحاكمتهم أمام مجلس عسكرى — وأشيع النبأ بين رجال الجيش فزحف محمد عبيد على رأس جنوده إلى قصر النيل وهاجم مقر الوزارة وحطم سجنها وأخرج عرابى وزميليه وخرجوا جميعاً إلى سراى عابدين وجددوا طلب عزل ناظر الجهادية فلم يستطع توفيق إلا الاستجابة إلى مطالبهم وعين محمود سامى البارودى — الذى كان يعتبر من الحزب العسكرى والأكثر ملاءمة لمرحلة انتقالية — ناظراً للجهادية . وقد أدى هذا الحادث إلى زعامة الحزب العسكرى للحركة الوطنية من ناحية وإلى تدعيم زعامة عرابى فى صفوف الجيش المصرى بل على المستوى الشعبى كما أدى إلى قلق حزب الرأسمالية المصرية .

ثانياً : ثم خطا عرابى خطوة جديدة — أيدته فيها طبقة كبار الملاك الزراعيين أيدته باعتبارها المطلب الرئيسى لها — وهى إقامة حياة نيابية دستورية ووضع حد لتغلغل النفوذ الأجنبى فى شئون الدولة . ففى ٩ سبتمبر سار عرابى على رأس فرقته وفرق زملائه من الفرسان والمشاة ويحف به آلاف من سكان القاهرة ووفود الأقاليم حتى دخلوا ميدان عابدين ورابط أمام القصر فى مظاهرة شعبية — ونزل الخديو لمواجهته فى الميدان وكان يحيط به ستون ، رئيس أركان حرب الجيش المصرى وشارلس كوكس القنصل الانجليزى بالاسكندرية وسير أوكلاند كولفن المراقب المالى البريطانى والجنرال جولد سمث مراقب الدائرة السنية وبعض الضباط الأوربيين — ويروى عرابى هذا اللقاء فى مذكراته بقوله (ومشى الخديو فى الميدان حتى إذا توسط الساحة طالبنى فتوجهت إليه لأعرض مطالب الأمة وكنت راكباً جوادى وسيفى فى يدى ومن خلفى ثلاثين ضابطاً ولما دونت منه صاح بى أن أترجل وأغمد سيفى ففعلت ثم أقبلت عليه — وفى تلك اللحظة أشار عليه المستر كوكس بأن يطلق غدارته علىّ فالتفت

إليه قائلا (أفلا تنظر إلى من حولنا من العساكر فصاح بمن خلفي من الضباط أن أغمدوا سيوفكم وعودوا إلى بلوكاتكم فلم يفعلوا وظلوا وقوفاً خلفي ودم الوطنية يغلي في مراجل قلوبهم والغضب ملء جوارحهم ولما وقفت بين يديه مشيراً بالسلام خاطبني بقوله (ماهي أسباب حضورك بالجيش إلى هنا) فأجابته بقولي (جئنا يامولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة) فقال (وماهي هذه الطلبات) فقلت (هي إسقاط الحكومة المستبدة وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوربي) فقال (كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيداً إحساناتنا) فقلت (لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً أو عقاراً فو الله الذي لا إله إلا هو أننا سوف لانورث ولانستعبد بعد اليوم) . والواقع أن هذا اللقـــاء بين عرابي وتوفيق يجسم مواجهة صارخة بين معسكر الثورة والمعسكر المضاد للثورة ، فعرابي يحف به الجيش وجموع الشعب وينطلق بمطالب الجيش والشعب معاً بينما توفيق يحف به الأوربيون والأمريكيون ويرفض فكرة سيادة الأمة والديموقراطية ووضع حد للتدخل الأجنبي — ورغم إجابة توفيق إلا أنه انحنى للعاصـــفة واضطر صاهراً إلى الإذعان لهذه المطالب وبهذا تدخل الثورة في مرحلتها الرابعة .

المرحلة الرابعة للثورة انسحاب كبار الملاك الزراعيين من معسكر الثورة:

عمل توفيق رغم إذعانه إلى مطالب الأمة والجيش إلى تعميق الخلاف بين الحزب العسكري والملاك الزراعيين المصريين . فعهد إلى شريف باشا بتأليف الوزارة ، وكان كما سبق من أقطاب الحزب الوطني — واشترط شريف لقبوله الوزارة بعد عرابي وعبد العال حلمي بفرقتها عن القاهرة — ورضى عرابي بأن ينتقل إلى رأس الوادي بالشرقية حتى يفوت على الخديو فرصه الانشقاق في قيادة الحركة الوطنية وكان خروج عرابي مظاهرة شعبية كبيرة ، ثم شرع شريف

فى إجراء الانتخابات حتى تتم السيطرة للحزب الوطنى على السلطتين التنفيذية والتشريعية وافتتح مجلس النواب فى ديسمبر ١٨٨١م ولكن شريف فى تقديمه اللائحة الأساسية للمجلس أو الدستور حرم مجلس النواب من حق مناقشته الميزانية وإقرارها وكان شريف يرى من وراء ذلك ألا يحتدم الخلاف بين فرنسا وانجلترا من ناحية والحركة الوطنية من ناحية أخرى الأمر الذى يؤدى حتما إلى عودة زعامة العسكريين غير أن جناحاً كبيراً من مجلس النواب عارض فى ذلك ومن ثم بدأت الأزمة بين شريف ومجلس النواب .

وهنا أحست فرنسا وانجلترا بضرورة مآزرة الخديو توفيق فأرسلتا المذكرة المشتركة (الأولى) فى ٧ يناير عام ١٨٨٢م وفيها تعهدت الدولتان بتأييد الخديو فى موقفه المعارض للحركة الوطنية كما تضمنت المذكرة دعوة صريحة لحل مجلس النواب — وازاء هذه المذكرة المشتركة أسرع العسكريين إلى تولى زمام الموقف وأجبر شريف على الاستقالة وأجبر الخديو على تولى محمود سامى البارودى رئاسة الوزارة وأسندت وزارة الجهادية إلى عرابى وأصدرت الوزارة الجديدة اللائحة الأساسية متضمنة مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب وحق المجلس فى إقرار الميزانية — وتعتبر هذه الوزارة الوطنية الخطوة الرئيسية فى المعركة ، فكشفت المؤامرة الشركسية التى كان يديرها الضباط الشراكسة (بموافقة الخديو) للتخلص من عرابى وزملائه وكان القصد من كشف هذه المؤامرة تطهير صفوف الجيش من العناصر المعادية وتم القبض على هؤلاء الضباط الشراكسة وحوكموا أمام مجلس عسكرى محاكمة سرية — ولكن الخديو رفض التصديق على الحكم بنصيحة من انجلترا وفرنسا — وباشتداد المعركة عنفا وضراوة فى هذه المرحلة يحدث الانشقاق التام بين العسكريين والحزب الوطنى فالعسكريون كانوا يفكرون فى عزل الخديو (والتخلص من أسرة محمد على بفضها وتصفيتها) ولكن الحزب الوطنى ومجلس النواب وزعامة سلطان باشا عارض فى ذلك وهكذا أخذ الحزب الوطنى ومجلس

النواب ينحاز علنا إلى جانب الخديو - وأسرعت انجلترا وفرنسا لتأييد مركز الخديو بارسال مظاهرة بحرية فرنسية انجليزية فى مياه الاسكندرية وكذلك بارسال مذكرة مشتركة (الثانية) فى ٢٥ مايو مطالبة باقالة وزارة البارودى وابعاد عرابى خارج مصر وابعاد زملائه خارج القاهرة .

وهنا تستقطب كافة قوى المعسكرين : معسكر الثورة بزعامة العسكريين والمعسكر المضاد يقف فيه الخديو والشراكسة والرأسمالية المصرية والتدخل الأجنبى - ورفضت وزارة البارودى قبول المذكرة المشتركة ولكن الخديو قبلها فاستقال البارودى وان اضطر الخديو إلى دعوة عرابى - تحت ضغط الرأى العام ورؤساء الأديان - لكى يتولى المحافظة على النظام والأمن فى البلاد باسناد وزارة الحربية اليه .

وفى وسط الاضطراب الذى تلى استقالة وزارة البارودى ومجىء السفن الحربية الانجليزية - الفرنسية إلى الاسكندرية حدثت مذبحة الاسكندرية (١١ يونية ١٨٨٢م) ،التى تجمع المصادر على أنها مدبرة من جانب عملاء انجلترا فأسرع الأسطول البريطانى بضرب طوابى الاسكندرية ونشبت الحرب بين مصر وبين بريطانيا وهى الحرب التى انتهت بموقعة التل الكبير وهزيمة الجيش المصرى (١٤ سبتمبر) واحتلال القاهرة فكان ذلك بداية عهد الاحتلال البريطانى .

ولاريب أن هناك عوامل عديدة تفسر السرعة التى صفيت بها الثورة العرابية ولكنها فى الواقع لاتفسر أسباب فشلها واخفاقها لأن هذه المسألة كانت مرهونة بالموقف الذى لم يوفر إمكانية النجاح للحركات التحررية الوطنية فى هذه المرحلة التاريخية ويعز إليه الفشل الذى منيت به الثورة العرابية وغيرها من الحركات الوطنية فى أماكن أخرى من العالم كالهند وإيران — فقد كان الموقف الدولى وقتئذ يمثل مرحلة التسابق الاستعمارى على أفريقية وآسيا وتفوق القوى الاستعمارية تفوقا ساحقاً ذلك التفوق الذى لم يوفر للحركات الوطنية فرص النجاح مها بلغت درجة تنظيمها وقوتها .

على أنه من الممكن تفسير سرعة تصفية الثورة العرابية بعـــدة عوامل لعل أهمها :

أولا : كانت الجبهة الداخلية غير متماسكة . فقــد برز التصدع الداخلى كنتيجة للخلاف بين الحزب العسكرى والحزب الوطنى الممثل لكبار الملاك الزارعين من المصريين . وقد أخذ الانجليز هذا موضع الاعتبار عندما قرروا التدخل العسكرى لتصفية الثورة العرابية . وينقـد البعض الحزب العسكرى لاشارته لقضية الجمهورية مما أدى الى امكان استصدار اعلان بعصيان عرابى من جانب السلطان العثمانى مما نفر بعض العناصر من الثورة وحولهـا إلى مجرد تمرد عسكرى والحقيقة أن طبقة الملاك الزراعيين كانت تهدف إلى مجرد مشاركة الخديوى فى السلطة ولم تستهدف قط تغييراً أساسياً فى المجتمع بخلاف موقف المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالى وحركة النهضة الريفية والحزب العسكرى .

ثانياً : لم يستطع عرابى تعبئة القوى الشعبية وتسليحها ليجعل منها قوة ضاربة فى مواجهة الاحتلال . فمالاشك فيه أن روح الشعب المعنوية ظلت قوية فى الوقت الذى كانت تجرى فيه عملية الغزو — ويستدل على ذلك من الاعانات المالية والعينية التى أمد الشعب الجيش ومن تطوع الفلاحين والبدو لمقاتلة الانجليز — ولقد ذكر عرابى بهذا الصدد أن الأمة المصرية جادت (على اختلاف مذاهبها ونحلها بالمال والغلال والخيل والجمال والأبقار والجواميس والأغنام والفاكهة والخضروات حتى حطب الحريق — ومن الأهالى من تبرع بنصف ما يمتلكه من الغلال والمواشى ومنهم من خرج عن جميع مقتنياته ومنهم من عرض أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على الدفاع بنفسه ، — وبالجملة أن الأمة المصرية عن بكرة أبيها قدمت من التبرعات وأظهرت من النخوة والغيرة مالم يسبق له عهد من قبل فى القرون الخالية) — ومن ثم فان البعض يأخذ على عرابى أنه لم يحاول ، تعبئة هذه القوة الشعبية الهائلة بروحها المعنوية

القوية لتدخل المعركة مع قواته جنباً إلى جنب — والغريب حقاً أن أحمد عرابى ـ وهو زعيم الثورة وقائدها العسكرى لم يفعل ما فعله السيد عمر مكرم فى القاهرة وقت حملة فريزر (١٨٠٧م) عندما استنفر الأهالى للتطوع والقتال وأشرف بنفسه على عمليات اقامة الاستحكامات وحفر الخنادق لصد هجوم الانجليز وعرقلة زحفهم .

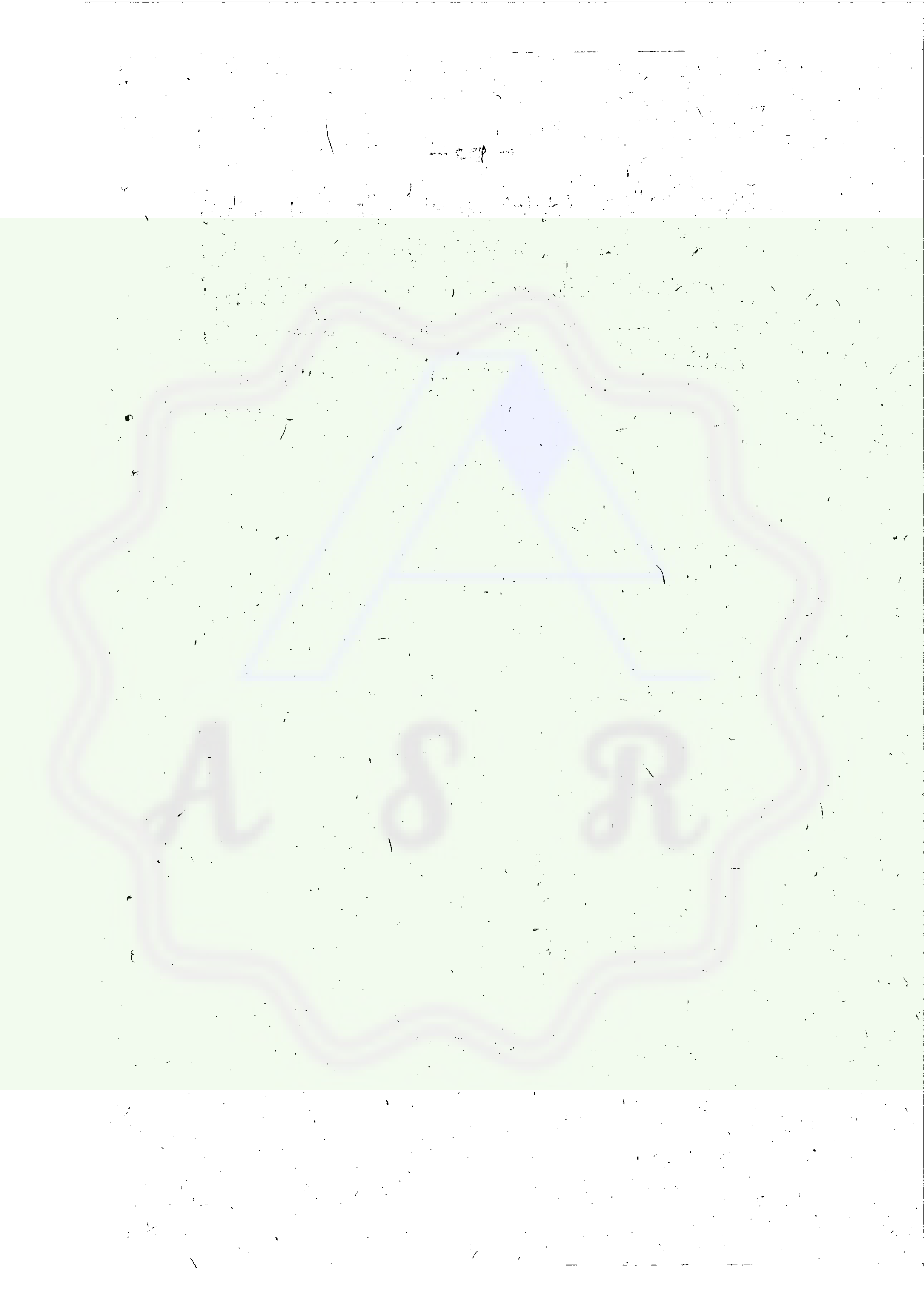
ثالثاً : عدم اقدام عرابى على تطهير الجيش تطهيراً كاملا من عناصر الخيانة والضعف فقد نجح الانجليز والخديو فى شراء ذمم بعض الضباط المصريين عن طريق الرشوة وقد يقال فى الناحية الثانية والثالثة أن تتابع أحداث الثورة بسرعة لم تمكن عرابى من ذلك ولكن الحقيقة أنه كان على عرابى أن يتوقع الهجوم العسكرى خصوصاً من جانب بريطانيا فمن الحقائق المعروفة أن عرابى كان يعتقد أن فرنسا لن تسمح لانجلترا بالغزو العسكرى لمصر ـ ولاشك أنه كان فى الامكان الإفادة من التناقض بين الدولتين الاستعماريتين خصوصاً أن الرأى الذى كان يسود فى فرنسا عدم التدخل العسكرى بسبب ظروفها الداخلية ، ولكن ذلك كان لايعنى على الاطلاق تعبئة الشعب تعبئة مسلحة لخوض المعركة مع الجيش .

رابعاً : أخطأ عرابى كذلك فى تقدير قوة بريطانيا العسكرية فقد كان يقول (الإنجليز كالسمك إذا خرج من البحر مات) إشارة إلى أن قوة بريطانيا الحقيقية هى أسطولها البحرى .

صفيت الثورة العرابية ودخلت مصر مرحلة جديدة فى اطار النظام الاستعمارى العالمى وليس معنى هذا أن الاستعمار الأوربى لمصر لم يبدأ إلا فى عام ١٨٨٢ م فمصر فى الحقيقة أصبحت جزءاً من المعسكر الاستعمارى منذ انهيار دولة ونظام محمد علي ومنذ ذلك الانهيار اتخذ شكل التدخل الاقتصادى

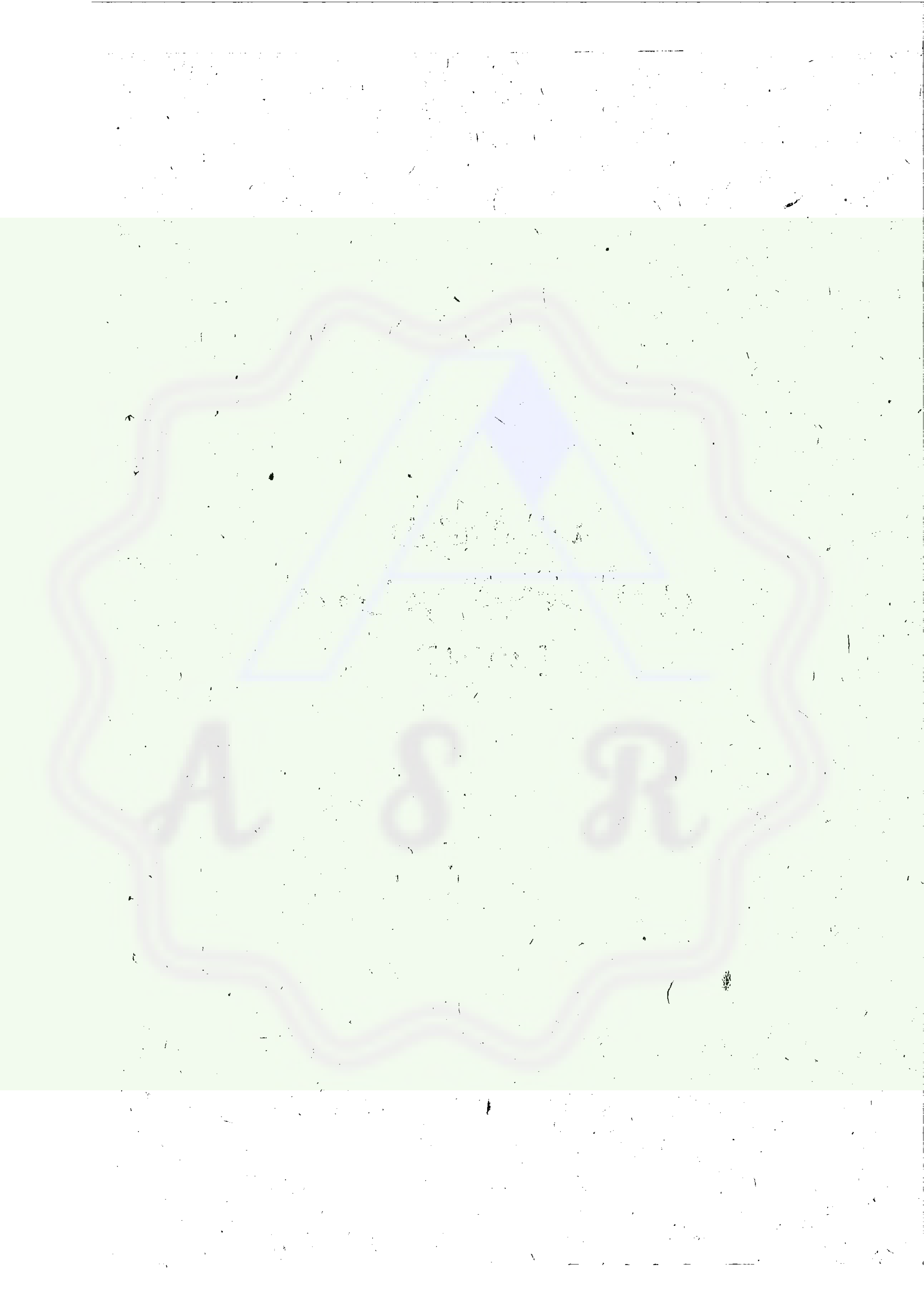
واستمرت هذه الظاهرة حتى أواخر عصر اسماعيل ثم بدأ التدخل فى شئون الدولة أو الحكومة ذاتها مالياً أولا — (صندوق الدين والمراقبة الثنائية) ثم سياسياً بعد ذلك (الوزيران الانجليزى والفرنسى فى الوزارة المصرية) وأخيراً الاحتلال البريطانى العسكرى وعلى ذلك فالاحتلال البريطانى العسكرى لم يكن إلا نقطة النهاية لسلسلة الأشكال المتعددة للاستعمارى الأوروبى .

* * *



الحركة الوطنية
فى مواجهة الاستعمار الأوربي

[ثورة ١٩١٩]



ثورة ١٩١٩

تحالف الطبقات بقيادة الرأسمالية المصرية

فى الفترة مابين الثورة العرابية ١٨٨١ — ١٨٨٢ وثورة ١٩١٩م حدث تغير فى أوضاع القوى الاجتماعية والسياسية فى مصر .

أولا : بالنسبة للقوى الخارجية التى كانت لها اليد الطولى فى الموقف فى ١٨٨١ — ١٨٨٢م نستطيع أن نلخص الموقف كما تطور على النحو التالى :

١ — اختفاء فرنسا كقوة دولية واستعمارية منافسة للاحتلال البريطانى — وقد انتهت منافسة فرنسا منذ عام ١٩٠٤ كنتيجة لمساومة إستعمارية بينها وبين انجلترا تمت على حساب مراكش ومصر بهذا الوفاق الودى تدعم مركز الاحتلال البريطانى من الناحية الدولية ، كذلك كان ضعف الدولة العثمانية المستمر يدعو إلى تقلص النفوذ العثمانى فى مصر بصفة مستمرة من الناحية الفعلية وعلى ذلك فالتنافس الدولى الاستعمارى الذى بدأ بعد انهيار نظام محمد على واستمر طوال القرن التاسع عشر بل وحتى بعد انفراد بريطانيا باحتلال مصر اختفى تماما بالوفاق الودى ورضاء الدولة العثمانية بالأمر الواقع .

وعلى ذلك فالصفة الدولية للمسألة المصرية ظلت باقية لسببين رئيسيين :

(أ) لأن الاحتلال البريطانى لم يتخذ له قبل إعلان الحماية فى ١٩١٤م صفة شرعية أو دولية فظلت مصر حتى سنة ١٩١٤م تابعة من الناحية الدولية أو الشرعية للدولة العثمانية كما لم يتغير نظام الحكم فى مصر بعد الاحتلال فظل الخديوى ومجلس النظار السلطة السياسية الرسمية الحاكمة فى ظل الاحتلال كما ظل ممثل انجلترا فى مصر كبقية ممثلى الدول الأجنبية يحمل فقط لقب « القنصل

العام »(*) . وهذا الوضع كان يتيح للدولة العثمانية من وقت وآخر وعلى قدر ما تستطيع معاكسة انجلترا بصفة الدولة العثمانية صاحبة الحق الشرعى فى السيادة على مصر — فمثلا عند تولية الخديوى عباس الثانى عام ١٨٩٢م أصدرت الدولة العثمانية فرمان ولاية عباس بعد أن انتزعت من الفرمان شبه جزيرة سيناء — وكانت فرمانات الولاية تحدد حدود الباشوية أو الخديوية — وأحدث هذا الفرمان أزمة عنيفة بين بريطانيا وتركيا على سحب هـــذا الفرمان واصدار فرمان آخر ينص على وضع شبه جزيرة سيناء داخل الحدود المصرية .

(ب) كذلك من العوامل التى أبقت على الصفة الدولية للمسألة المصرية الامتيازات الأجنبية والديون الأجنبية التى كان من شأنها أن تشل يد القوة السياسية المسيطرة من الناحية الفعلية .

لهذه الإعتبارات كان الموقف السياسى فى مصر على النحو التالى: اختفت المنافسة الدولية وانفردت بريطانيا بالموقف فى مصر . لكنه إنفراد غير تام للأسباب التى أشرنا اليها .

ثانيا : القوى السياسية الداخلية : ويثار سؤال هنا وهو كيف كانت تحكم بريطانيا مصر وتمارس سياستها رغم أن مصر كانت حتى ١٩١٤م تابعة من الناحية القانونية للدولة العثمانية لقد كانت بريطانيا تمارس سلطتها عن طريق :

١ — بمجموعة من الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية أهمهم المستشارين فى كل وزارة وهؤلاء كانوا الوزراء الحقيقيين فى هذه الوزارات .

٢ — عن طريق مجموعة من الضباط فى خدمة الجيش المصرى والبوليس وعلى رأسهم سردار الجيش المصرى وكان بريطانيا .

(*) أضيف الى لقب القنصل العام لقب آخر « British Agent » أى المعتمد البريطانى .

٣ — عن طريق ما كان يسمى بالنصائح الملزمة (التى أعلنها جرنفيل وزير خارجية بريطانيا فى ١٨٨٣م) من جانب ممثل بريطانيا فى مصر للخديوى أو رئيس الوزراء المصرى .

وكان من شأن هذا الوضع أن وجدت فى مصر سلطتان : سلطة شرعية هى الخديوى والوزارة المصرية وسلطة فعلية هى السلطة البريطانية التى تنتهى عند المعتمد البريطانى — ثم كانت هناك سلطة ثالثة هى سلطة الأمة أو الحركة الوطنية . وبين هذه القوى الثلاث تشكل التطور السياسى فى مصر من ١٨٨٢ حتى ١٩١٩م — وبمعنى آخر كانت بين هذه القوى الثلاث تناقضات بعضها رئيسى وبعضها ثانوى فالتناقض الرئيسى كان بين الحركة الوطنية وبين الإحتلال والتناقض الثانوى بين الإحتلال والخديوية أو بين الخديوية والحركة الوطنية لذلك لا يجب أن نعجب من أن تلجأ الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد فى فترة الإحتلال إلى إيجاد نوع من التحالف بين الحركة الوطنية والخديوية ضد الإحتلال بقصد إستخدام الخديوية، فمثل هذا التكتيك من جانب الحركة الوطنية كان إدراكا للتناقض الرئيسى فى الموقف السياسى .

ولكن عند نشوب الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ بدأت هذه القوى تتعدل . فقد عزل عباس بسبب معاكساته المستمرة للاحتلال وهى معاكسات كانت تستهدف آخر الأمر مساومة الإحتلال على أكثر ما يستطيع الخديوى الحصول عليه من مساومته لنفوذه الشخصى وبعزله اختفت إحدى القوى الثلاث وأصبح الإحتلال فى المواجهة المباشرة للحركة الوطنية .

ولا بد أن يجرنا هذا إلى تناول طبيعية قيادة الحركة الوطنية وما حدث لها من تغير فى الفترة ما بين ١٨٨٢ حتى ١٩١٩م . ولقد رأينا حول تطور طبقة كبار الملاك الزراعيين المصريين طوال القرن التاسع عشر ما يلى :

(١) انها نشأت فى مجال الزراعة وخلال سلسلة طويلة من تطور الملكية الزراعية الفردية حتى تألفت كطبقة ذات مصلحة اقتصادية وسياسية .

(ب) ان الطوائف الحرفية التى كان من الممكن أن تتحول إلى طبقة بورجوازية تجارية أو صناعية كانت قد أصيبت بأضرار بالغة بسبب نظام محمد على الاحتكارى والرأسمالية الأجنبية بعد ذلك .

وفى عهد الاحتلال تضخمت قوة طبقة كبار الملاك الزراعيين المصريين وقد حدث ذلك نتيجة لسياسة الاحتلال البريطانى الذى عنى بالزراعة فى مصر عناية واضحة ليجعل من مصر بلدا متخصصا فى إنتاج القطن لخدمة صناعة القطن فى إنجلترا — فمن الملاحظ طوال فترة الاحتلال أن الملكيات الزراعية الكبيرة قد زاد عددها على حساب الملكيات الزراعية الصغيرة ليس هذا فقط بل من الناحية السياسية أيضاً اعتمد الاحتلال على طبقة الملاك الزراعيين فمنهم كان يتشكل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى ١٩١٣م ثم الجمعية التشريعية منذ ١٩١٣م ومجالس المديريات وكان الاحتلال يشجع هيئة الطبقة المصرية الزراعية ضد العناصر الوطنية المتطرفة ممثلة فى القطاع التجارى وقطاع المثقفين من البورجوازية الصغيرة المركزة فى سكان المدن — وكان كرومر يطلق على طبقة كبار الملاك الزراعيين المصريين (الجيروند) (أى المعتدلين نسبة إلى الجيروند فى الثورة الفرنسية) بينما يعتبر عناصر البورجوازية التجارية والمثقفين من المتطرفين والغلاة فى الوطنية .

أما الحزب السياسى الممثل لهذه الطبقة الزراعية الكبيرة فكان حزب الأمة وأما الحزب الممثل للقطاع الأكثر ثورية من البورجوازية فكان الحزب الوطنى — وحزب الأمة هو حزب أصحاب الأراضى الزراعية الكبيرة والحزب الوطنى يضم بصفة أساسية عناصر المدن من المثقفين والطلبة والتجار — وكان الأمة يرى العمل على الاستقلال الذاتى فى حدود الاحتلال البريطانى — لذلك كان همه المشاركة فى السلطة مع سلطات الاحتلال عن طريق ممثلى الأمة (من كبار المزارعين من الأقاليم) بينما كان الحزب الوطنى يلجأ مباشرة إلى مهاجمة الاحتلال واقتلاعه من جذوره — ومن هنا فإن كل الحركات الثورية إبان فترة

الاحتلال كالجمعيات السرية وحركة الاغتيالات وتأسيس النقابات العمالية وما إلى ذلك كان كل ذلك من نشاط الحزب الوطنى وحده — كذلك لاشك فى أن الحزب الوطنى زادت ثوريته نتيجة اختلاط قياداته ابان مؤتمرات السلام العالمى ومؤتمرات الشعوب المطالبة باستقلالها بالأحزاب الاشتراكية الأوربية — ويبدو تأثر الحزب الوطنى بالتيارات الاشتراكية واضحا فى نشاط الحزب فى حركة النقابات فقد كان من الواضح أن الحزب يعمل فى حقل النقابات متأثراً بفكرة التناقض الطبقى بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال(*) .

ولكن الحزب الوطنى صفى أوكاد من أيام كتشنر وخلال الحرب العالمية الأولى واختفت قيادته بخروج محمد فريد من مصر — فلما إنتهت الحرب العالمية الأولى ولم يكن على المسرح السياسى من الناحية القيادية سوى عناصر حزب الأمة والجمعيات التشريعية وأعضائها إما أعضاء فى حزب الأمة أو قريبون فى إتجاهاتهم من حزب الأمة — هذا هو القطاع من أصحاب الملكية الزراعية الكبيرة الذى قدر له أن يتصدى لقيادة ثورة ١٩١٩م ممثلا فى الوفد المصرى بحيث يمكن القول بأن تشكيل الوفد كان دون نزاع من كبار أصحاب الأراضى الزراعية من المعروفين باعتدالهم وتحفظهم وثوريتهم المحدودة — وهذا موقف تنفرد به ثورة التحرر الوطنى فى ١٩١٩م فلم تكن فى القيادة رأسمالية وطنية تقدمية — والسبب فى ذلك ترجع إلى سيطرة الرأسمالية الأجنبية فى مجالس التجارة والصناعة ولذلك لم توجد ظروف موضوعية إبان الاحتلال لظهور رأسمالية وطنية واسعة النطاق على درجة من الثورية ترتفع إلى المعركة الوطنية ضد الاستعمار .

(*) لعل من أوضح الأمثلة على ذلك اتصال الحزب الوطنى بشخصية تيودور روزشتين مؤلف كتاب (خــراب مصر) وكان روزشتين اشتراكياً منفياً من روسيا القيصرية يعيش فى انجلترا فعمل مع الحزب الوطنى كمراسل لجريدة اللواء فى لنــدن ثم حضر الى مصر ليصدر الطليعة الانجليزية من جريدة اللواء وظلت علاقاته بالحــزب الوطنى حتى قامت ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ فى روسيا ، فعاد الى روسيا وعمل سكرتيراً للينين ثم سفيراً للاتحاد الســوفييتى فى ايران ثم رئيساً للأكاديمية التاريخية فى لانجراد حتى توفى عام ١٩٥٥ م

إنما هذا لا يمنع من أن الرأسمالية المصرية التجارية على صغرها كانت قد بدأت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى فأخذت تندد بتغلغل الغزو الاقتصادى الأجنبى — وكان طلعت حرب فى طليعة الذين عبروا عن الإتجاه الاقتصادى لهذا القطاع من الرأسمالية المصرية وكان من رأيه أن السبيل إلى تحرير مصر من الناحية الاقتصادية هو إنشاء بنك مصرى برؤوس أموال وبادارة مصرية وقد طرحت هذه الفكرة فى مؤتمر عقد عام ١٩١١م للنظر فى أحوال البلاد الاجتماعية فقرر المؤتمرون صلاحية الفكرة للنظر والدراسة — وفى عام ١٩١٣م أصدر طلعت حرب كتابا بالعربية سماه (علاج مصر الاقتصادى وإنشاء بنك للمصريين) ألم فيه بحالة البلاد الاقتصادية وإنتهى مرة أخرى إلى الإلحاح على فكرة إنشاء بنك مصر ـ وقد أحدث ظهور هـــذا الكتاب صدى قوياً بين الرأسماليين الوطنيين . ثم شاهد هذا القطاع من الرأسمالية المصرية نوعا من الانتعاش إبان الحماية المؤقتة التى فرضتها الحرب العالمية الأولى بانقطاع الواردات من الخارج من جهة واشتداد الحاجة إلى صناعات مختلفة تســد حاجة الجيش من الغذاء والكساء والذخيرة وصيانة الأسلحة والصناعات المعدنية المختلفة — وقد ظهرت دلائل إهتمام الرأسمالية التجارية المصرية بتنظيم صفوفها والاستفادة من ظروف الحرب بتأليف (لجنة التجارة والصناعة) المعروفة فى ١٩١٦م من كبار الرأسماليين المصريين . وقد قدمت هذه اللجنة تقريرا ظل يعتبر لأمد طويل دستورا للسياسة الصناعية والتجارية فى مصر .

كل هذا لاشك فى أنه ساعد على بعض الانتعاش للرأسمالية المصرية التجارية والصناعية ولكن هذا القطاع من الرأسمالية كان أضعف من أن ينفرد بقيادة الحركة الوطنية أو أن يكون صاحب النفوذ الأكبر فى هـــذه القيادة ـ لذلك كانت العناصر المسيطرة على قيادة الثورة من البداية زراعية من كبار الملاك الزراعيين الذين آزروا الثورة العرابية فى بعض مراحلها ثم تخلوا عنها والذين ألفوا حزب الأمة ابان عهد الاحتلال وتركزوا فى الجمعية التشريعية ومجالس

المديريات ـ ولابد أن نعى هذه الحقيقة جيداً لنفهم الكثير من حقائق ثورة ١٩١٩م؟ لنفهم البداية الضعيفة التى بدأها الوفد فى المطالبة بالاستقلال عند مقابلة المندوب السامى البريطانى ريجنالد ونجت ولنفهم انزعاج الوفد من عنف ثورة مارس ١٩١٩م ولنفهم وجود جهاز سرى للثورة تابع « لسعد زغلول » دون أن يعلم به بقية أعضاء الوفد أو أعضاء لجنته المركزية فى القاهرة (باستثناء عبدالرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية) ولنفهم سبب الخلاف الذى حدث داخل الوفد أثر مفاوضات ملنر منذ صيف سنة ١٩٢٠م ذلك الخلاف الذى إنتهى بخروج غالبية الهيئة الوفدية من جماعة الملاك الزراعيين وتأليفهم لحزب الأحرار الدستوريين فى ١٩٢٢م ولنفهم أخيراً السياسة البريطانية من وراء تصريح فبراير ١٩٢٢م ألا وهى تعميق الخلاف بين البورجوازية الوطنيه ممثلة فى الوفد وبين كبار الملاك الزراعيين فى الأحرار الدستوريين .

ثالثاً : إذا كانت قيادة ثورة ١٩١٩ م تمثل طبقة الملاك الزراعيين المحافظة المفتقرة إلى الثورية فما الذى حرك ثورة ١٩١٩ هذا التحريك العنيف الذى جعل منها ثورة من أعنف الثورات التى هزت المستعمرات فى الشرق بعد الحرب العالمية الأولى ـ الإجابة على ذلك بشكل مباشر وحاسم الذى حرك الثورة هى جماهير الشعب المصرى . هذه مسألة هامة جداً من ناحية التقييم التاريخى لثورة ١٩١٩م ـ فليس صحيحاً أن الوفد هو الذى حرك الثورة فالوفد بدأ بداية متواضعة جداً تتمثل فى حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨م بين الزعماء الثلاثة : سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى وبين ريجنالد ونجت المندوب السامى البريطانى والذى استهدف منه الزعماء السماح لهم بالسفر إلى بريطانيا لمخاطبة الحكومة البريطانية فى أمر الحماية . وفى حركة التوكيلات ، والتى يفهم من صيغة التوكيلات ثورية طبقة متهالكة (لقد فوضنا ... للسعى للاستقلال بالطرق السلمية المشروعة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا) ثم نفى بعض الزعماء إلى مالطه وعلى رأسهم « سعد » فانفجرت ثورة مارس ١٩١٩م —

وأحدث انفجار الثورة رد فعل متفاوت فى قيادة الثورة ، الغالبية خافت من أن تتحول الثورة من ثورة سياسية بالحدود التى رسموها إلى ثورة اجتماعية — وحتى الأسلوب الثورى فى الثورة السياسية لم يكن هو الأسلوب المفضل لدى قيادة الثورة التى كانت ترغب فى السعى إلى الاستقلال (بالطرق السلمية المشروعة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا) — وهذه الحقيقة تفسر بكل تأكيد حرص غالبية الوفد فى ١٩٢٠ م على قبول مشروع ملنر لتصفية الثورة وهو يفسر الكثير من الحقائق المتعلقة بالثورة والتى أدت إلى انطفائها بسرعة . فمن المعروف أن الثورة مرت بمرحلتين : مرحلة الثورة العنيفة فى مارس سنة ١٩١٩م وهى المرحلة التى اشتركت جموع الشعب فيها من الاسكندرية إلى أسوان ولا سيما الفلاحين والتى قابلتها القوات البريطانية بكل عنف وقسوة — ثم المرحلة الثانية بعد مارس وهى المرحلة الطويلة التى انحصرت أو كادت فى المدن واتخذت شكل مظاهرات الطلبة وتحركات المثقفين — وفى هذه المرحلة الثانية خرج الفلاحون بل والعمال كقوة ثورية ضارية — فى المرحلة الأولى كان إنزعاج قيادة الثورة من عنفها واضحا جليا فالبوليس الوطنى الذى كونته قيادة الثورة للمحافظة على جلال المظاهرات حتى لا تتخذ شكل العنف والاعتداء على ممتلكات الأجانب كان مظهراً من مظاهر هذا القلق من جانب القيادة — بل أن الحكومات الوطنية المحلية التى قامت فى بعض المدن مثل المنيا أو زفتا أو المجالس الوطنية وهى التى يطلق عليها المعاصرون الإنجليز السوفيتات (مثل فلنتين شيرول : المسألة المصرية) كانت فى الحقيقة لحماية ممتلكات البورجوازية المصرية من جموع الشعب — ويروى فكرى أباظه فى كتابه الضاحك الباكى أن جموع الفلاحين فى أسيوط حاولوا الاستيلاء على ممتلكات محمود سليمان باشا الذى كان رئيسا للجنة المركزية للوفد — ووالد محمد محمود عضو الوفد المصرى — وأن فكرى أباظه وجماعة من المثقفين تصدوا للفلاحين وقال لهم فكرى أباظه (كيف تريدون حرق ممتلكات محمود سليمان باشا وابنه محمد محمود عضو فى

الوفد يسعى لاستقلال مصر فى باريس) فرد الفلاحون على المثقفين بقولهم (وهل وزع محمود سليمان باشا أرغفة العيش على الجائعين من الفلاحين) — يمثل هذه المخاوف من أن تتحول الصورة السياسية إلى ثورة ذات مضمون اجتماعى كان الرعب ينتاب قيادة الوفد من حركة الجماهير .

لكن الواقع أن ثورة الشعب فى مارس لم تحدث هذا التأثير المتخاذل فى كل أعضاء الوفد فنجاح سعد زغلول أفاد كثيراً من ثورة مارس فبدأ يشعر بأن وراءه قوة شعبية تحميه فى موقفه الأمر الذى دفعه إلى مزيد من الثورية والتشدد فى موقفه فربط نفسه بالقوة الشعبية أكثر مما ربط نفسه بأعضاء الوفد من الارستقراطية الزراعية — لذلك عارض زملاءه فى قبول مشروع ملنر رغم أن غالبية الوفد من الاستقراطية الزراعية كانت تحبذ قبوله : فالمسألة فى نظره ليست أغلبية بل مسألة توكيل بمعنى أن سعد لا يهمه أن أغلبية الوفد تحبذ هـــذا المشروع ولن يخضع للأغلبية ولكنه موكل عن الأمة ومسئول أمامها ولن يحترم إلا أرادتها تلك حقيقة أساسية فى الموقف داخل القيادة الوفدية ألا وهى أن الخلاف بين سعد وبقية أعضاء الوفد باستثناء سينوت حنا وواصف غالى — كان فى تقدير قوة الشعب كطاقة ثورية بل فى إنزعاج بقية أعضاء الوفد من استقرار الثورة ورغبتهم فى الإسراع بحل يتيح لهم شيئا من التنفس السياسى والاقتصادى هذا بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس التى أجبرت بريطانيا على فك أسره واطلاقه من منفاه فمست جوانب نفسه واذابت جليد الاعتدال الذى اتسمت به مواقفة فى فترة الاحتلال وجعلته إبان فترة الاحتلال أقرب ما يكون إلى حزب الأمة . أن ثورة مارس وحركة الجماهير أفهمت سعدا أن المسرح السياسى القديم فى مصر قد اختفى كلية وأن حزب الأمة لا يستطع أن يكون الممثل الرئيسى فيه بل فهم أن مصر أصبحت مسرحاً لتحركات ثورية شعبية لم يكن يحلم بها قبل الحرب العالمية الأولى — ومن ثم فقد كان الموقف يتطلب تطوراً فى ثورية القيادات القديمة لترتفع إلى مستوى التضحيات التى

بذلتها الأمة من سخاء فى ثورة مارس — ولقد لخص سعد زغلول خلافه مع الاستقراطية الزراعية داخل الوفد فى خطبته التى ألقاها فى القاهرة فى ٣١ يناير ١٩٢١ بعد عودته من لندن بقوله (لقد رأيناهم يقابلون بوجوه هشة باسمة كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ويعبثون للأخبار التى تدل على قوة روحها أن حزب الأمة عاد إلى بدايته وانتهى إلى غايته) .

ولقد أحس سعد زغلول خلال هذه الفترة بقوة الطبقات الشعبية وصدق ثوريتها وعبر بنفسه عن ذلك الإحساس فى خطابه الذى ألقاه فى ٤ يوليو ١٩٢٤م فى حفل نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس إذ قال (أفرح كثيراً وأسر كثيراً كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط بل هى منبعثة أيضاً وعلى الأخص فى الطبقة التى سماها حسادنا طبقة الرعاع وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم — ولو كانت هذه الحركة قاصرة على الطبقة العليا لما قامت لها قائمة ولما انتشرت هذا الانتشار ولما انتصر المبدأ الوطنى فطبقة الرعاع هى الطبقة الأكثر عددا فى الأمة والتى ليس لها صالح خاص والتى مبدؤها ثابت على الدوام : مبـــدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان — أن الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف فى المنصب العالى إذ قال : يحيا الوطن فإنما يقول تحيا وظيفتى أو مصلحتى ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح ومن ذوى الوظائف تقلبوا أو تغيروا ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم) ومع ذلك فسعد زغلول لم يترجم هذا الإحساس إلى شعارات أو مطالب اجتماعية بشكل يحافظ على بقاء الطبقات الشعبية فى الثورة ويجعل لهـا مصلحة رئيسية فيها بل أنه من الواضح أن سعد لم يكن يعترف بأن للطبقات الشعبية مطالب اجتماعية من وراء الاستقلال فيقول فى نفس الخطاب (لا يطرب سمعى أكثر من أن رجلا فقيرا لا قوت عنده ينادى ليحيى الوطن وليس يطمع فى شىء إلا أن يعيش كما هو) هكذا كان سعد

يرفض أن يعطى لحركة الجماهير فى ١٩١٩م مضمونا اجتماعياً وهذا واضح حتى من سياسته وهو رئيس وزراء فى وزارة الشعب عام ١٩٢٤م فلم يعترف بنقابات العمال ولم يرفع شعار الأرض بالنسبة للفلاحين — والحقيقة أن المضمون الاجتماعى لثورة ١٩١٩م كان الضمان الوحيد لبقاء الطبقات الشعبية فى صفوف الثورة — فلما دبر مصرع السردار لم يكن الأمر فى حاجة إلى أكثر من دقائق لكى ينطفىء كل شىء وتقف الجماهير عاجزة عن أن تمد يداها وتنتهى ثورة ١٩١٩ .

هكذا يمكن القول بأن قيادة الثورة فى سنة ١٩١٩م كانت تنتمى بصفة عامة إلى الارستقراطية الزراعية التى كانت تخشى الثورة وبالذات من تحولها من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية ومن الأسلوب المسالم المهادن إلى أسلوب الثورة العنيف — أما سعد فمع أنه كان يدرك قوة الشعب وطاقاته الثورية ومع أن ادراكه لهذه الحقيقة هو الذى جعل منه الجناح المتشدد فى قيادة الثورة إلا أنه بدوره كان يرفض المضمون الاجتماعى الشعبى للثورة .

● ولا بد أن يجرنا هذا إلى أن نعرض للقوى الاجتماعية التى حركت ثورة ١٩١٩م وأفزعت الجناح المتخلف من قيادة الوطن وطورت ثورية سعد زغلول — وهذه القوى الاجتماعية الرئيسية الثلاث : المثقفون والعمال والفلاحون — وقد تطورت كل قوة من هذه القوى خلال فترة الاحتلال تطورا جعل من مجموعها ومن تحالفها القوة الضاربة فى ثورة ١٩١٩ م :

(أ) المثقفون فى ثورة سنة ١٩١٩ :

قامت ثورة ١٩١٩ م على فكرة التحالف بين الطبقات المعادية للاحتلال ولكن هذا التحالف لا يعنى أن الطبقات كلها مثلت فى الثورة بدرجات متساوية أو لعبت دوراً مماثلا أو كسبت من الثورة مكاسب متكافئة فالتباين بين دور كل

الطبقات فى ثورة قائمة على التحالف الطبقى إنما يأتى من ثقل كل من هـــذه الطبقات في الثورة .

وقد سلمنا بأن الطابع العام لقيادة الثورة كان الارستقراطية الزراعية وأن جناح سعد زغلول كان قد إنفصل عن الارستقراطية الزراعية ليربط نفسه بالجناح المتقدم من البورجوازية المصرية ، جناح الرأسمالية التجارية الصناعية والمثقفين ـ ومعنى ذلك أن جناح سعد زغلول وهو الذى احتفظ بقيادة الجماهير كان أكثر تقدما وثورية من الجناح الآخر ولكنه لم يخرج من المعسكر البورجوازى على كل حال ـ وهذه الحقيقة أى كون قيادة ثورية بأجنحتها المختلفة فى يد البورجوازية يصبغ الثورة بالطابع البورجوازى ويجعل محور الارتكاز فى الثورة بصفة عامة فى جانب الطبقة البورجوازية بكافة مستوياتها الأمر الذى أضفى الطابع البورجوازى على الثورة من ناحية أسلوب العمل السياسى والفكر السياسى الذى يقف وراءه .

وأبرز الطبقات الاجتماعية التى اشتركت فى ثورة ١٩١٩م والتى تنتمى إلى البورجوازية وأن كانت أكثر قطاعات البورجوازية ثورة : المثقفون فى ثورة ١٩١٩ م كانوا جزءا من الطبقة البورجوازية أى الطبقة التى خرجت منها قيادة الثورة أو التى انتهت إليها هذه القيادة .

ومما لا شك فيه أن المثقفين كانوا أبرز الطبقات فى ثورة ١٩١٩م بل وفى الحياة السياسية فى مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر وهى طبقة الأفندية حتى أن بعض الكتاب يطلق على ثورة ١٩١٩م ثورة الأفندية ولكن الواقع أن هذه التسمية فيها تجسيم للدور القيادى لهذه الطبقة أى ثورة ١٩١٩ م أساساً على اشتراك كافة الطبقات القومية .

وهناك عدة عوامل نمت منذ ثورة ١٨٨٢ م وجعلت المثقفين المصريين

طبقة ثورية فى المجتمع إذا قورنوا بطبقة المثقفين فى بعض المستعمرات الشرقية كالهند مثلا) .

١ ـــ العامل الأول أنها طبقة جديدة على تكوين المجتمع المصرى فلم يكن لهذه الطبقة جذور تاريخية أو تراث قديم فقد تألفت منذ مطلع القرن التاسع عشر كنتيجة للاحتكاك الفكرى والحضارى بين المجتمع الإقطاعى المتخلف فى مصر والحضارة الرأسمالية ونتيجة لحركة النقل من الفكر الغربى فى صوره المختلفة ـــ وعندئذ ومن خلال هذه العملية بدأت معالم هذه الطبقة فى التكوين. هى إذن طبقة جديدة فى المجتمع المصرى وكانت هذه الحقيقة من مصادر قوتها فلم يكن لها تراث فكرى سابق يعوقها ولم تكن جزءا من نظام الطوائف الذى يعطل نموها إنما نشأت ونمت مستقلة عن هذا وذاك ذلك الاستقلال الذى جعلها أكثر تقبلا للتغيير الجذرى الثورى لتركيب المجتمع وأقرب إلى تمثل فكرة الأمة عن غيرها من الطبقات .

حقيقة لقد أدى ظهورها إلى المشكلة التى اصطلح على تسميتها « بالثقافة الفكرية » مدرسة الأزهر والمدرسة الفكرية الجديدة ، وحقيقة أن المدرسة الجديدة لقيت حربا شعواء من جانب المدرسة القديمة منذ الهجوم على رحلة رفاعه الطهطاوى إلى باريز إلى الغمز واللمز فى كتابات النديم وحديث عيسى بن هشام ومع هذه الحرب أو بالرغم منها فقد استطاعت الطبقة الجديدة أن تنتزع القيادة الفكرية من رجال الدين وساهمت بالنصيب الأكبر فى قضايا التغيير الاجتماعى فى أواخر القرن التاسع وأوائل العشرين كتحرر المرأة والحياة النيابية بل حتى فى الحركة الوطنية منذ أواخر عصر اسماعيل لعبت هذه الطبقة الدور الرئيسى فيها حتى إذا نزل الاحتلال البريطانى بمصر كانت الطبقة الجديدة هى بحق العمود الفقرى فى المجتمع المصرى .

٢ — والعامل الثانى الذى يفسر سخط هذه الطبقة من الاحتلال كان يتعلق بنصيبها ومركزها فى مناصب الدولة فأسرة محمد على وإن كانت قد استعانت بهذه الطبقة فى إدارة الدولة إلا أن عناصر الأتراك الشراكسة ظلت تحتل المناصب الرئيسية فى أجهزة الدولة من محمد على إلى اسماعيل ولهذا نشأت بين طبقة المثقفين المصريين وبين طبقة الأتراك والشراكسة منافسة شديدة كانت فى مقدمة العوامل التى حركت ثورة ١٨٨١ — ١٨٨٢ م ، وإن كان هذا التنافس فى أوضح صوره داخل الجيش المصرى — فلما حدث الاحتلال البريطانى نشب تنافس جديد بين المثقفين المصريين وبين عنصر جديد فى الموقف ألا وهى الجالية الشامية فى مصر وكان مجال التنافس مرة أخرى حول مناصب الدولة .

والجالية الشامية فى مصر كانت تشتغل بعملين رئيسيين : أعمال السمسرة والرهونات على القطن بين الفلاحين من ناحية وشغل قطاع كبير فى وظائف الدولة من ناحية أخرى والأمر الذى لاشك فيه أن هذه العناصر الشامية (وأغلبها المسيحية) كانت قد وفدت إلى مصر لتحتل مناصب الدولة فى عصر إسماعيل إبان الهجرات الكبيرة فى لبنان أثر أزمة صناعة الحرير والاضطهادات الدينية على عهد السلطان عبد الحميد ولما كان اسماعيل حريصاً على أن يبنى دولة على النمط الأوربى من الناحية المظهرية فقد استطاع أن يمتص جزءاً صغيراً من هذه الهجرات وتشغيلها فى أجهزة الدولة لإتقانها اللغات الأجنبية من ناحية ولكفاءتها من ناحية أخرى — ثم جاء الاحتلال البريطانى فلم يعدل من الموقف فى شىء بل حاول أن يستغل المنافسة بين المثقفين المصريين والعناصر الشامية التى كانت تحتل مناصب البيروقراطية فى مصر — فنشبت معركة بين الطرفين غذاها الاحتلال فى خبث . فكانت جريدة وادى النيل لصاحبها الأستاذ دنلوب الرد على المؤيد — وجرت مساجلات ومهاترات الفريقين يعجب المرء لتورط الفريقين إلى هذا الحد فيها .

ولقد كان من أبرز جوانب هذه المناقشة ماحدث فى عام ١٨٩٥م حين حاول

رياض باشا رئيس الوزراء إما تحت ضغط المثقفين المصريين أو بدافع دينى (لأن غالبية هذه العناصر الشامية كانت مسيحية) أن يستصدر قانوناً يحرم على الشاميين تولى مناصب الدولة المصرية — واحتلت هذه المسألة الكثير من اهتمام الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت : هل هناك جنسية مصرية منفصلة أم أن مصر بحكم تبعيتها الرسمية والشرعية للدولة العثمانية مفتوحة ، مناصب الدولة فيها لرعايا الدولة العثمانية جميعاً . ولكن لم يصدر هذا القانون لأن كرومر نفسه فى الفصل الذى كتبه عن الشاميين فى مصر فى كتابه مصر الحديثة — أن مثل هذا القانون لن يرى النور طالما أن هناك جندياً بريطانياً واحداً فى شوارع القاهرة) .

وأنك لواجد فى أشد العناصر الوطنية الكثير من الأمور بسبب هذه الأزمة — فقصيدة حافظ ابراهيم :

لمصر أم لربوع الشـــام تنتسب	هنا العلا وهناك المجد والحسب
إذا ألمت بوادى النيـــل نازلة	باتت لها راسيات الشام تضطرب

وقصيدته :

أمناً أمكم وقد أرضعتنـــا	من هواها ونحن نأبى الفطاما
إنما الشام والكنانة صنوان	برغم الخطوب عاشا لزاما

هذه محاولات للمصالحة بين الفريقين لقطع الطريق على مزيد من تفاقم المشكلة وقد راحت هذه الصيحات العاملة وسط تضارب المصالح المـــادية ومؤامرات الاحتلال للوقيعة وأدى تفاقم النزاع إلى نتيجتين خطيرتين :

أولا : نتيجة سلبية تتمثل فى نزوع الحركة الوطنية المصرية بعيداً عن النزاع العربى .

ثانياً : نتيجة إيجابية تتمثل فى ثورية الطبقة المثقفة المصرية على الاحتلال باعتباره مسئولا عن استمرار هذا الموقف .

وفى المراحل الأخيرة من الاحتلال ثم طوال فترة الحماية نزل الانجليز كقوة أخرى لمنافسة المصريين المثقفين فى احتلال أجهزة الدولة وهى العملية التى أطلق عليها فى حينها (نجلزة الإدارة المصرية) وكانت قد أخذت فى التفاقم بعد أن اطمأن الاحتلال إلى مركزه الدولى منذ ١٩٠٤م فبعد هذا العام تضاعف عدد الموظفين الانجليز فى مراكز الدولة وقام الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر بفتح مكتب وأتم فى لندن لتوظيف البريطانيين فى الحكومة المصرية وزادت هذه الظاهرة تفاقماً منذ ١٩١٤م بعد إعلان الحماية وحين أصبحت مصر مركزاً من مراكز الحرب العالمية الأولى — وتجمع المصادر التاريخية بما فيها البريطانية على أنه خلال هذه الفترة تسربت إلى أجهزة الدولة المصرية أسوأ العناصر البريطانية وأقلها كفاءة — كما يقدر الجود فى كتابه (مصر عند مفرق الطرق) عدد الموظفين البريطانيين فى مصر سنة ١٩١٤م بما يقرب من ١٦٠٠ بينما لم يزد عددهم فى أيام كرومر على ١٥٠

والدارس لمقدمات ثورة ١٩١٩م يحس بهذه القضية كعامل أساسى عند المثقفين المصريين ففى المدة ما بين ١٦ أغسطس سنة ١٩١٨م وأول سبتمبر سنة ١٩١٨م أى فى حوالى نصف شهر تقدم للمكتب المصرى فى لندن ١٣٣ شاباً انجليزياً من راغبى التوظف فى مصر ونجحوا جميعا ووفد هذا العدد على مصر حتى اضطرت الحكومة المصرية إلى إيجاد أقسام جديدة فى مصالحها لاستيفاء هذا العدد — وقد نشر الأستاذ فكرى أباظة فى ذلك الحين (الأهرام ٥ ديسمبر ١٩١٩م) مقالا عبر فيه عن مخاوف طبقة المثقفين المصريين فقال (وفد علينا هذين اليومين جيش جرار من شبان الانجليز زاحمنا فى أصغر وظائف مصرنا العزيزة وصارت حكومتنا مع الوافدين على النصف الثانى من المبدأ المشهور :

أحراراً فى بلادنا كرماء لضيوفنا فألحقتهم بالوظائف الفنية وغير الفنية وترتب على هذا خروج عدد كبير من الموظفين المصريين فالتجأوا للمحاكم طالبين العدل والإنصاف وكان دفاع الحكومة ولايزال ملخصا فى كلمتين رفتناه للاستغناء ولو أنصفت لقالت، رفتناه للاستبدال) .

وإبان وجود لجنة ملنر فى مصر ١٩٢٠م طلبت من كل وزارة بياناً بتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها إلى بعض فى سنوات ١٩٠٥ — ١٩١٠ — ١٩١٤ — ١٩٢٠م واتضح للجنة أن المصريين يشغلون من المناصب الصغيرة نحو ثلثيها وينخفض نصيبهم إلى الثلث فى المناصب المتوسطة والرواتب أما الوظائف الكبيرة فكان نصيب المصريين فيها لايبلغ الربع .

إذاً مسألة احتلال العناصر غير المصرية : التركية والشركسية والأرمنية أولا ثم الشامية ثانياً ثم الانجليز ثالثاً مناصب الدولة كان عاملا أساسياً فى ثورة طبقة المثقفين المصريين .

٣ — وثمة عامل ثالث كان له أثره فى تفاقم هذه الثورية عند المثقفين المصريين فى هذه المرحلة ألا وهو سياسة الاحتلال البريطانى فى التعليم . ومن الطبيعى أن تكون مسألة التعليم فى طليعة المسائل التى تهم طبقة المثقفين . فقد عمد الاحتلال الى سياسة التقتير فى التعليم على المصريين فأغلق عدداً كبيراً من المدارس حتى بلغ عدد المدارس الثانوية فى مصر إبان فترة الحماية أربعة فقط بينما كان عددها خمسة وعشرين قبل الاحتلال مباشرة وضيق نطاق البعثات إلى أوربا فبلغ عددها فى سنة ١٩٠٥م اثنتين فقط . كما تدهورت ميزانية التعليم حتى وصلت فى عام ١٨٨٨م إلى سبعين ألف جنيه فقط . حقيقة لقــد اهتم الاحتلال بتعليم الكتاتيب ولكنه حارب فى ضراوة التعليم العام والتعليم العالى بصفة خاصة . ولم يكن ذلك نتيجة لعزوف المصريين عن التعليم (إراحة لعقولهم عن التفكير) كما يقول كرومر فسياسة الاحتلال فى إغلاق المدارس

والتقتير على المصريين في التعليم لم تحل دون انتشاره ، فبينما لم يزد عدد المدارس الثانوية في عام ١٩١٤م عن أربعة في بلد يزيد عدد سكانه على ٩ ملايين نسمة كانت هناك ٧٣٩ مدرسة خاصة يتعلم فيها ٩٩ ألف طالب بينما بلغت مدارس الارساليات التبشيرية ٣٢٨ تضم ٤٨ ألف طالب

ولعل من أخطر الخطوات التي أقدم عليها الاحتلال في هذا الصدد كان الغاؤه للمجانية في التعليم ولقد أورد عباس محمود العقاد في كتابه « سعد زغلول» قصة الأزمة الوزارية التي حدثت في عام ١٩٠٧ م حين حاول سعد منح أحد الطلبة النبهاء المجانية في احدى المدارس الابتدائية وهي أزمة كادت أن تؤدي بسعد كناظر للمعارف .

إن موضوع سياسة الاحتلال التعليمية موضوع واسع حافل بكل مايدين الاحتلال انما الأهمية التي يجب أن تبرز في هذا المجال هي أن التعليم بالنسبة للمثقفين المصريين كان معركة من معارك الحركة الوطنية اتخذت أشكالا مختلفة فالى جانب مسألة التوسع في التعليم مجانيته هناك كانت مشكله التعليم باللغـــة العربية التي خاضها الحزب الوطني ضد الاحتلال بكل فخر واعزاز . على هذا كانت مسألة التعليم تشكل جانباً من معركة المثقفين المصريين ضد الاحتلال وفي هذا الاطار نستطيع أن نفهم ونقوم جهود الحزب الوطني في فتح مدارس أهلية وليلية لتثقيف الطبقات الفقيرة بصفةخاصة وفي هذا الاطار أيضاً نستطيع أن نقوم معارك سعد زغلول حين كان ناظرا المعارف مع دنلوب المستشار البريطاني في هذه الوزارة فهذه المعارك يجب أن تقوم لاعلى أنها موقف الوزير المعتز بكرامته أمام مستشار بريطاني مستبد ولكن باعتبارها معركة وطنية حقيقيــة .

هذه بصفة عامة هي العوامل التي جعلت من المثقفين في مصر طبقة ثورية ضد الاحتلال نعود فنلخصها في النقاط التالية :

أولا ـ كونها طبقة جديدة على تركيب المجتمع المصرى وتمثيلها لثقافة أكثر تطوراً من الثقافة القديمة :

ثانياً ـ حرمانها من وظائف الدولة حين شغلت هذه الوظائف عناصر غير مصرية .

ثالثاً ـ سياسة الاحتلال فى تضييق التعليم عامة على المصريين .

٤ ـ فهل حقيقة أن الفكر الذى يقف وراء المثقفين المصريين الجدد كان من شأنه أن يؤجج هذه الثورة التى خلقتها عوامل مادية ومصالح اقتصادية ؟ .

إن الفكر السياسى منذ مطالع القرن التاسع عشر كان يسير فى خطين متوازيين : الفكرة القومية الليبرالية والفكرة الاسلامية ـ ووجدت الفكرة القومية الليبرالية تعبيراً عنه رواد هذه المدرسة الجديدة وفى مقدمتهم رفاعة الطهطاوى بينما ظلت الفكرة الاسلامية جامدة متحجرة داخل المدرسة الأزهرية حتى بدأت تتطور بتيار جديد تجديدى من صميم أصول الإسلام ـ عند الأفغانى وتلامذته . وعند الشيخ محمد عبده تشعر بأن الخطين على لقاء يكاد يكون تاما ـ إنما بعد محمد عبده ، يعود الخط الإسلامى التجديدى إلى الابتعاد عن الخط القومى الليبرالى ـ وهذا واضح تماما فى رشيد رضا والمناريين (نسبة إلى مجلة المنار المعبرة عن هذا الاتجاه) وتجد التيار القومى الليبرالى ممثلا فى مصطفى كامل الذى كان أكثر التصاقاً بالعمل الثورى وحركة الجماهير بينما كان لطفى السيد أقرب إلى الفكر وأكثر بعداً عن حركة الجماهير . وعلى كل حال فبعد محمد عبده ينزوى التيار الاسلامى المتجدد ويصعد التيار القومى الليبرالى وهكذا ولدت ثورة ١٩١٩م فى رحم الفكرة الليبرالية وهكذا ، نستطيع مع رفع الثورة انشاء وحدة عنصرى الأمة بعد ماحدث من انقسام غذاه الاحتلال بين المسلمين والأقباط فى مصر .

إنما كان يؤخذ على التيار الفوقى الليبرالى أنه لم يلتحم بالتيارات الاشتراكية العالمية التى اجتاحت أوروبا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين — لقد ذكرنا أن التيار القومى الليبرالى كان يمثله كل من مصطفى كامل ولطفى السيد ولقد أتيح للحزب الوطنى على أيام محمد فريد أن يحتك بالتيارات الإشتراكية العالمية فاشترك فى مؤتمرات السلام المعادية للاستعمار التى تبنتها الأحزاب الاشتراكية فى أوربا — وكان من الممكن أن يتمخض كل هذا عن تطور فى الفكر القومى الليبرالى عند الحزب الوطنى لولا أن تيار محمد فريد كان قد أجهض على يد الاحتلال وفى ظروف الحرب العالمية الأولى وبقى التيار القومى الليبرالى ممثلا فى لطفى السيد بشكله التقليدى كما عرفته أوربا منذ الثورة الفرنسية بعيدا عن أى تأثر بالتيارات الاشتراكية — وهذا التيار الليبرالى المحافظ أو التقليدى هو الذى سيطر على الفكر السياسى لقيادة ثورة ١٩١٩ .

٥ — ولكن المثقفين فى ثورة ١٩١٩ كانوا موزعين بين ثلاثة أجنحة : أصحاب المهن الحرة ، والطلبة ، والموظفين — وأصحاب المهن الحرة كانوا من أخطر العناصر الثورية فى ١٩١٩م فكانت مكاتب المحامين خلايا للثورة — أما بالنسبة للطلبة فهم جنود الحركة الوطنية — ويلاحظ بعض المؤرخين أن الطلبة المصريين لعبوا فى الحياة السياسية المصرية دوراً يفوق الدور الذى لعبه الطلبة فى روسيا أو الصين إبان الكفاح الديمقراطى والوطنى هناك . وفى مصر كانت المدارس تشكل تجمعات جماهيرية تنتمى فى ظروف ١٩١٩م إلى الطبقة المتوسطة وذلك أمر طبيعى بسبب سياسة الاحتلال فى التعليم وباستثناء الأزهر لا نجد إلا الطبقة المتوسطة أو المتوسطة العليا فى المدارس العليا .

وكان الطلبة فى مصر عند قيام ثورة ١٩١٩م يتميزون عن غيرهم من الطبقات مثل العمال والفلاحين بأن لهم خبرة سابقة فى ممارسة الكفاح الوطنى فكانوا سداه ولحمة الحزب الوطنى واشتد نشاطهم حين أنشأوا نادى المدارس العليا عام ١٩٠٥م

الذى كان من أخطر مراكز الانفجار الثورى — ولعل نادى المدارس العليا كان الجهاز التنظيمى الجماهيرى الذى ـ استطاعت ثورة ١٩١٩ م أن تعمل به حتى تحركت بقية الطبقات .

وحينما بدأت ثورة ١٩١٩م فى التعثر أخذ الفلاحون والعمال فى الخروج من الثورة كقوة فعالة ولم يبق فى مجال الكفاح السياسى سوى الطلبة فلم يعد على المسرح السياسى كقوة فعالة لها وزنها فى الموقف سوى الطلبة (وتحرك العمال فى سنة ١٩٣٠م يرجع فى تقديرنا إلى الأزمة الاقتصادية العالمية) لذلك لم يكن غريبا كما تصور بعض المراقبين للتطور السياسى فى مصر أن الطلبة كانوا يسقطون الوزارات ـ أن هذه الظاهرة ترجع إلى أنهم كانوا وحدهم فى العمل السياسى بعد تعثر الثورة .

أما موقف الموظفين فى الثورة ففى حاجة إلى دراسة ، فالملاحظ انهم دخلوا المعركة متأخرين بالمقارنة ببقية الطوائف وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى وضعهم الاقتصادى . ومع ذلك فلا شك أن دورهم فى الثورة كان يشكل شبحا مخيفا للسلطات البريطانية فلقد أسقط إضرابهم وزارة رشدى الرابعة وكان استمرارهم فى الاضراب يعنى أن جهاز الدولة قد إنتقل من سيطرة السلطات البريطانية إلى معسكر الثورة وهى مسألة أفزعت الانجليز إلى أبعد الحدود أضعاف ما كان يفزعهم طبعاً مقتل جندى أو موظف بريطانى .

إنما يلاحظ أن ثورية الموظفين كانت محدودة للغاية فالاضراب الثانى للموظفين انتهى حين وجه إليهم اللنبى إنذاره بالفصل كما لم يعودوا إلى الاضراب بعد ذلك نتيجة لما اقترفه محمد سعيد فى وزارة رشدى الرابعة على الموظفين من علاوات ودرجات ونحن نذكر حين فوتح وليم مكرم عبيد للسفر إلى أمريكا للدعاية للقضية المصرية اشتراطه منحه معاش سنتين من جانب الوفد ـ إن هذا لا ينتقص من وطنية مكرم عبيد ولكن من ثوريته وهو عن كل حال يكشف

عن وضعه الطبقى والاقتصادى ـ ومن المسائل التى لها دلالتها أن إضراب الموظفين حدث بعد أن كانوا يتسلمون مرتباتهم أول الشهر .

وهكذا حين بدأ تعثر الثورة خرج الموظفون بسرعة ثم تحول أصحاب المهن الحرة إلى أصحاب مطالب يطمعون فى مناصب الوزارة والبرلمان وبقى العنصر الأخير والثالث وهو الطلبة .

إن الثـــورة لم تستطع أن تحقق شيئاً مباشراً للعمال والفلاحين ولكن الأوضاع بعد تصريح فبراير سنة ١٩٢٢م مكنت الوزارات المصرية المتعاقبة من تمصير الإدارة المصرية تدريجياً ولا سيما وزارة « سعد فى ١٩٢٤م » وكان ذلك لصالح المثقفين المصريين ثم مكنت هذه الأوضاع الحكومات المصرية منذ ١٩٢٤م من التوسع فى التعليم فزاد عدد الطلبة فى المدارس سنة ١٩٢٤ م إلى ٣٢٠ ألف ، ثم إلى ما يقرب من ٩٠٠ ألف فى سنة ١٩٣٣ م ، كما زادت ميزانية التعليم بالنسبة إلى الميزانية العامة من ٤٪ فى سنة ١٩١٩ م إلى ٢٠٪ قبيل الحرب العالمية الثانية وكان هـــذا مكسبا أيضاً للمثقفين المصريين ـ هكذا كانت طبقة المثقفين فى طليعة الطبقات التى خرجت بمكاسب واضحة من الثورة .

* * *

(ب) العمال وثورة ١٩١٩

١ ـ والطبقة العاملة المصرية كعنصر أساسى فى التركيب الرأسمالى للمجتمع وقوة من قوى التناقض داخله تعتبر من القوى الاجتماعية الجديدة فى مصر ـ فالطبقة العاملة المصرية من نتاج التحول الرأسمالى الذى طرأ على المجتمع المصرى طوال القرن التاسع عشر ـ وقبل ذلك كان العمال ممثلين فى الطوائف الحرفية التى

تعتبر من خصائص المجتمع الاقطاعى فى المدن ـ كما كانت هـذه الطوائف من أشد طبقات المجتمع الاقطاعى ثورية ليس فى مصر وحدها بل فى العالم العربى كله ـ فهى التى أعطت مجتمع المدينة خلال العصور الوسطى تلك الحيوية التى تميزت بها وكثير من الحركات الثورية السياسية والدينية فى المجتمع الإسلامى ترجع بالذات إلى الطوائف الحرفية فى المدن .

وتعرضت الطوائف الحرفية لضربات متعددة على يد احتكار محمد على أولا ثم نتيجة لدخول البضائع الأجنبية ورأس المال الأجنبى طوال القرن التاسع عشر — ويتخذ المؤرخون عام ١٨٩٠ م بمثابة التاريخ الرسمى لانحلال النقابات الحرفية لأنه العام الذى صدر فيه القانون «المقرر لحرية العمل والصناعة» فقضى بذلك على الطوائف نهائياً .

غير أن تصفية نظام الطوائف كنظام مركزى فى الكيان الإقتصادى جاءت لتزيح من الطريق عقبة أمام الاستثمارات الرأسمالية الواسعة التى تعتبر بحق السبب فى ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة — وقد أوضحنا كيف تدفق رأس المال الأجنبى بشكل ملحوظ بعد ١٩٠٤ م، على نحو أدى إلى وجود صناعات واستثمارات معينة أخصها : شركات السجاير والسكر وحلج القطن والترام والغاز وهليوبوليس فضلا عن بعض المشروعات حكومية هامة أخصها السكك الحديدية. ونتيجة لذلك ازداد تدريجيا عدد العمال المشتغلين بتلك المشروعات وشعروا بأنهم يكونون طبقة كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة وأن الفوارق بينهم وبين أرباب أعمالهم تزداد اتساعا كلما ازدادت المشروعات حجما وقوة . وهكذا وجدت الظروف الموضوعية فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والأولى من القرن العشرين لخلق الحركة العمالية المصرية — وليس هذا مجال الحديث عن تاريخ الحركة العمالية فى مرحلتها الأولى أى قبل ثورة ١٩١٩ م فقد كتب المحامى الفرنسى جان فاليه بعد دراسة قام بها بنفسه عن طريق الإتصال المباشر بالعمال وأصحاب الأعمال بحثاً نشره فى ١٩١١م تحت عنوان (دراسة في أحوال العمال المصريين) وهو المرجع الأساسى

فى تاريخ الحركة العمالية المصرية فى مرحلتها الأولى التى تمتد حتى الحرب العالمية الأولى - لكن هناك حقائق أساسية مستمدة من دراسة فاليه لابد من ذكرها فى مقدمتها :

(١) أحوال العمال فى هذه المرحلة كانت على درجة من السوء والبشاعة تفوق ما كان عليه حال العمال فى أوربا عند حدوث الثورة الصناعية فى أوائل القرن التاسع عشر . وجان فاليه يتحدث بإفاضة وتفصيل عن هذه الأحوال . ومن هذه الحقائق أيضا أن أول محاولة لتأليف نقابة للعمال فى مصر كانت فى عام ١٨٩٩ م على يد عمال السجاير بالقاهرة حين أضرب هؤلاء العمال فى ذلك العام يطالبون برفع أجورهم فلما نجح الاضراب فى تحقيق أغراضه اتجه تفكيرهم إلى تأليف نقابة وظلوا يكافحون من أجل ذلك فى عام ١٩٠٨ م من تأليف نقابة عمال السجاير وبعد ذلك تأليف عدة نقابات حتى بلغ عددها تسعا فى عام ١٩١٠ م تضم ثلاثة آلاف عامل — وفى ١٩٠٩م صدر قانون رقم ١٩ يقضى بتحريم إستخدام الأطفال الأقل من تسع سنوات فى محالج القطن — وهكذا كانت المكاسب للطبقة العاملة المصرية فى هذه المرحلة الأولى من تاريخها على وجه التحديد : بداية تأليف النقابات العمالية وقانون ١٩٠٩ م .

(٢) فما هى التيارات المحركة للحركة العمالية فى مصر فى ذلك الوقت — كان هناك تياران يعملان فى حدود التناقض الطبقى بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال: تيار الحزب الوطنى من ناحية والتيار الاشتراكى من ناحية أخرى — وهنا مسألة هامة وهى أن الحزب الوطنى بنشاطه النقابى والعمالى يؤخذ ويصور عادة على أنه نشاط تعاونى وعلى أن نقاباته نقابات تعاونية . والواقع أن هذا غير صحيح — فالنقابة الأساسية التى كان الحزب الوطنى يباشر نشاطه من خلالها كانت (نقابة عمال الصنائع اليدوية) — هذه النقابة تبين من لائحتها أنها نقابة تعاونية — ولكن الحقيقة أن نشاطها لم يكن يوحى بذلك وقد فطن الدكتور حسين خلاف فى كتابه (نقابات العمال فى مصر) الى ذلك فيقول عنها (كانت

أغراض النقابة أغراضا تعاونية حرفية فلم تكن من مقاصدها على الأقل طبقا لنصوص تلك اللائحة المدافعة عن مصالح العمال إزاء أرباب الأعمال على نحو ما تفعل النقابات العمالية الحقة — لكن الظاهر أن نقابة عمال الصنائع كانت تعمل سراً لهذا الغرض ويستدل على ذلك بالصلة بين نشاطها وبين الاضراب الكبير الذى أعلنـه بعض أعضائها من عمال السكة الحديد بالقاهرة فى أكتوبر سنة ١٩١٠ م). — هذا مافطن إليه الدكتور حسين خلاف والحقيقة أن ثمة شواهد أخرى تؤيد هذا الكلام، منها الخطاب الذى ألقاه الزعيم محمد فريد فى الجمعية العمومية للحزب الوطنى عام ١٩١٠ م حول سياسة الحزب الاجتماعية ففى هذا الخطاب دعا محمد فريد إلى تأليف نقابات زراعية تكون مسئوليتها (تخفيف الضرائب عن الأطيان وتحسين حال الفلاح والدفاع عن حقوقه أمام الملاك الذين يزيدون عليه الإيجارات بمناسبة وبغير مناسبة وأمام المرابين الذين يأخذون منه ما يبقى لهم من جشع الملاك وظلم الحكومة) كما دافع عن حقوق العمال (مثلا قانون يلزم المقاول بدفع تعويض لمن يموت شهيد عمله أو يفقد أحد أعضائه فيصبح عديم الكسب) وهكذا نرى أن موقف الحزب الوطنى من قضية العمال يحمل فى باطنه فكرة الصراع الطبقى .

أما التيار الآخر فهو التيار الاشتراكى وكانت تحركه عناصر أجنبية — ولا بد من تفسير لظاهرة وجود عناصر أجنبية — ولا بد من تفسير لظاهرة وجود عناصر أجنبية فى قيادة تنظيم الطبقة العاملة المصرية فى ذلك الوقت ذلك أن نقابة عمال المصانع اليدوية التى كان الحزب الوطنى يسيطر عليها كانت مصرية بحتة نقول ذلك لأن الكثير من الصناعات كان فيها أجانب من يونانيين أو إيطاليين وهو وضع راجع إلى عدم خبرة العمال المصريين ببعض الصناعات التى تحتاج إلى مهارة فنية خاصة لم تكن قد توفرت بعد فى العمال المصريين كما يرجع من ناحية أخرى إلى وضع هاتين الجاليتين بالذات: اليونانية والإيطالية فى مصر فهما يمثلان على الأكثر الطبقة العمالية والبورجوازية الصغيرة بعكس الجاليات

الأوربية الأخرى . لهذا لم يكن من الممكن تجنب وجود قيادات أجنبية فى الحركة العمالية فى مصر فى ذلك الوقت خصوصاً بالنسبة لهذا القطاع الكبير من العمال الأجانب وكان من الطبيعى أن تكون هذه التيارات متأثرة بشكل أو آخر بالتيارات الاشتراكية العمالية ويدور هذا النوع الثانى من النشاط النقابى حول عناصر تتبنى الفكر الاشتراكى أما تيار الحزب الوطنى فصفى فى عهد كتشنر وفى ظروف الحرب العالمية الأولى وهكذا حين أشرفت الحرب العالمية الأولى على الانتهاء لم يكن هناك سوى التيار الاشتراكى وهؤلاء الأجانب - ولكن عاملين من جراء الحرب العالمية الأولى ساعدا كثيرا على تحرك العمال الوطنيين فى نشاط واسع النطاق الأول أن العمال الأجانب اضطـــروا أثناء الحرب العالمية الأولى إلى مغادرة مصر فصار العمال الوطنيون أغلبية كبرى فى الدوائر العاملة أى اختفت قاعدة التيار الاشتراكى الأجنبى وبقيت قيادته — والعامل الآخر يتمثل فيما سببته ظروف الحرب العالمية من إرتفاع فى أسعار الحاجيات ولاسيما السلع الاستهلاكية على نحو أضر ضرراً بالغاً بالطبقات العاملة والبورجوازيه الصغيرة فى مصر . لذلك كان تجدد النشاط العمالى بعد الحرب العالمية يمثل ارهاصة من ارهاصات ثورة ١٩١٩ م ، فبعد انتهاء الحرب مباشرة حدث أكبر اضراب عمالى فى تاريخ مصر اشتركت فيه طوائف عمالية متعددة كادت أن تهدد الحياة الاقتصادية فى مصر بالتوقف ثم حدث انفجار ثورة ١٩١٩ م، وفى أحضان هذا المد الثورى تم تأليف عدد كبير من النقابات يقدرها لأكبر فى كتابه (الشيوعية والقومية فى الشرق الأوسط) استنادا إلى الاحصاءات الرسمية — فى الفترة مابين ١٩١٨ و ١٩٢١م ، بنحو ٣٨ نقابة فى القاهرة و ٢٣ نقابة فى الاسكندرية و ١٨ فى منطقة القنال .

وكانت العناصر الاشتراكية وراء الاضراب الكبير عقب الحرب العالمية الأولى كما كان من الواضح أنها استطاعت أن تسيطر على عدد كبير من النقابات ولاسيما نقابة (عمال الاضاءة) ثم أتاحت ظروف الانفجار الوطني الفرصة

لهذه العناصر لمزيد من النشاط فى الحركة العمالية فبصماتها واضحة جداً فى تأليف النقابات وفى الإضرابات التى لم تنقطع خلال عام ١٩١٩م، على نحو دفع الصحف الانجليزية والمصادر الانجليزية بصفة عامة إلى إتهام الحركة العمالية فى مصر « بالبلشفية » . عندئذ أسرع الوفد ليقطع الطريق عن جماعة الاشتراكيين بادماج الحركة العمالية فى الحزب الوطنى العام . ونجح عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية للوفد ـ الذى تولى أمر تعبئة العامة فى الحركة الوطنية نجاحاً كبيراً إنما يبدو أن سيطرة الوفد كانت قاصرة على نقابات القاهرة بينما بقى الاشتراكيون الأجانب وأخصهم جوزيف روزنتال ـ يعملون على توسيع قاعدة نشاطهم فى الاسكندرية حتى تمكنوا فى ١٩٢١م، من تأسيس إتحاد النقابات بعدد لا يتجاوز ثلاثة آلاف عامل وكان مركزه الاسكندرية وكانت الخطوة التالية التى أقدم عليها روزنتال وجماعة من الأجانب الاتصال بعناصر من المثقفين المصريين من أصحاب الميول الاشتراكية لتأسيس الحزب الاشتراكى المصرى ولكن الحزب الاشتراكى سرعان ما تعرض للانقسام فقد كانت هناك جماعة من المعتدلين يؤمنون بالاشتراكية الفابية على رأسهم سلامة موسى وكانت هذه الجماعة تنادى بتوسيع قاعدة الحزب حتى تشمل الطبقة المتوسطة من الأغنياء فلا تقتصر على الطبقة العاملة بينما كان فريق آخر يرى أن كل قيادة الحركة الاشتراكية عمالية أساساً .

وكانت شعبة الحزب فى الإسكندرية فى ثورة التمرد على قيادة الحزب المعتدلة وسرعان ما اجتمعت واتخذت قراراً بنقل مقر الحزب إلى الاسكندرية وفصل الأعضاء المعتدلين وحين عقد المؤتمر الرابع للدولية الشيوعية (الكومنترون) فى موسكو أرسل الحزب الاشتراكى المصرى محمود حسن العرابى من الاتحاد السوفيتى ليبلغ الحزب أن اللجنة المركزية الدولية الثالثة اشترطت لقبول الحزب المصرى ثلاثة شروط هى :

(١) فصل روزنتال من الحزب الذى أتهم من جانبها بالميول الفوضوية .

(٢) تغيير اسم الحزب من الاشتراكى إلى الشيوعي المصري .

(٣) إعداد برنامج للفلاحين المصريين .

وقد قبل الحزب المصرى الاشتراكى كل هذه الشروط وتلقب الحزب الشيوعى ولكن مسلك الحزب من الناحية العملية يتمكن أن يتهم باليسارية المراهقة ويبدو أن اهتمامه الملح لإيجاد قاعدة للحزب فى دوائر العمال هو الذى عرضه لهذه اليسارية فانعزل عن المجرى الأساسى فى ثورة ١٩١٩م،وهو مجرى التحرر الوطنى - ولقد كان من اللازم أن يلتحم الحزب فعلا وبشكل مباشر بالحركة الوطنية وبالوفد - لو حدث هذا لكان من الممكن أن يتألف داخل الحركة الوطنية تيار اشتراكى لا أن تظل قيادة الحركة الوطنية تضم مجموعة من العمد والعصبيات الريفية — ثم لاشك فى أن الحزب الشيوعى المصرى بقصر نشاطه على العمال لم تتسع قياداته لعناصر المثقفين والفلاحين التى كانت وحدها تستطيع أن تمنح الحزب فاعلية أكثر وارتباطاً أوسع بالجماهير العريضة .

ولا حاجة بنا إلى الخوض فى تاريخ الحزب منذ تأسيسه فى ١٩٢٢ م ، حتى وجهت اليه وزارة سعد زغلول فى أوائل ١٩٢٤م ضربة قاصمة بمحاكمة أعضائه وحلت إتحاد نقاباته كل هذا قصة معروفة وهى دليل على المراهقة اليسارية من جانب الحزب الشيوعى من ناحية وعلى افتقار حزب الوفد إلى الثورة الكافية ورفضه لكل مضمون اجتماعى للحركة الوطنية(*).

٣ — وفى مارس عام ١٩٢٤ م ، بدأ الوفد يعمل على تأليف إتحاد نقابات جديدة للعمال والتوقيت واضح بين سعى الوفد لذلك فى مارس وبين حزب اتحاد نقابات العمال فى الإسكندرية فى فبراير الذى كان يسيطر عليه الحزب

(*) حول هذا الموضوع على الطالب أن يقرأ مقال الدكتور أنيس عن (حزب العمال البريطانى وثورة ١٩١٩ م) فى مجلة الهلال الشهرية عدد سبتمبر أو أكتوبر ١٩٦٤ م .

الشيوعى والتوقيت دليل على أن الوفد شاء أن يفرض وصاية البورجوازية على الحركة العمالية .

لقد ضربت وزارة سعد إتحاد النقابات القديم وكأنها لم تعترف قانوناً بالاتحاد الجديد ولا حتى بالنقابات العمالية فالوفد قد شغل بالمسألة السياسية وحدها فارتكب خطأ مشابها للخطأ الذى وقع فيه الحزب الشيوعى المصرى حين شغل فقط بقضية العمال بعيداً عن المسألة الوطنية ، ويطول الحديث عما حدث للحركة العمالية بعد ذلك من مزايدات ومضاربات بين الأحزاب بل وحتى بين أفراد أسرة محمد على ، على نحو أدى إلى تمزيق الحركة العمالية تمزيقا تاما ولكن يكفى أن نذكر أن القانون الوحيد الذى خرج به العمال من ثورة ١٩١٩م كان قانون (لجنة التوفيق) بين العمال وأصحاب الأعمال وهو لم يصدر حتى فى عهد وزارة سعد زغلول بل صدر فى أغسطس ١٩١٩م — وكانت لجنة التوفيق لاتملك سلطة الإلزام بل هى تقدم المشورة فقط كما كانت اتجاهاتها وآراؤها أقرب فى الحقيقة الى إتجاهات ومصالح أصحاب الأعمال وأن القانون الخاص بلجنة التوفيق كان الشىء الوحيد الذى عاشت عليه الطبقة العاملة فى مصر على ضفاف وادى النيل حتى الحرب العالمية الثانية .

ونخلص من هذا إلى أن الطبقة العاملة المصرية نشأت ونمت ابتداء من السنوات الأولى من القرن العشرين على النحو الرأسمالى الأجنبى وإنما لعبت دوراً فى ثورة ١٩١٩م ، وإن كانت لم تخرج بمكاسب على الإطلاق من هذه الثورة بل سرعان مافرضت البورجوازية المصرية وصايتها على الحركة العمالية.

* * *

الفلاحون وثورة ١٩١٩

إذا كانت طبقة المثقفين وطبقة العمال جديدين على الحياة الاجتماعية والسياسية فى مصر فان هذا لايمكن أن يقال بالنسبة لطبقة الفلاحين فهى طبقة قديمة فى تكوين المجتمع المصرى الزراعى قدم نشأة هذا المجتمع منذ آلاف السنين . وبتحول مصر من مجتمع إقطاعى إلى مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية طوال القرن التاسع عشر لم تتحسن أحوال الفلاحين المصريين فى كثير فظلت مظاهر الاقطاع وأساليبه فى حياة الريف حتى بعد الغاء الاقطاع من الناحية الفنية وآية ذلك ظاهرة هروب الفلاحين وتركهم لأرضهم نتيجة لنظام محمد على الاحتكارى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر أو جمعهم بالسخرة بالآلاف لحفر قناة السويس فى النصف الثانى من ذلك القرن كما لم تتغير العلاقات الإنتاجية أو الإجتماعية بين صاحب الأرض والفلاح تغييراً محسوساً هذا إلى جانب عبء الأزمة المالية التى سببتها ديون اسماعيل قد وقعت بثقلها على الفلاحين وحدهم . لذلك كان الفلاحون فى مصر طبقة ثائرة على الأوضاع السياسية والاجتماعية بصفة مستمرة كثوراتهم على الاحتلال الفرنسى فى مصر وثوراتهم ضد محمد على وابنه ابراهيم خصوصاً فى الصعيد كما اشترك الفلاحون فى الثورة العرابية ومن الثابت أن التبرعات والهبات من المحصولات الزراعية والماشية التى خاض بها الجيش العرابى الحرب ضد الانجليز كانت من صغار الملاك وفقراء الفلاحين وهم الذين بنوا الخنادق للجيش المصرى فى معارك كفر الدوار .

وحين نزل الاحتلال الانجليزى بمصر أخذ يتبنى ادعاء وكذبا سياسة العطف على الفلاحين (أصحاب الجلاليب الزرقاء) . والحق أن نجاح الإحتلال فى حل الأزمة المالية التى تسببها الإستعمار الانجليزى والفرنسى بالمشاركة مع الخديوية كان قد حسن من حال الفلاح كثيراً عما كانت عليه فى عصر اسماعيل ثم أن

اهتمام الاحتلال بشكل واضح بالمسألة الزراعية ليجعل من مصر مزرعة لمصانع القطن البريطانية ذلك الاهتمام الذى تمثل فى إنشاء شبكة كبيرة من المصارف والخزانات كل هذا كان من شأنه أن يخدع بعض قطاعات الفلاحين بالنسبة لنوايا الاحتلال نحوهم ورغم أن معدل التطور فى الملكية الزراعية فى عهد الاحتلال كان فى صالح الملكية الكبيرة وضد الملكيات الزراعيه الصغيرة إلا أن إلغاء السخرة وتخفيف وطأة الضرائب هذا إلى جانب الصراع بين العناصر التركية الارستقراطية التى عاشت تستبد بالفلاح المصرى وبين الطبقة الحاكمة الجديده ممثلة فى كبار الموظفين الانجليز أدعياء الديمقراطية الغربية الذين عمدوا إلى التقرب من الفلاح كل هذا جعل من الشعور بأن الاحتلال صديق لأصحاب الجلاليب الزرقاء وظل هذا الإعتقاد سائداً حتى حدثت حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦م، وفيها اكتشف الفلاح المصرى ضراوة الإحتلال وبشاعته وأنه لايضمر له خيراً ثم جاءت الحرب العالمية الأولى مؤكدة لهذه الحقيقة كما حدث فى الحرب من جمع الفلاحين بالقوة تحت اسم المتطوعين للخدمة فى الجيوش البريطانية ومن الاستيلاء على محصولات الفلاحين الزراعية وماشيتهم وهو ماعرف بالسلطة كل ذلك غير من نظرة الفلاح المصرى نحو الإحتلال تغييراً جذريا وأشعل ثورته إلى أبعد الحدود وقد يضاف إلى ذلك أن ارتفاع الأسعار بشكل عام إبان الحرب العالمية الأولى كانت تعانى منه الفلاحين مع العمال .

وقد اشترك الفلاحون فى المرحلة الأولى من الثورة (ثورة مارس ١٩١٩م) وهم الذين أكسبوا هذه المرحلة تلك الصبغة العنيفة التى اتسمت بها ثورة مارس وكانت خطة الفلاحين فى الثورة قطع الخطوط الحديدية لعزل مناطق القوات البريطانية بعضها عن بعض وقد كان من الممكن أن تنجح هذه الخطه لولا أن القوات البريطانية كانت ماتزال مركزة تركيزاً ثقيلا فى مصر منذ الحرب العالمية هذا إلى جانب أن حركات الفلاحين كانت تفتقر إلى قيادات عسكرية وسياسية محلية على صلة ببعضها الأمر الذى انتهى إلى فشل خطة الثورة، ومن ناحية أخرى

فإن قيادة الثورة كانت قد أخذتها الرهبة والدهشة من عنف ثورة الفلاحين وبدأت ترتعد من أن تتحول الثورة السياسية ضد الاحتلال إلى ثورة اجتماعية تجتاح كبار الملاك الزراعيين فى وجهها ولا يمكن تفسير قيام الحكومات المحلية أو المجالس الوطنية إلا بأنها محاولة للمحافظة على أوضاع الملكية الزراعية بعد أن فلت زمام الموقف من حكومة القاهرة وهكذا أدى إخماد ثورة الفلاحين وموقف قيادة الثورة أولا إلى خروج الفلاحين من الثورة بسرعة وثانياً كان لخروج الفلاحين أثره على مجرى الثورة كلها بحيث أضحت السمه الرئيسية للثوره بعد مارس هى السمة السلمية والتركيز فى المدن .

ومن المؤكد أن الفلاحين لم يكسبوا مثل العمال من ثوره ١٩١٩م، إذ بقيت مكاسب الثورة على ضآلتها محصورة فى الطبقة التى قادت الثـــورة وهى البورجوازية .

رابعاً : لماذا فشلت ثورة ١٩١٩ م :

من الخطأ القول بأن ثورة ١٩١٩ م ، فشلت على النحـو الذى فشلت فيـه الثورة العرابية فالثورة العرابية رغم أنها كانت ذخيرة ضخمة جداً فى كفاحنا الثورى إلا أنها انتهت فعلا بالفشل الـكامل ولم تستطع أن تفلت بمصر من قبضة الاستعمار الرأسمالى الغربى . حقيقة أن هذا فى ظروف النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان أمراً متعذراً تماماً لـكن هذه كانت نهاية الثورة العرابية على كل حال . ولم يكن هذا مصير ثورة ١٩١٩ م ، فلقد تمخضت الثورة عن بعض نتائج ذات الأهمية :

١ — استطاعت أن تلغى الحماية البريطانية سنة ١٩٢٩ م ، حقيقة أن إلغاء الحماية لم يؤد إلى الاستقلال الذى تطلع إليه المصريون بسبب التحفظات الأربع المصاحبة لإلغاء الحمـــاية فى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ م ، ومع هذا فإن إلغاء الحماية قد أتاح فرصة للرأسمالية المصرية للتنفس السياسى وتمصير وظائف الدولة

وفتح الباب أمام أبنائها الدخول كما أن مقاعد البرلمان والوزارات أتاحت لها فرصة المشاركة فى الحكم وبذلك اتسم موقف الرأسمالية المصرية بسبب هذه المشاركة بطابع المهادنة أو المساومة .

٢ — كما أدى هذا الحد من التنفس السياسى للرأسمالية المصرية إلى تأسيس بنك مصر كمؤسسة لتجمع الرأسمالية الوطنية فى مواجهة الاحتكارات الأجنبية وإن كان تطور بعض قطاعات من الرأسمالية المصرية فى الفترة مابين الحربين العالميتين سينتهى إلى ظهور الرأسمالية الاحتكارية المصرية الأمر الذى سيخرج الرأسمالية المصرية بصفة عامة خارج معسكر الثورة الوطنية الديموقراطية .

٣ — ولا بد أن يشار إلى اشتراك المرأة فى ثورة ١٩١٩م،باعتبارها علامة حاسمة فى تلك المرحلة للحركة التى بدأت فى السنوات الأولى من القرن العشرين ألا وهى حركة تحرير المرأة المصرية غير أن هذا التطور فى الحركة النسائية كان مشوباً بكثير من الشوائب لأن الحركة النسائية بدلا من أن تتطور تطوراً ثورياً حدث لها ماحدث للحركة العمالية وقد استخدمت الحركة النسائية فى مصر لخدمة القصر والأحزاب الرجعية كذلك عجزت الحركة النسائية المصرية بسبب طبيعة العناصر المسيطرة عليها من أن تتطور تطوراً ثورياً نضالياً فظلت تتسم بطابع الانحلال إلى حد كبير والابتعاد عن مجال العمل الوطنى السياسى وحصر نشاطها فى مجال الخدمة الاجتماعية ذات الطابع الإحسانى فتتميع حقيقة التناقضات الرئيسية بين الطبقات الشعبية والأرستقراطية المستغلة .

ويحق لنا فى هذه المرحلة أن نطرح السؤال الثانى لماذا تعثرت ثورة ١٩١٩م، وعجزت عن تحقيق ماقامت من أجله . أن ثورة ١٩١٩م،لم تكن ثورة اشتراكية هذا أمر مسلم به وليس من المعقول أن نفترض فيها ذلك وطبيعة قيادتها لا تؤهلها لهذا حتى ثورة التحرر الوطنى القائمة على فكرة التحالف بين الطبقات وهى الرأسمالية المصرية والمثقفون والعمال والفلاحون والتحالف بقيادة الرأسمالية ، ولقد خرج العمال والفلاحون دون مكاسب على الإطلاق من هذه

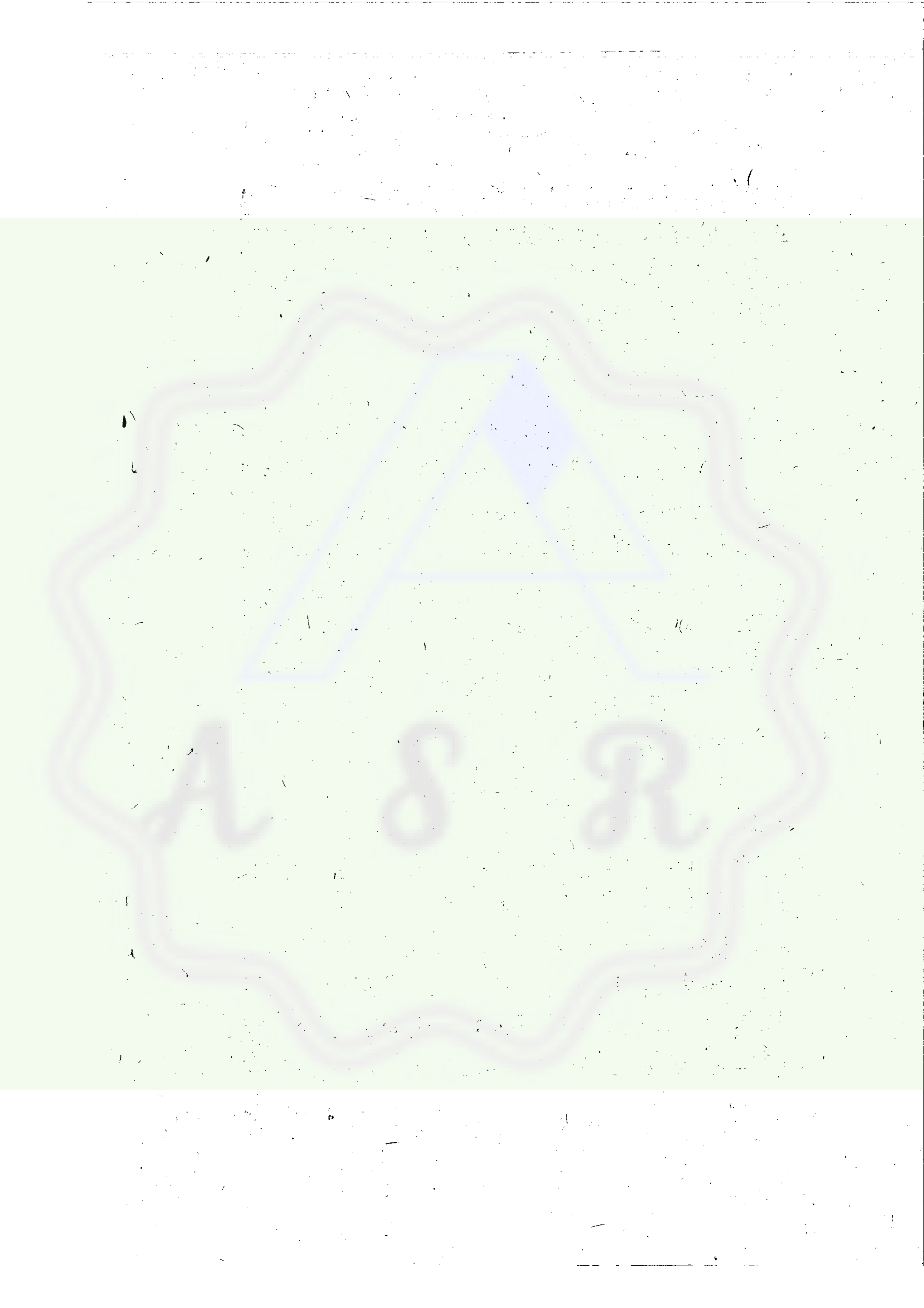
الثورة بل أنه من الواضح أن قيادة الثورة كانت حريصة على خروج هذين القطاعين من الثورة منذ البداية حتى لاتكتسب الثورة ذلك الطابع النضالى العنيف الذى اتخذته فى مارس أو حتى لا يكون هناك احتمال تحول الثورة كلها من ثورة سياسية واجتماعية معاً .

ولقد أثر خروج العمال والفلاحين على مسار الثورة كلها إذ جعل منها أو انتهى بها إلى حركة سياسية أسلوبها فى تحقيق الاستقلال أسلوب المساومة السياسية مع الاحتلال حقيقة أن هذا التحول الجذرى فى مجرى الثورة قد بدأ فى سنة ١٩٢٤م،ولكن تحول الثورة من ثورة إلى حركة سياسية مركزة فى المدن أسلوبها مظاهرات الطلبة وتجمعات المثقفين هذا كله لابد أن يحدد بخروج العمال والفلاحين من معسكر الثورة رغم إرادتهم .

كذلك من الأسباب التى أدت إلى تحول الثورة ضد الانجليز إلى حركة سياسية دستور ١٩٢٣م ، وما أدى إليه من نزاع بين الوفد وهو قيادة الحركة الوطنية من ناحية وبين الرأى من ناحية أخرى ودون شك كان لهذا الصراع دلالته البالغة لكن الوفد لم يرفع أبداً شعار إسقاط الرأى فلم يتطور هذا الصراع تطوراً ثورياً بل بقى فى إطار دستور ١٩٢٣م،الأمر الذى جعل الحركة الوطنية دائماً فى موقف الضعيف العاجز من حسم ذلك التناقض بين الحركة الوطنية والأسرة الحاكمة .

كذلك لابد من الإشارة إلى أن الموقف الدولى لم يكن بصفة عامة من شأنه أن يخدم الحركة الوطنية فى مصر أو غيرها من المستعمرات الآسيوية أو الأفريقية فالمعسكر الاستعمارى كان فى عنفوان قوته ، حقيقة لقد أدت ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧م،إلى ظهور الاتحاد السوفيتى الذى استطاع أن يقدم بعض المساعدات للحركات الوطنية فى البلاد القريبة منه مثل تركيا والصين وإيران ولكنه يسبب بعده عن مصر من ناحية ومشاكله الداخلية (حرب التدخل)

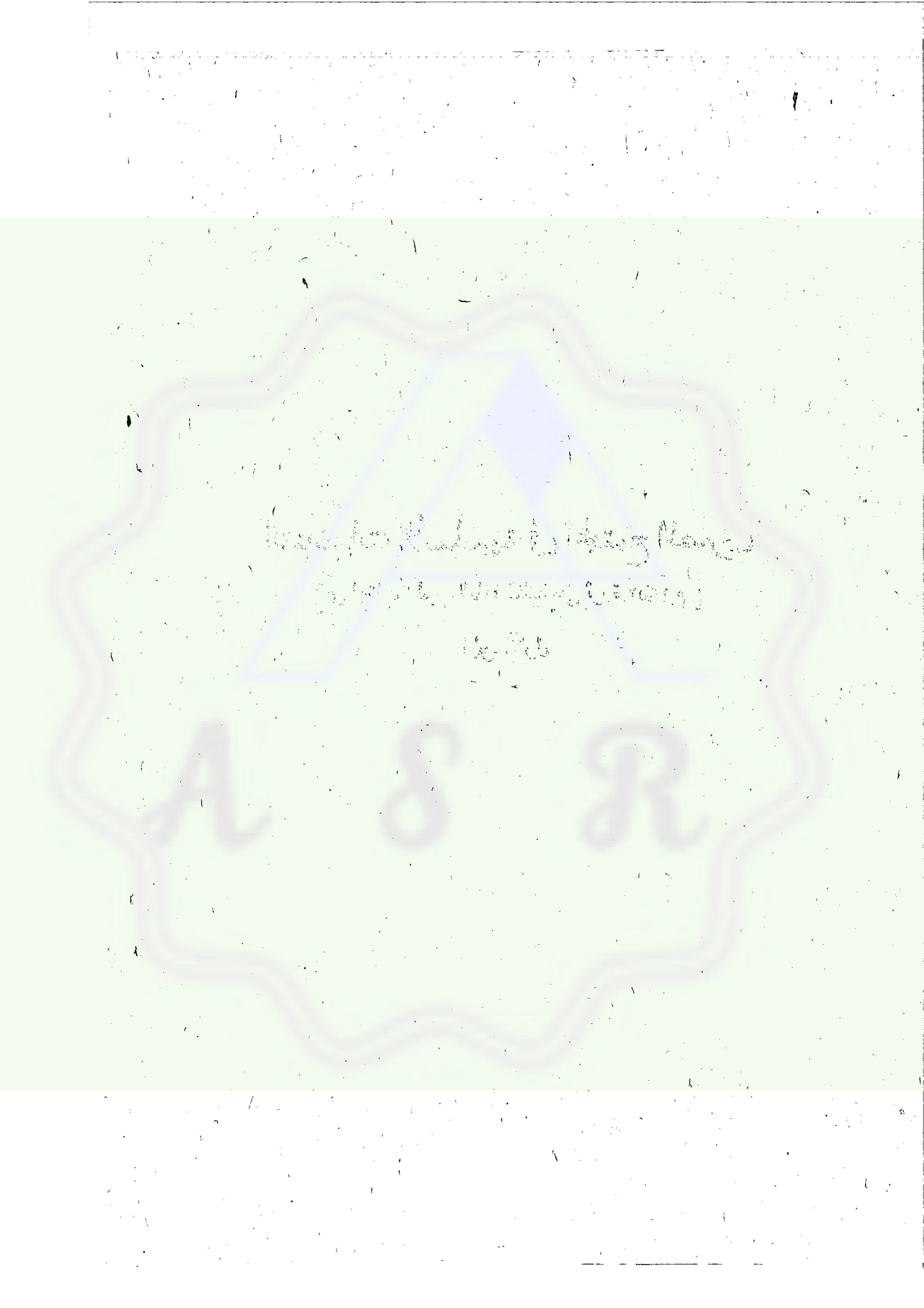
لم يتمكن من تقديم أية مساعدة للحركة الوطنية المصرية . وحتى إذا كان فى إمكانه ذلك فمن المشكوك فيه تماماً أن قيادة ثورة ١٩١٩ م، كانت على استعداد لتقبل هذه المساعدة فالوفد خلال عام ١٩١٩ م، كان يركز فى اعتماده دولياً على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ومن هنا جاء نشاط الوفد لدى الدوائر الأمريكية الرسمية وغير الرسمية (بعثة من محمد محمود فى أمريكا ونشاط مثل الوفد مستر بورا فى دوائر الكونجرس الأمريكى) فلما فشلت هذه المحاولات واعترفت الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر كان سعى الوفد إلى حل القضية المصرية فى إطار التفاهم المباشر والضيق مع انجلترا وحدها وذلك هو الخط السياسى الذى ظل الوفد يتبعه حتى وقع معاهدة سنة ١٩٣٦م، ولذلك يجب أن نعتبر معاهدة سنة ١٩٣٦م ، النتاج الطبيعى للخط الذى شاءت ثورة ١٩١٩م، أن تسير عليه بإلحاح وكان توقيع معاهدة ١٩٣٦ م ، مع العوامل التى أضعفت الوفد فبدأ نفوذه فى السيطرة على الحركة الوطنية يتدهور ولما كان الوفد يمثل بشكل رئيسى اتجاهاً ليبرالياً برجوازياً فإن معاهدة ١٩٣٦م،وتدهور نفوذ الوفد سيؤدى إلى ظهور تيارات سياسية فى أقصى اليمين ذات الاتجاه الفاشستى مؤيدة من الرأسمالية الاحتكارية وتيارات سياسيه فى أقصى اليسار ممثلة فى نشاط جماعات ماركسية متخبطة . ومنذ الحرب العالمية الثانية والحركة الوطنيه المصرية عبارة عن محصلة التفاؤل أو التناقض بين هذه الاتجاهات الثلاث السياسية والاجتماعية : التيار الليبرالى البرجوازى التقليدى ممثلا فى الوفد فى الوسط . وتيار فاشستى دينى ممثلا فى حركة الإخوان فى اليمين . وتيار يسارى فى أقصى اليسار ممثلا فى جماعات ماركسية . ولابد أن يجرنا هذا إلى الحديث عن التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر فيما بين الحرمين العالميتين فأدى إلى ظهور الرأسمالية والاحتكارية المؤيدة للاتجاهات الفاشستية وإلى تفاقم قوى الطبقة العاملة الأمر الذى أدى إلى ظهور التيارات اليسارية والاشتراكية .



التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى

[فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ م]

الجزء الأول



التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢

الجزء الأول

لا بد لتفهم حقيقة كيف أن ثورة ١٩٥٢م كانت ضرورة تاريخية لحسم التناقضات بين قوى الشعب فى مصر من ناحية وبين القوى المعادية للثورة ممثلة فى الاحتكار الرأسمالى وطبقة كبار الملاك الزراعيين والاستعمار من الخارج من أن نعرض للموقف فى كل من المعسكرين.

معسكر الثورة الوطنية ومعسكر القوى المعادية للثورة

أولا : معسكر الثورة الوطنية :

١ - الرأسمالية الوطنية والوفد :

انتهت ثورة ١٩١٩م،إلى الفشل فى تحقيق الاستقلال السياسى كما كان يبتغيه المصريون وخرجت الطبقات من المجتمع من هـذه الثورة دون مكاسب على الإطلاق ونقصد بهذه العمال والفلاحين. ولكن الطبقة التى استطاعت أن تكسب إلى حد كبير من هذه الثورة كانت طبقة كبار الملاك الزراعيين وكذلك طبقة الرأسمالية التجارية والصناعية، وجاءت هذه المكاسب على درجتين سياسيتين: تصريح فبراير ١٩٢٢م،الذى أتاح للطبقتين نوعاً من المشاركة السياسية فى الحكم مع السراى وسلطات الاحتلال (رغم التحفظات الأربعة) ثم معاهدة ١٩٣٦م

التى كان من أهم نتائجها إلغاء الامتيازات الأجنبية — غير أنه لما كان من المفهوم أن ما قدمه تصريح فبراير ١٩٢٢م، أو معاهدة ١٩٣٦م، لم يكن استقلالا حقيقياً بل مشاركة من جانب هاتين الطبقتين فى السلطه فقد اتسمت الفترة مابين الحربين العالميتين بالصراع بين طبقة كبار الملاك — الزراعيين من ناحية وبين الرأسمالية المصرية من ناحية أخرى - وكانت أولى صور الصراع ماحدث فى عام ١٩٢١م، حين حدث انسلاخ طبقة الملاك الزراعيين الكبار من الوفد (وكان يضم الطبقتين فى نشأته) فألفوا فى عام ١٩٢٢م، حزب الأحرار الدستوريين وهو الحزب الذى كانت انجلترا تعتقد أنه يمثل التوازن بين السراى من ناحيـــة والوفد (أى الرأسمالية المصرية) من ناحية أخرى . وهذا الحزب أقرب إلى مهادنة الإنجليز وأكثر استعداداً لذلك ثم هو الحزب الذى لعب الدور الأكبر فى بناء دستور ١٩٢٣م، وهو دستور يخدم الطبقات العليا بصفة عامة وكبار الملاك الزراعيين بصفة خاصة التى أطلقت على نفسها أصحاب المصالح الحقيقية : بمعنى أنهم كانوا يرون أن الانتخابات أو التمثيل النيابى وظيفة وليست حقاً ولذلك كانوا يرون حصر الانتخابات والتمثيل النيابى فى أولئك الذين تؤهلهم مصالحهم الاقتصادية فى بلد زراعى لذلك .

ولكن خروج هذه الجماعة الزراعية كان فى الحقيقة تطهيراً للقادة الوطنية أكثر منها انقساماً فى صفوفها كما يذكر عادة — فخروجها جعل القوى المركزية المسيطرة فى الوفد تنتمى إلى الطبقة الوسطى الأمر الذى ساعد بالتالى على تقارب قيادة الوفد من قواعده الجماهيرية — وعلى ذلك فالرأسمالية المصرية كانت قد كسبت إلى حد كبير خلال الحرب العالمية الأولى وإبان ثورة ١٩١٩م، وأصبحت هى التى تقود جماهير الشعب المصرى فى ثورته من إحلال الاستقلال والحياة النيابية وكان الوفد بشكل أساسى فى الفترة مابين الحربين العالميتين هو المعبر عن الرأسمالية المصرية .

ومع ذلك فقد تعرض الوفد باعتباره التنظيم السياسي للرأسمالية المصرية للتدهور الشديد .

أولا : اضطر الوفد فى الفترة ما بين الحربين العالميتين أن يخوض معركة الدستور ضد السراى وحزب الأحرار الدستوريين (وبقية الأحزاب التى وقفت بجانب السراى) فلم يستطع أن يتفرغ لقضية الصراع فى سبيل الاستقلال ضد الإنجليز كما بدأت ثورة ١٩١٩م ، ولقد كان طبيعياً أن تؤدي الانسلاخات التى خرجت من الوفد إلى تضاعف معسكر القوى المضادة للثورة الوطنية — ولكن الوفد باتباعه الأساليب السلمية المشروعة فى الكفاح كان عاجزاً عن أن يحقق مكسباً واحداً ضد السراى فى معركة الدستورية ضد السراى أو فى معركة الاستقلال ضد الإنجليز فلم يتخذ الوفد أسلوباً ثورياً فى النضال ضد هاتين الجبهتين : فلم يرفع شعار إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية بل ظل يتمسك بدستور ١٩٢٣م ، طوال نضاله من أجل حياة ديموقراطية — والعلاقة بين كفاح الوفد فى سبيل دستور ١٩٢٣ م ، وبين سعيه فى سبيل الاستقلال وثيقة ، فالوفد يتمسك بدستور ١٩٢٣ م ، ليأتى إلى الحكم ثم يدخل سريعاً فى مفاوضة مع الإنجليز ، فإذا فشلت المفاوضات لا يكون أمام الوفد إلا أن يستقيل أو يقال ويظل هكذا عاجزاً عن إحراز نجاح فى قضية الاستقلال — وخلاصة هذه النقطة أن الوفد رغم التفاف الجماهير الشعبية حوله إلا أنه لم يستطع أن يحرز انتصاراً حاسماً بسبب أسلوبه غير الثورى فى الكفاح ضد السراى أو ضد الاستعمار البريطانى — ومن ناحية أخرى لم يحاول الوفد أن يلتحم بالحركات الوطنية فى المنطقة العربية ليعمل من خلالها كقوة ضخمة فى مواجهة الاستعمار فى المنطقة(*) كذلك لا نعرف أن الوفد حاول أن يرتبط بحركة تحرر عالمى فى

(*) بل على العكس كان للوفد موقفاً معادياً للحركة العربية الوطنية الموحدة وحادث اللاجئين الليبيين الوطنيين الهاربين من وجهة الإرهاب الإيطالى فى ليبيا عام ١٩٢٤ ورفض حكومة سعد زغلول السماح لهم فى البقاء فى مصر تقف دليلا على ذلك .

آسيا وأفريقية وبذلك بقى كفاح الوفد ضد الإنجليز فى مصر معزولا عن الكفاح العربى من ناحية والحركات التحررية العالمية من ناحية أخرى إلى جانب الأسلوب السلمى له فى الكفاح ، ونتيجة لذلك لم تكن قوة الوفد فى الحركة الوطنية تتعاظم ـ هذا بينما كانت قوى الثورة المضادة تكبر نتيجة لانضمام قوى متعددة إلى معسكر هذه الثورة المضادة ـ فإذا كان ـ الإنجليز قد ألقوا فى المعركة بحزب الأحرار الدستوريين فإن السراى بدورها ألقت بحزب الاتحاد وحزب الشعب والسعديين ضد الوفد .

ثانياً : عقد الوفد ـ مع بقية الأحزاب فى الجبهة الوطنية ـ معاهدة ١٩٣٦ ، التى فرضتها الظروف الدولية ونقصد بذلك الاستعداد للحرب العالمية الثانية بعد استيلاء إيطاليا على الحبشة وتطلعها إلى السودان ومصر لربط ممتلكاتها فى شمال أفريقيا بالامبراطورية الإيطالية فى شرق أفريقيا ـ ولذلك فقد كان الطابع الغالب على معاهدة سنة ١٩٣٦م الطابع العسكرى استعداداً لقيام الحرب العالمية الثانية ـ ورغم « ما أحاطه الوفد بهذه المعاهدة من هالة كبيرة باعتبارها انتصاراً للحركة الوطنية إلا أن المصريون سرعان ما أدركوا أن المعاهدة كانت فى الحقيقة حماية مقنعة ـ وبدأت مفاوضات ١٩٣٩م ،حتى من جانب وزارة محمد محمود لتعديل بعض نصوص المعاهدة باعتبارها مرهقة للحكومة المصرية بسبب التزامات المعاهدة المالية على مصر ـ ثم جاءت أحداث الحرب العالمية الثانية لتؤكد للمصريين أن المعاهدة لم تكن علاقتها موضع احترام من جانب انجلترا . فقد فرض الإنجليز على السراى وزارة الوفد فى حادث فبراير سنة ١٩٤٢م ،ومع أن الموقف العدائى الذى وقفه الوفد فى خلال الحرب العالمية الثانية ضد الفاشستية والنازية كان من الناحية الموضوعية موقفاً سليما تاماً إلا أن التسليم المطلق من جانب الوفد للإنجليز كان من شأنه أن يثير الشعور الوطنى ضد الوفد لا حباً أو احتراماً للسراى ولكن كراهية فى الإنجليز ودون شك خرج الوفد من هذا الحادث بخسارة كبيرة ،

ثالثاً : لما كان الوفد قبل ١٩٣٦م، أبعد ما يكون عن حزب سياسى بل كان « هيئة موكلة عن الأمة للسعى للاستقلال » بقيادة الرأسمالية المصرية ــ لذلك لم يكن للوفد برنامج اجتماعى شأن بقية الأحزاب السياسية عادة ــ ولكن لما كان الوفد قد اعتقد أنه حقق هذا الاستقلال فى سنة ١٩٣٦م، فقد وجد الوفد نفسه فى أزمة وكان عليه أن يبرز علة وجوده ــ وكان فى استطاعة الوفد فى ذلك الوقت أن يتحول إلى حزب جماهيرى له برنامج اجتماعى تقدمى ــ حقيقة لقد حدثت مثل هذه المحاولات فى مؤتمر الوفد ابتداء من ١٩٣٧م، لمواجهة مشكلة برنامج اجتماعى تقدمى للوفد ولكن هذه المؤتمرات لم تتمخض عن مثل هذا البرنامج الشعبى الذى يتعلق به الجماهير ــ وكان على الوفد أن ينتظر حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ليجدد كفاحه فى سبيل الاستقلال بنفس الأسلوب السابق وهو أسلوب المفاوضة وإن فرضت عليه قوى الشعب فى ١٩٥١، الكفاح المسلح ـ لذلك فقد أضاع الوفد من حياته فترة طويلة منذ ١٩٣٦م حتى نهاية الحرب العالمية الثانية دون أن يكون لنفسه برنامجاً اجتماعياً يعمل فى إطاره ــ هذا فى الوقت الذى كان الوفد قد خسر كثيراً على المستوى الوطنى بسبب معاهدة ١٩٣٦م وبسبب موقفه الاستسلامى الملطف فى حادثة فبراير ١٩٤٢م .

رابعاً : لذلك لم يكن غريباً بعد ١٩٣٦م ــ وبالذات خلال الحرب العالمية الثانية أن ــ تتسرب إلى قيادات الوفد عناصر تنتمى إلى كبار الملاك الزراعيين (أشباه الإقطاعيين) أمثال سراج الدين والبدراوى والوكيل، وقد ترتب على ذلك صراع داخل الوفد بين العناصر التقليدية التى تنتمى إلى الطبقة الوسطى والتى تعتبر نفسها صاحبة الحق أصلا فى قيادة الوفد (أمثال عبد الفتاح الطويل) وبين العناصر شبه الاقطاعية الجديدة ـ الأمر الذى هدد الوفد بالتمزق الشديد ولكن النتيجة الأكثر خطورة كانت اتساع الهوة السحيقة بين قيادة الوفد الجديدة وبين القواعد الجماهيرية للوفد .

وخلاصة القول أن الوفد الذى تمخضت ثورة ١٩١٩م، عن قياداته المنفردة للحركة الوطنيه كان قد بدأ نفوذة يتدهور وضعفت قدرته على خوض معركة الاستقلال للأسباب التالية :

أولا : كان أسلوبه غير ثورى الأمر الذى جعله عاجزاً عن مواجهة السراى ومواجهة الانجليز .

ثانياً : خسر الوفد كثيراً بسبب توقيعه معاهدة ١٩٣٦م، وموقفه فى حادثة فبراير ١٩٤٢ م

ثالثاً : لم يكن للوفد بعد ١٩٣٦ م برنامج اجتماعى تقدمى كبديل لكفاحه فى سبيل الاستقلال يبرر وجوده .

رابعاً : أن تسرب عدد من العناصر شبه الإقطاعية إلى قيادة الوفد بعد ١٩٣٦ م ، أدى إلى صراع داخلى حول قيادة الوفد كما أبعد القيادة عن واعدها الجماهيرية .

وفى الوقت الذى كانت سيطرة الوفد على القواعد الجماهيرية تتحلل ويتدهور نفوذ الوفد كقيادة لمعسكر الثورة كانت القوى الاجتماعية المشكلة لهذا المعسكر آخذة فى النمو والغليان .

٢ — المثقفون :

والمثقفون قوة اجتماعيه كان لها أثرها الواضح دائماً فى الحياة السياسية والحركة الوطنية وهم ينتمون بصفة أساسية إلى الطبقة الوسطى أى الرأسمالية الوطنية غير أن تدهور الوفد خصوصاً بعد خيبة الأمل فيه عقب توقيعه معاهده ١٩٣٦ م، وحادثة فبراير ١٩٤٢ م، جعل جمله هذه الفئة تنفض من حول

الوفد فى محاولة للبحث عن طريق أكثر ثورية الأمر الذى جعل منها قوة اجتماعية قائمة بذاتها فى المجتمع المصرى تسعى إلى تغيير أوضاعه ـ وكانت هذه الفئة بالذات حين استردت مصر حريتها فى التشريع الضرائبى نتيجة لمعاهدة مونتريه التى ألغت الامتيازات قد استفادت من تنوع الضرائب وزيادتها حين أقدمت الدولة على بعض المشروعات ذات الطابع الإصلاحى كالتوسع فى الجيش وإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية وفى مقدمة كل هذا التوسع فى التعليم فأتيح لأبناء الكثير من الطبقة الوسطى الصغيرة بما فيهم صغار الفلاحين وهى أكثر قطاعات الطبقة الوسطى ثورية ومن فرصة التعليم فالملاحظ فيما بين الحربين العالميتين ظاهرة التوسع فى إنشاء المدارس وكذلك تخفيض أو إلغاء الرسوم المدرسية ولقد ترتب على ذلك تمكن طبقة من المثقفين الذين ينتمون إلى أصول اجتماعية فقيرة من الوصول إلى أعلى مراحل التعليم ـ فإذا كانت جامعة القاهرة قد أنشئت فى عام ١٩٢٥م، فإن جامعة الاسكندرية أنشأت إبان الحرب العالمية الثانية كما أنشأت جامعة عين شمس بعد الحرب العالمية الثانية بقليل ليس هذا فقط بل ترتب على هذا الموقف اشتغال ـ المثقفين من أبناء الطبقة المتوسطة الصغيرة فى الصحافة يبثون أفكارهم الاجتماعية ودخل عدد من أبناء هذه الطبقة فى الجيش ليغيرا تغييراً جذريا من الأوضاع الاجتماعية داخل الجيش المصرى الذى كان قاصراً على أبناء الطبقة الارستقراطية ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الكثير من أبناء هذه الطبقة المتوسطة الصغيرة كانت قد تأثرت بالأفكار الاجتماعية ذات الطابع الاشتراكى التى سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية بعد إندحار الفاشستية العالمية وبدأت تتبلور فى أذهان هذه الطبقة الحاجة إلى ضرورة إعادة تركيب المجتمع ـ ولقد كانت هذه القوة الجديدة رغم اتجاهاتها الثورية وإحساسها الكامل بضرورة تغيير القيادات السياسية التقليدية تفتقر إلى وضوح فى معالم الثورة الجديدة وإلى خطن للعمل الثورى لتغيير المجتمع . وبمعنى آخر فإن دور هذه القوة الجديدة كان يتركز فى إيقاظ الوعى الاجتماعى والسياسى دون أن تكون لديها فكرة متكاملة

عن طريق المستقبل وأسلوب العمل للتغيير فوقفت هى الأخرى عاجزة عن تشكيل معسكر الثورة وخلق تحالف ثورة من العمال والفلاحين ومنهم لاحداث هذا التغيير . وإذا شئنا حصر المنابع التى نشأت فيها هذه القوة الجديدة فيمكن أن نضعها على النحو التالى :

١ — صغار ومتوسطى موظفى الدولة .

٢ — ضباط الجيش الصغار فى الرتب العسكرية .

٣ — صغار ومتوسطى الموظفين فى الشركات والمشروعات غير الحكومية .

٤ — الجمهرة من رجال المهن الحرة كالأطباء والمحامين والمهندسين والكتاب والصحفيين .

٥ — طلاب الجامعات والمعاهد العليا .

٦ — ولا بد أن يضاف إلى هؤلاء عدد وافر من صغار التجار والصناعة وكذلك صغار الملاك الزراعيين .

٣ — العمال :

وصلنا فى محاضرة سابقة عن ثورة ١٩١٩ م ، إلى أن العمال خرجوا من الثورة دون مكاسب على الاطلاق بل أن اشتراك العمال فى الثورة وإكسابهم إياها ذلك الطابع العنيف الذى لم يكن موضع رضاء القيادة دفع الحكومات المتعاقبة إلى محاربة الحركة العمالية . فى ١٩٢٣ م ، أضيفت مواد جديدة إلى قانون العقوبات كالمادة ٣٢٧ (مكرر) والمادة ٣٢٨ (٣) وكلها تتعلق بعدم حق العمال فى تكوين أحزاب أو جمعيات عمالية — فالقوانين المحاربة لنمو الحركة العمالية كانت أسلوبا من أساليب الحكومات المصرية — وثمة أسلوب آخر استخدمته الأحزاب الرأسمالية أو الزراعية الكبيرة وهو فرض نوع

من الوصاية على الحركة العمالية كإنشاء اتحاد ونقابات عمال وادى النيل بزعامة عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية للوفد وعضو مجلس النواب فى عام ١٩٢٤م،(*) وأكثر من ذلك كانت هناك وصاية من بعض أفراد أسرة محمد على كالاتحاد العام للعمال الذى شكله عباس حليم بعد ذلك — وما أسرع ماتعرضت الحركة العمالية التى كانت قد وصلت إلى مرحلة الغليان فى ظروف المد الثورى الوطنى فى ثورة ١٩١٩م، إلى التمزق — ففى عام ١٩٣٥م، إنقسم اتحاد عباس حليم على نفسه ثم سرعان ما استعاد قوته وزاد عدد الأعضاء ونجح إلى حد كبير فى تحريف الحركة العماليـــة عن مسيرتها الطبيعية غير أن محاولات عباس حليم واتحاد العمال الذى أنشأه لم يحل إطلاقا دون تحرك العمال تحركات تلقائية نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية وإرتفاع أسعار المعيشة وتمسكهم بضرورة صدور قانون النقابات وحدثت اضطرابات فى بعض المدن من جانب العمال الذين اعتصموا بالمصانع ووصلت هذه الاضطرابات إلى ذروتها فى عام ١٩٣٨م، نتيجة لإرتفاع ثمن القمح بصفة خاصة فى ذلك العام — وفى نفس السنة فقد عقد مؤتمر عام بالقاهرة يمثل أربعين نقابة عمالية واتخذ قرارات مشددة بضرورة العمل على إصدار تشريعات النقابات، ويمكن القول إذاً أن الطبقة العمالية مرت بأطوار فى الفترة ما بين الحربين العالميتين من ناحية الكم والكيف — ولقد كان نمو الطبقة العاملة المصرية أمراً طبيعياً من ناحية الكم نتيجة لازدهار التجارة والصناعة التدريجى فى مصر وقيام عدد كبير من المشروعات الصناعية والتجارية الأمر الذى أدى إلى زيادة عدد الطبقات العاملة وتركزها فى عديد من المناطق غير أنه مما تجدر ملاحظته حول نمو الطبقة العاملة المصرية من ناحية الكيف أن قضية التناقض بينها وبين أصحاب رؤوس الأموال لم تكن المسألة الوحيدة التى شغلتهم بل كان للمسألة الوطنية وزنها الكبير فى الحركة العمالية لأن

(*) لم تعترف الحكومة — حتى حكومة سعد زغلول فى ١٩٢٤م، بهذا الاتحاد وإن استغلته إلى حد بعيد .

الكثير من هذه المشروعات الصناعية والتجارية كانت فى يد رؤوس أموال أجنبية فكفاح العمال فى سبيل قضاياهم كطبقة ارتبطت أوثق الارتباط بكفاحهم الوطنى وهذه حقيقة على جانب كبير من الخطورة فى تقويم الحركة العمالية فى مصر .

ومع أن الرأسمالية الأجنبية والمصرية على السواء — وقفت بالمرصاد لكل نمو أو مطالب للحركة العمالية المصرية إلا أن العمال المصريين استطاعوا أن يحرزوا بعض الإنتصارات التى لا يجب التقليل من أهميتها ومن أهمها :

(أ) قانون ٤٨ لسنة ١٩٣٣م ينظم تشغيل الأحداث من الذكور والأناث فى الصناعة .

(ب) قانون رقم ٦٤ لعام ١٩٣٦ م ، بشأن إصابات العمال .

(ج) ومع هذا فان أكبر إنتصارات الطبقة العاملة المصرية جاءت فى ظروف الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها مباشرة — فالحرب العالمية الثانية ضاعفت من قوة الطبقة العاملة بسبب مستلزمات القوات المحاربة العالمية ، كما أن النشاط دب فى الصناعات المصرية بسبب ظروف الحرب وانقطاع الوارد من الخارج تقريبا وازداد عدد العمال نتيجة لازدياد المشروعات الصناعية والتجارية المصرية التى فرضتها ظروف الحرب العالمية — وإزاء ذلك اضطرت الحكومة المصرية إلى إصدار قانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢م ، الذى يعطى العمال كل مهنة أو صناعة الحق فى تأليف نقابة — وبعد الحرب العالمية الثانية وفى ظروف المد الثورى الوطنى فى مصر والحركة التقدمية العالمية صدرت عدة تشريعات لصالح العمال كالقانون رقم ٧٦ فى عام ١٩٤٧م ، الخاص بالتأمين الإجبارى عن حوادث العمل والقانون رقم ٤١ لعام ١٩٤٤م ، الخاص بعقد العمل الفردى والقانون رقم ٧٢ لعام ١٩٤٦م الخاص بتنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية ودور العلاج والقانون رقم

١٠٦ لعام ١٩٤٨ م، بصدد التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ثم قانون عقد العمل الجماعى .

وعلى الرغم من أن هـــذه التشريعات كانت خطوة كبيرة كسبتها الطبقة العاملة المصرية بكفاحها المستمر إلا أنها جاءت قاصرة عن تحقيق الكثير من المطالب الرئيسية للطبقة العاملة المصرية — ومن أهم نواحى النقص فيها : عدم تكوين نقابات زراعية حرصاً على بقاء الموقف فى الريف على ما هو عليه فقد كانت الحكومات — حتى حكومة الوفد التى أصدرت قانون النقابات فى عام ١٩٤٢ م ، تخشى من أن يؤدى تكوين نقابات العمال الزراعيين إلى حركة جماهيرية فلاحية فى الريف ضد كبار الملاك أو أن يؤدى ذلك إلى تحالف قوة العمال الصناعيين والزراعيين معاً الأمر الذى ينـــذر بثورة اجتماعية عارمة . ثم من جوانب القصور فى مجموعة هذه المكاسب عدم وجود حد أدنى للأجور وكذلك عدم وجود نظام للتأمين الاجتماعى أو نظام التأمين للبطالة— غير أن أخطر جوانب الضعف فى الموقف العمالى كان فى تلك المحاربة المستمرة فى دوائر الحكومة وأصحاب الأعمال لنشاط النقابات وتدخلهم المستمر بصورة سافرة فى انتخاباتها — الأمر الذى دفع الطبقة العاملة المصرية إلى مزيد من الكفاح لاستكمال حقوقها ومطالبها — وكان الموقف فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أقرب ما يكون بالموقف فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فاذا تذكرنا أن الحركة العمالية المصرية وحركة تأليف النقابات تمت بشكل ضخم فى معركة الكفاح الوطنى فى ثورة ١٩١٩ م ، فعلينا أن نذكر هنا أيضاً أن العمال نزلوا بثقلهم فى المعركة الوطنية من مراكز قيادية وما لجنة العمال والطلبة فى عام ١٩٤٦ م ، التى قادت حركة الجماهير إلا دليلا على ذلك ومرة أخرى تؤكد هذه الحوادث الظاهرة التى أشرنا إليها حول تاريخ الحركة العمالية المصرية وهى إختلاط القضية الوطنية بالقضية الطبقية وأن نمو الحركة العمالية ومكاسبها تتم دائما فى مصر فى ظروف مد ثورى وطنى وفى هذا المجال أيضاً علينا أن

نذكر موقف العمال المصريين حين ألغيت معاهدة ١٩٣٦ م ، فى سنة ١٩٥١م، وتلبيتهم للدعوة الوطنية حين امتنع العمال المصريون المشتغلون بأعمال الشحن فى موانى قناة السويس عن العمل فى السفن البريطانية وتركهم للعمل فى المعسكرات البريطانية إبان معركة الكفاح المسلح فى منطقة القناة بعد إلغاء المعاهدة .

ونلخص من هذا إلى الحقائق التالية :

أولا : تضاعفت قـــوة الطبقة العاملة المصرية من ناحية العدد فى الفترة ما بين الحربين العالميتين وبالذات فى الحرب العالمية الثانية .

ثانياً : رغم كل العراقيل استطاعت الطبقة العاملة أن تنتزع بعض المكاسب ممثلة فى عديد من التشريعات العمالية وإن كانت دون مطالب هذه الطبقة ومحل محاربة مستمرة من السلطات الحكومية ودوائر الأعمال .

ثالثاً : ان الطبقة العاملة المصرية كانت تكافح فى جبهتين : جبهة كفاح طبقى ضد أصحاب الأعمال ثم الجبهة الوطنية العريضة — فقد خرجت من الحرب العالمية الثانية أكثر ما تكون وعياً بحقوقها الطبقية وبدورها فى معسكر الثورة الوطنية .

رابعاً : رغم الإمكانيات الكبيرة لدى الطبقة العاملة المصرية إلا أنها كانت تفتقر آخر الأمر إلى قيادة عمالية معبرة تعبيراً صادقاً عن هذه الطبقة كما كانت تفتقر إلى قيادة وطنيـــة ثورية تضع الطبقة العاملة المصرية فى موضعها الصحيح فى معسكر الثورة ، وربما يكون الأقرب إلى الصحة أن الإتجاه العام بين القيادة الوطنية التقليدية هو إبعاد هذه الطبقة بقدر الإمكان عن معسكر الثورة .

٤ — الفلاحون :

لما كان كبار الملاك الزراعيين فى مصر هم الذين يتحكمون بشكل رئيسى فى الحياة السياسية والحزبية (مع عدم تجاهل الإحتلال البريطانى طبعاً) فان حالة الفلاحين كانت أسوأ بكثير من حالة العمال — والمتتبع لتوزيع المكاسب الزراعية عند عام ١٩٥٢م، (قبل قانون الإصلاح الزراعى) يلحظ أن حوالى ٧١,٦٪ من الملاك الزراعيين لا يملكون سوى ١٣٪ من مجموع الأراضى المنزرعة بينما ٢٠١٥ شخصاً فى حوزتهم ١,٢٥٤,٤٩٣ فداناً أى أكثر من ٢١٪ من مجموع الأراضى المنزرعة ، ومعنى هذا أن صغار الملاك لا يملك الواحد منهم أكثر من ربع فدان وهو وضع لا يكفى مطلقاً لسد حاجاته — ولهذا فان الملكية الزراعية فى مصر فى الفترة ما بين الحربين العالميتين كانت تعنى تجمع وتركز الملكيات الكبيرة وتشتت وتمزق الملكيات الصغيرة ولهذا أصبحت المشكلة الرئيسية هى إعادة توزيع الأرض الزراعية فى مصر ، هذا بينما كان صغار الفلاحين يواجهون بإيجارات عالية إلى حد بعيد ، ثم هناك قطاع هام من الفلاحين وهم العمال الزراعيون ، هؤلاء كانوا يشتغلون فى موسم الزراعة فقط ثم حرموا من تأليف نقابات تدافع عن حقوقهم كما لم يكن هناك حد أدنى لأجر العامل الزراعى . فإذا أضيف إلى ذلك إرتفاع أسعار الحاجيات إبان الحرب العالمية الثانية على نحو كان يطحن هذه الطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال الزراعيين فلا غرابة أن تخرج هذه الطبقة من الحرب العالمية الثانية مشحونة بالثورة ، وقد يقال أن بعض الحكومات إزاء هذه الأزمة الملحة إلى بعض الحلول العرجاء بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة عن طريق منح الموظفين إعانة الغلاء ووضع نظام للتسعيرة الجبرية وتقييد الإستيراد ومنع التصدير للسلع التى يحتاجها السكان بغير إذن خاص منها ، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل السريع :

(أ) لأن الزيادة لم تكن توازى الإرتفاع فى أسعار الحاجيات .

(ب) لم تنجح التسعيرة الجبرية بسبب تلاعب المنتجين والتجار وإهمال وضعف الرقابة الحكومية بل وتدخل بعض المسئولين على أعلى المستويات فى خدمة هذا التلاعب .

(جـ) كانت الطبقات ذات الدخول العالية بفضل مواردها الكبيرة من أهم العوامل فى عدم نجاح سياسة تقييد الاستهلاك التى تكفل عدالة التوزيع والحد من إرتفاع الأسعار .

وفى الوقت الذى كانت الأزمة الاقتصادية تطحن صغار الفلاحين والعمال الزراعيين كان الوعى بضرورة تغيير هذه الأوضاع أخذ فى التزايد لأسباب متعددة لعل أهمها إنتشار التعليم الإلزامى فى الريف وفتح أبواب مراحل التعليم العام أمام أبناء الفلاحين وأهم من هذا كله تأثر الفلاحين العميق بالحركة الوطنية ذات المضمون الإجتماعى منذ ١٩٤٦م، والتى كانت تظهر أحياناً فى الدعوة إلى ضرورة إعادة تنظيم الملكية الزراعية وتعديل نظام الإيجارات ورفع أجور العمال الزراعيين ومع أنها كانت تصدر أساساً من المثقفين الثوريين فى المدن إلا أنها تسربت إلى الريف عن طريق أبناء الريف المثقفين أو الصحف حتى بدأت عوامل التخمر الثورى فى الريف تنذر بحركة فلاحية جماهيرية — وقبيل ثورة ١٩٥٢ م مباشرة حدثت فى بعض مناطق الريف حوادث تشير إلى هذ الشحن الثورى ومن أهمها الحادث المعروف فى عام ١٩٥١ م ، بثورة الفلاحين بقرية بهوت الواقعة فى إحدى المناطق التى تملكها أسرة البدراوى وكذلك الثورة الفلاحية التى حدثت فى أملاك الأمير محمد على ، وتدخل البوليس حينئذ لسحقها — ومرة أخرى كما لاحظنا فى حركة العمال بعد الحرب العالمية الثانية كانت حركة الفلاحين فى بعض المناطق يختلط وعيهـــا الطبقى المعادى لاشتباه الاقطاعيين بالوعى الوطنى العام وليس من قبيل المصادفة أن الحوادث

التى أشرنا إليها فى قرية بهوت وأملاك الأمير محمد على قد وقعت فى وقت غليان الحركة الوطنية — وأهمية هذه الحقيقة أن الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية فى مصر كانت ترفض أن تكون الثورة الوطنية خالية من المضمون الإجتماعى كما حدث فى ثوره ١٩١٩ م .

ثانياً : القوى المضادة للثورة :

إذا كانت القوة السابقة هى المشكلة لمعسكر الثورة فلا بد من أن نعرض للقوى المشكلة للثورة المضادة عند حدوث عام ١٩٥٢ م :

١ — كبار الملاك الزراعيين — عرضنا فى حديثنا عن الفلاحين إلى أن الوضع فى الريف كان يتطور إلى تجمع وتركز الملكية الزراعية الكبيرة فى يد فئة قليلة وإلى تفتيت الملكيات الزراعية الصغيره وكان الملاك الزراعيون الكبار يلجأون إلى أساليب متعددة لزيادة أملاكهم الزراعية يساندهم فى ذلك أنهم يشكلون غالبية الأحزاب السياسية والمجالس التشريعية ومن هذه الأساليب: انتزاع أملاك صغار الفلاحين بعرض أثمان عالية أحيانا وإستخدام الإرهاب أحيانا أخرى وإستغلال الأزمات التى يتعرض لها هؤلاء لتارة ثالثة . ومنها الإستيلاء على أراضى الدولة المستصلحة بأثمان تافهة أو رمزية ومنها استئجار الأملاك الحكومية وأراضى الأوقاف بإيجارات منخفضة إلى حد بعيد ثم تأجيرها من الباطن بأضعاف الإيجار الأصلى .

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتزيد من أرباح هذه الطبقة الزراعية الكبيرة بسبب إرتفاع الإيجارات الزراعية وأثمان الغلات الزراعية وبخاصة القطن ورغم تضخم ثراء هذه الطبقة إلا أنها لم تبذل جهدا لإصلاح الانتاج الزراعى وذلك لاستمرار إستخدامهم الأساليب الضعيفة فى الزراعة والإنتاج — وأكثر من ذلك أن أغلب الملاك الزراعيين الكبار بلغ من إهمالهم لأراضيهم

أنهم كانوا يقطنون فى القاهرة وتنقطع صلتهم بالريف باستثناء تحصيل أرباحهم ويمثل هذه السياسية فى إقتناء الأراضى الزراعية على حساب الفلاحين الصغار إلى جانب إنفاق دخلهم من الأرض فى الترف واللهو لاتحويلها إلى مشروعات إنتاجيه فى الصناعة والتجارة أضحى هذا الدخل ثروة قومية مضيعة هكذا كانت هذه الطبقة عقبة تماماً فى سبيل التطوير الإقتصادى القومى كما فقدت وظيفتها الاقتصادية تماماً بحيث أضحى من اللازم اعادة تركيب الريف تركيبا جذريا .

٢ — الرأسمال الإحتكارى :

لعل من أهم النتائج التى انتهت اليها ثورة عام ١٩١٩م، ظهور طبقة رأسمالية وطنيـــة تشتغل فى الصناعة والتجارة بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى والنجاح المحدود للثورة — فالصعاب المختلفة القائمة فى سبيل استيراد المصنوعات الأوربية واحتياجات قواعد الحلفاء فى منطقة الشرق الأوسط فى الحرب العالمية الأولى وارتفاع الأسعار نتيجة تعذر استيراد ، السلع الخارجية كان هذا كله من العواملى التى شجعت على الصناعى المحلى فى مصر وأول ما نشطت فى مجال الصناعة فى مصر بسبب هذه الظروف كانت صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والدباغة والأثاث وغيرها — وبمعنى آخر كانت الحرب العالمية الأولى بمثابة حماية جمركية مؤقتـــة للصناعة المصرية بصفة عامة .

ثم خطت الرأسمالية المصرية النامية بعد ثورة ١٩١٩ م ، خطوة ضخمة بتأسيس بنك مصر فى عام ١٩٢٠ م برأسمال قدره ٨٠٠٠٠ جنيه ثم بدأ بنك مصر فى النمو حتى بلغ رأسماله فى نهاية ١٩٤٤ م ، ٢ر١٤٨ر٤١٠ جنيه وبذلك دخل بنك مصر منافساً للرأسمالية الأجنبية فى مصر فنمت شركاته منذ ١٩٢٢ م ، حتى وصلت الى ١٩ شركة فى ١٩٤٧ م، ومع أن الأزمة العالمية الاقتصادية في ١٩٣٠ م ، كانت طاحنة بكثير من البلاد الصناعية الا أن مصر

استطاعت أن تخرج منها بصناعتها الوليدة سليمية إلى حد كبير بفضل منح السلف الصناعية بفائدة معتدلة والإعانات الحكومية وإرتفاع أسعار القطن وإنخفاض أجور العمال كذلك بفضل التعديل الجمركى فى ١٩٣٠ م ، وهكذا نستطيع أن نقول أنه منذ ١٩٣٠م،استمر اطراد وتقدم الصناعة المصرية بشكل ملحوظ حتى الحرب العالمية الثانية .

وحدث فى الحرب العالمية الثانية أشبه بما يكون حدث فى الحرب العالمية الأولى إذ جاء فى الحـــرب حماية جبرية فتحت الطريق واسعاً أمام أصحاب الصناعة — كما يلاحظ فى الحرب العالمية الثانية أن أصحاب المصانع دأبوا إلى تحسين مصانعهم وأساليب الإنتاج فيها وهكذا استطاعت الصناعة المصرية أن تمد البلاد بمعظم إنتاجها من بعض السلع والمقارنة بين رؤوس الأموال المصرية المستثمرة فى السوق المصرى ورؤوس الأموال الأجنبية فى مصر بين ١٩١٩م، و ١٩٤٨ تشير إلى أن رؤوس أموال الشركات فى مصر فى ١٩٤٨م، كانت أكثر من ٤٠٪ بعد أن كانت تصل إلى حد العدم فى ١٩١٩ م ، وهكذا نستطيع أن نتبين مبلغ الزيادة الكبيرة فى ثروة الرأسمالية المصرية بعد ١٩١٩ م،وبالذات خلال الحرب العالمية الثانية ، وبذلك دخلت الرأسمالية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة الإحتكار ولابد من أن نربط هذا النمو الرأسمالى بالتطور السياسى الذى كسبت منه الرأسمالية المصرية : الحماية الجمركية فى ١٩٣٠ م ، إلغاء الإمتيازات الأجنبية فى معاهدة مونترية ١٩٣٧ م ، التى وضعت الرأسمالية المصرية فى موقف معادل للرأسمالية الأجنبية ثم الحرب العالمية الثانية .

ولا شك أن من أهم مظاهر تطور الرأسمالية المصرية كان إتجاه قطاع منها نحو الاحتكار منذ ١٩٣٠ م،وإن كان هذا النمو يصل ذروته بعد الحرب العالمية الثانية — فصناعة الأسمنت (بورتلاند بطره وشركة المعصرة) كان شكلا واضحاً للاحتكار الجديد فى ١٩٣٠م،وتتكرر نفس الظاهرة فى بنك مصر الذى

فرض سيطرته على شركات كبيرة وأسهم في رأسمالها ، وكان معنى ظهور الرأسمالية الاحتكارية أن قلة من أصحاب المال أصبحت تسيطر سيطرة تامة على بعض نواحى الحياة الاقتصادية وتتكتل لقتل كل صناعة ناشئة منافسة ولعل أوضح مثل لهذا التكتل (اتحاد الصناعات المصرية) ثم كان لابد من أن تتحالف الرأسمالية المصرية مع الرأسمالية الأجنبية الاحتكارية إزاء الثورة الشعبية خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية حين أضحى للثورة الوطنية مضمون مضمون اجتماعى قد يطيح بالرأسمالية الاحتكارية بأطرافها المختلفة ولهذا نجد أنفسنا بعد الحـــرب العالمية الثانية إزاء ظاهرة تحالف الرأسمالية الاحتكارية المصرية مع الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية — وقد يكون من المفيد فى هذا المجال أن نورد هنا ما فعلته الحرب العالمية الثانية فى نمو فى الرأسمالية المصرية حتى أوصلتها إلى إتخاذ الشكل الاحتكارى .

١ — زادت رؤوس الأموال المستخدمة فى كافة الشركات المساهمة الصناعية والتجارية من ٨٦ مليون جنيه فى ١٩٣٩ م ، إلى ١٠٦ مليون جنيه فى ١٩٤٥ م .

٢ — ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة فى الشركات المساهمـــة الصناعية وحدها من ١٥ مليون جنيه فى ١٩٣٩ م ، إلى ٣٣ مليون جنيه فى ٨٩٤٥ م .

٣ — زاد انتاج النسيج من ١٠٠ مليون متر فى ١٩٣٩ م ، الى ١٤٢ مليون متر فى ١٩٤٥ م .

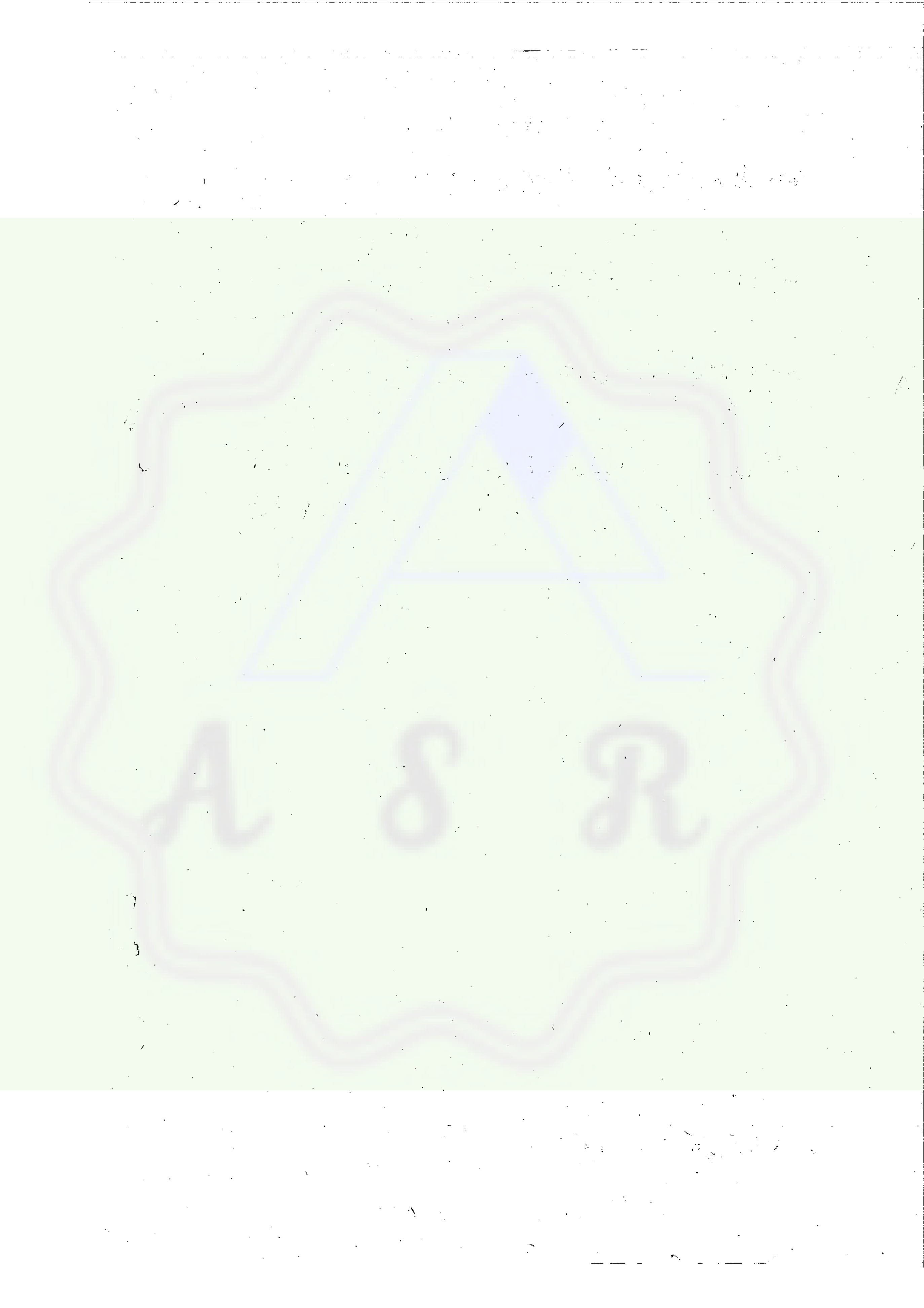
٤ — ارتفع انتاج الغزل من ١٧ ألف طن فى ١٩٣٨ م ، إلى ٤١ ألف طن فى ١٩٤٦ م .

٥ — زاد إنتاج الأسمنت من ٣٧٠ ألف طن فى ١٩٣٨ م إلى ٥٩٠ ألف طن فى ١٩٤٦ م .

٦ — زاد انتاج زيت البترول الخام من ٢٢٦ ألف طن فى ١٩٣٨ م، إلى ١٫٣٥٠٫٠٠٠ طنا فى ١٩٤٥م .

٧ — زاد انتاج السكر من ١٥٩ ألف طن فى ١٩٣٨ م، إلى ٢٢٢ ، ألف طن فى ١٩٤٧ م .

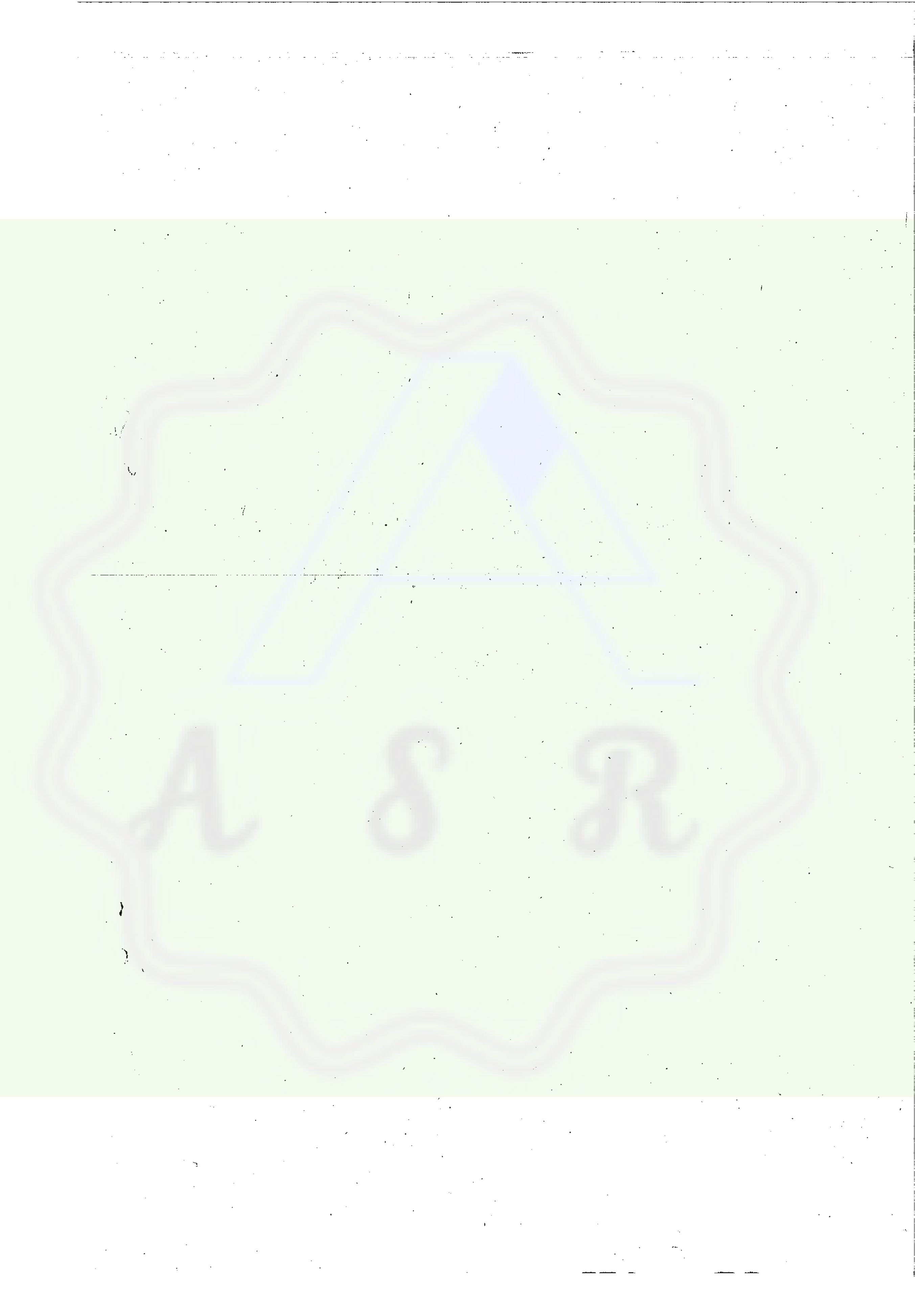
٨ — زاد انتاج الكحول من ٩٫٤ ألف لتر فى ١٩٣٨ م، إلى ٩٫٣ ألف لتر فى ١٩٤٧ م .



التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى

فى أعقاب الحرب العالمية حتى ثورة ١٩٥٢ م

الجزء الثانى



التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢

الجزء الثانى

طرحنا فيما سبق عدداً من القضايا تعتبر فى حقيقة الأمر مفتاحاً للحركة الثورية التى بدأت فى ١٩٥٢ م⁽¹⁾، بنزول طليعة الجيش المصرى المعركة الوطنية ضد معسكر الثورة المضادة وتعبئة قوى معسكر الثورة لتحقيق ثورتين: ثورة التحرر الوطنى ثم الثورة الاشتراكية ـ وكانت هذه الأسئلة هى :

١ ـ لماذا عجزت القيادة التقليدية السياسية المتبقية من فترة ما بين الحربين العالميتين عن قيادة معسكر الثورة .

٢ ـ ما هى نوعية القيادة الجديدة اللازمة للقيام بهذه المسئولية .

٣ ـ ما هى أشكال الصراع بين معسكر الثورة والثورة المضادة من ١٩٤٦، إلى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ .

٤ ـ كيف ولماذا فشلت قوى معسكر القوى المضادة فى حسم الموقف من يناير ١٩٥٢ حتى يوليو ١٩٥٢م .

٥ ـ لماذا كان نزول طليعة الجيش المصرى ضروريا فى يوليو ١٩٥٢ لمواجهة الثورة المضادة وتصفيتها .

(١) حين نتحدث عن القيادات السياسية التقليدية المتبقية من فترة ما بين

الحربين العالميتين علينا أن نقسمها إلى قسمين : قسم خرج من معسكر الثورة ليضع نفسه تحت تصرف السراى أو الاحتلال سواء فيما يتعلق بقضية الاستقلال أو حتى فيما يتعلق بقضية الديمقراطية السياسية وفق دستور ١٩٢٣م، وهذا القسم يتمثل فى مجموعة الأحزاب التى خرجت من الوفد أو ألفت فى هـــذه الفترة خصيصا لمناهضة الوفد — وهذه كلها فى ظهورها تعكس بطبيعة الحال التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى كان يشق طريقه فى المجتمع قبل الحرب العالمية الثانية وأثنائها — ولكننا نعنى بالقسم الثانى القيادة الوطنية التى ظلت فى معسكر الثورة ترتبط بشكل أو آخر بالجماهير : هذه عند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تتمثل فى الوفد وجماعات الإخوان المسلمين والجماعات الاشتراكية المتطرفة — أما الوفد فى عام ١٩٤٦م، فلم يكن هو الوفد فى عام ١٩١٩م، فلقد تسربت إلى قيادته عناصر إقطاعية ثم كان الوفد قد فقد الكثير من نفوذه الجماهيرى لعقده معاهدة ١٩٣٦م، ولموقفه الاستسلامى المطلق لانجلترا إبان الحرب العالمية، وأهم من هذا أن أسلوب الوفد فى العمل الوطنى لم يكن قد تغير فى كثير أو قليل وأقصد بذلك المفاوضة السلمية وطرح فكرة الكفاح المسلح جانبا — وقد انتهى كل ذلك إلى انفضاض جماهير كثيرة وخاصة فى المدن من حوله فلم يصبح قادرا على تنظيم الجماهير أو حشدها أو تحريكها إنما أصبح عماده أساسا الإثارة الصحفية — كذلك لم يدرك الوفد أن المرحلة الجديدة من الكفاح الوطنى كانت تتطلب مضمونا اجتماعيا للثورة بمعنى أنه كان يستحيل ضرب قوى الاحتلال البريطانى دون ضربة مماثلة للاحتكار والإقطاع اللذين يقفان ضد معسكر الثورة — فالوفد فى الحقيقة كان عاجزا بسبب أخطائه من ناحيته وأسلوبه فى العمل الوطنى وتفكيره الأساسى عنــد حشد أو تعبئة الجماهير أو وضع برنامج واضح محدد أو حلول عملية لمواجهة معسكر الثورة المضادة .

وكان لا بد أن يؤدى تدهور الوفد وهو فى بؤرة القيادة المركزية للحركة الوطنية إلى ظهور قيادات جديدة فى اليمين واليسار به ففى اليمين جماعة

الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة الذى أطلق على نفسه بعد الحرب العالمية الثانية الحزب الاشتراكى وفى اليسار الجماعة الماركسية — وبين هذه القوى الثلاث فى تناقضها أو تحالفها مع بعضها فشكلت المسيرة الوطنية بين ١٩٤٥، ١٩٥٢ م، وكان الغالب على هذه التناقضات والمحالفات تحالف اليسار المتطرف مع الوفد بل تأثرت أجنحة داخل الوفد بالاتجاهات الاشتراكية وتمخض هذا التأثر عن ظهور مجموعة أطلق عليها (الطليعة الوفدية) ولكن كل هذه القوى بسبب ما بينها من تناقض أساسى عجزت عن أن تكون قوة ضاربة لمعسكر الثورة المضادة فهناك تناقض وصراع بين الوفد فى قيادته العليا وبين الطليعة الوفدية وهناك تناقض ثانوى آخر بين الطليعة الوفدية وبين اليسار المتطرف ثم هناك تناقض بين الوفد واليسار من ناحية والأخوان من ناحية أخرى — أما الأخوان فبسبب أفكارهم المتخلفة فقد عجزوا عن رؤية واضحة لطبيعة المرحلة وحركة التاريخ كما دفعتهم خصومتهم الشديدة لليسار إلى أن يقفوا أحيانا مواقف خاطئة لا تخدم معسكر الثورة كذلك كانت أساليبهم الارهابية من شأنها أن تنفر الجماهير هذا بينما كانت جماعات اليسار ضعيفة من ناحية ممزقة مشتتة من ناحية أخرى عاجزة بدورها عن تفهم الواقع المصرى ومتطلباته، هذا إلى جانب تأثرها فى نظرتها الواقع العربى باتجاهات ليست نابعة من هذا الواقع — كل ما كان لليسار من فضل أنه كان يدرك أن المرحلة المقبلة من الحركة الوطنية تتطلب مضموناً اجتماعياً وليس سياسياً فقط — لهذه الاعتبارات السابقة كانت القيادات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية أضعف فى الحقيقة من أن تتولى مسئولية قيادة الثورة .

(٣،٢) ولهذه الحقيقة أيضاً بدا واضحاً أن الموقف يتطلب قيادة جديدة من بين القواعد الجماهيرية أو القطاعات المتقدمة فى المجتمع — وكانت أكثر هذه القطاعات تقدماً هى الطلبة والعمال وبدأ النشاط يدب فى هذين القطاعين بالذات — أما بالنسبة للعمال فقد حدث فى أواخر عام ١٩٤٥م، أن أعلن

الاتحاد العالمى لنقابات العمال عن مؤتمره التأسيسى الأول وأهاب باتحادات العمال ونقاباتها أن ترسل مندوبين مفوضين عنها للاشتراك فى المؤتمر وكان أن قامت فى مصر هيئتان للعمال : اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى ثم مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وأرسل العمال المصريون إلى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات الذى عقد فى باريس فى أواخر سنة ١٩٤٥ م بوفدين وفد يمثل اللجنة التحضيرية ووفد يمثل المؤتمر وفى باريس توحد الوفدان وفى المؤتمر طرح العمالى المصرى عدة موضوعات من أهمها :

العمال المصريون يطالبون بطرد القوات الأجنبية من وادى النيل .

الاستعمار البريطانى وأثره فى تأخر الصناعة المصرية .

الاستعمار البريطانى ومحاربته للحركة النقابية فى مصر .

الاستعمار البريطانى والمشكلة الزراعية .

الاستعمار البريطانى عدو للحياة الديمقراطية .

وكان أن ظهر بين قرارات الاتحاد العالمى للنقابات قرار يندد بالاستعمار البريطانى وأعوانه فى مصر ـ وفى الوقت الذى كان العمال المصريون يتحركون على هذا النحو كان الطلبة المصريون قد بدأوا كنتيجة مباشرة للموقف الضعيف المتهافت من حكومة النقراشى من قضية الاستقلال واعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦م، يتحركون ضد حكومة النقراشى بزعامة اللجنة التنفيذية العليا لطلبة الجامعة والمعاهد العليا — وتمخض هذا التحرك عن عقد اجتماع تاريخى كبير فى مؤتمر جامعى فى ٩ فبراير ١٩٤٦م . كما تمخض المؤتمر بدوره عن مظاهرة ضمت بضعة آلاف من الطلبة تحركت نحو قصر عابدين حيث حدثت مذبحة كوبرى عباس وأشعلت مذبحة كوبرى عباس النار فى جموع الشعب فى المدن المختلفة وقامت معارك حقيقية بين الطلبة والبوليس لعل من أشهرها معركة القصر العينى التى

استمرت يوماً كاملا وهنا أدركت السراى خطورة الطابع الجديد لحركة الطلبة فلما استقالت وزارة النقراشى تحدت السراى الشعب واختارت اسماعيل صدقى رئيس اتحاد الصناعات وعضو مجلس إدارة شركة القناة لرئاسة الوزارة .

عندئذ بدا الإتصال بين الطلبة والعمال وتمخض هذا الإتصال عن تأليف (اللجنة الوطنية للعمال والطلبة) وأصدرت قـــراراً هاماً ننشره بنصه نظراً لأهميته كوثيقة تاريخية (قررت نقابات العمال بالقطر المصرى وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية أن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ م، يوم الجلاء، يوم اضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه — يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التى تشترك فيها كل عناصر الشعب المصرى متكتلة حول حقها فى الاستقلال التام والحرية الشاملة يوم اشعار المستعمر البريطانى والعـالم الخارجى أجمع أن الشعب المصرى قد أعد عدته للكفاح الإيجابى حتى يتجلى كابوس الاستعمار الذى ظل جاثماً على صدورنا منذ ٦٤ عاماً يوم هو وثيقة فى أيدى المفاوضين المصريين يقدمونها دليلا للمستعمرين على أن الشعب المصرى مصمم على ألا يتخلى لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر والسودان يوم يقظة عامة للشعب المصرى يؤكد فيها أنه لن يقبل أى انحراف أو تهاون فى حقه فى الاستقلال والحرية يوم تتعطل المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات التجارية والعامة ومعاهد العلم والمصانع فى جميع أنحـاء القطر — ان جلال هذا اليوم ليهيب بنـا جميعاً ألا ننحرف بقضيتنا المقدسة الى شغب أو تخريب أو إخلال بالأمن العام — فنرفع جميعا لواء الوطن عاليا ولنثبت وحدتنا التى لا تنفصم عمالا وصناعا وطلبة وتجاراً وموظفين شعباً متكتلا يرفع عن نفسه وصمة الذل والاستعباد) ومع أن البيان كما هو واضح ينصب فقط على قضية الاستقلال الوطنى إلا أن الطابع الاجتماعى فيه يبدو من أمرين :

أولا : أن ثمة قيادة جديدة أصبح فى مقدورها مخاطبة الجماهير مخاطبة

مباشرة وتتألف هذه القيادة من العمال والطلبة وهو موقف ثورى جديد على الحركة الوطنية .

ثانيا : أن الوثيقة فى آخرها تحديد للقطاعات الاجتماعية لمعسكر الثورة فى العمال والصناع والطلبة والتجار والموظفين — وان فاتها وضع الفلاحين فى إطار معسكر الثورة .

ولم تنزعج السراى وحدها من هذه القيادة الجديدة بل وجدت القوات البريطانية أن الموقف يتطلب نزولها المعركة فلما سارت المظاهرة التى دعت اليها لجنة العمال والطلبة فى ٢١ فبراير ١٩٤٦م، تصدت لها القوات البريطانية فى ميدان التحرير ووقعت مجزرة رهيبة كانت أشبه بمعركة حربية غير متكافأة — وبهذه الضحايا التى سقطت فى المعركة استطاعت لجنة الطلبة والعمال أن تمنع صدقى من فتح باب المفاوضات مع إنجلترا — وعندئذ لجأ صــدقى إلى أسلوبين :

أولا : دفع بعض أعوانه إلى تكوين ماسموه (اللجنة القومية) وفتح لها أبواب النشر المختلفة .

ثانيا : حرم على الصحف مجرد الإشارة إلى اسم (اللجنة الوطنية إلى العمال والطلبة) ومع هذا فقد استطاعت هذه القيادة الجديدة أن تحرك الجماهير فى القاهرة وخارجها من فبراير حتى يوليو حين وجه صدقى إليها الضربة القاتلة فى ١٠ يوليو عن طريق حملة اعتقال جماعية ومصادرة عدد كبير من الصحف. ثم بدأ بعد ذلك مفاوضاته مع انجلترا وهى المعروفة بمعاهدة صدقى وبيفن والتى تقوم على قاعدة (إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة من الحكومتين) وهى المعاهدة التى واجهها الشعب بالمعارضة — بل انقسم وفد

المفاوضة حولها وأراد صدقى أن يفلت بدوره من المسئولية معلنا تفسيراً الاتفاق ، لم توافق عليه الحكومة البريطانية فاضطر إلى الاستقالة ـ وكان سقوط معاهدة صدقى ـ بيفن ذروة الانتصار للحركة الوطنية ـ كما تعتبر الفترة مابين مذبحة كوبرى عباس فى ٩ فبراير إلى سقوط مشروع صدقى ـ بيفن فى نوفمبر ١٩٤٦م، من أعنف وأخصب فترات النضال الوطنى بين معسكر الثورة وأعداء الثورة ودون شك أن الفضل الأول فى كسب الشعب المصرى للمعركة خلال هذه الفترة يربو إلى تلك القيادة الشعبية الجديدة — فما هى السمات الرئيسية لهذه القيادة الجديدة الممثلة فى (اللجنة الوطنية للعمال والطلبة)

أولا : أنها لم تكن فى الحقيقة تابعة لحزب من الأحزاب التقليدية .

ثانيا : أنها كانت تحاول تأليف جبهة وطنية شعبية عريضة ضد الاستعمار والاحتكار والإقطاع .

ثالثا : أنها تدرك الارتباط الوثيق بين الاستعمار وبين الاحتكار والإقطاع .

ولذلك فهى تضع الثورة فى إطارها السياسى والاجتماعى معا ، فمن بياناتها يتضح نوع تفكيرها : تقول فى هذه البيانات (الحكومة تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً — إن جانبا ضخما من ثورة مصر تحتكرها أقلية من الناس لاتبغى لغالبية الشعب غير المرض والفقر والجهل أن الباشوات الرأسماليين يشتركون فى مجالس إدارة عدة شركات بلغ استغلالها للشعب حدا كبيراً ولا هدف لها غير توفير الأرباح الفاحشة لحفنة من كبار الرأسماليين — ان مجموع الأمة عاقدة العزم على تغيير الأوضاع الاجتماعية — ان القوانين فى معظمها لمصلحة الرأسمالية يجب على الطبقات الشعبية أن تقوم اليوم بالدور الرئيسى فى الحركات الوطنية لأن الطبقات الحاكمة الحالية تتعاون مع الاستعمار

— ان سوء توزيع الثروة القومية يتطلب إعادة توزيع الأرض ومنحها الفلاحين في شكل ملكيات صغيرة وإنشاء نظام تعاوني ، ان الشرق يتحرر لا بالمهادنة والاستجداء ولكن بالعنف والثورة وفي مصر ثورة تأخذ نيرانها في ازدياد كل يوم بل كل ساعة) .

وهكذا يتضح من إتجاهات هـذه القيادة الجديدة الخط الرئيسي للحركة الوطنيه المصرية بعد الحرب العالمية الثانية : فالثورة الوطنية ليست موجهة ضد الاستعمار والأحلاف الاستعمارية فحسب بل موجهة كذلك ضد الاحتكار والاقطاع ورفع الاستغلال الواقع على الشعب المصري .

على الرغم من أن (اللجنة الوطنية للعمال والطلبة) كانت تشير إلى طبيعة المرحلة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنها بدورها كانت عاجزة عن الاستمرار في قيادة الثورة — فهي لم تعمر أكثر من بضعة شهور لضعفها أمام القوة المعادية للثورة — ثم لارتكابها بعض الأخطاء التي كانت تدل على عدم نضجها الكافي ـ ولعل من أوضح نواحي الخطأ في مسلك هذه اللجنة :

أولا : أن نشاطها كان قاصرا على المدن وحتى تسميتها بلجنة الطلبة والعمال كان يعني إستبعاد الفلاحين من نشاطها وفي مصر الفلاحون هم جيش الثورة الوطنية كما رأينا في ثورة ١٨٨٢م، وثورة ١٩١٩ م .

ثانياً : من الناحية التنظيمية البحتة لم تسارع اللجنة إلى خلق لجان ذات جذور عميقة بين صفوف الشعب ، أي أنها بقيت لجنة فوقية تفتقر إلى لجان فرعية في المصانع والكليات والمدارس .

ثالثاً : غير أن من أخطر نواحي الضعف في هـذه القيادة الشعبية الجديدة كان يتمثل في إنقسامها وتعدد إتجاهات قيادتها والخلافات الثانوية داخل الإتجاه الشعبي العام .

وإزاء الفشل الذى منى به الاستعمار البريطانى ومنيت به السراى لجأ الإنجليز إلى سياسة التهدئة كمعادلة لاطفاء الحركة الوطنية المشتعلة ـ وكان الموقف الدولى خصوصاً فى الشرق يدفع الاستعمار البريطانى إلى إتباع سياسة المهادنة فى مصر، ومن أهم هذه الأحداث الدولية التى تشير إلى اندحار الاستعمار العالمى انتصار ثورة الصين إنتصارا ساحقاً على القوى الرجعية الصينية والاستعمار من ورائها فى ١٩٤٩م، وكذلك حركة تأميم البترول فى إيران على أيام مصدق فى عام ١٩٥٠م هذا إلى جانب إنتصار الحركه الوطنية فى إندونيسيا على الاستعمار الهولندى فى ١٩٤٩م، ثم الهزائم التى كانت تنزل بالاستعمار الفرنسى فى الهند الصينية ـ واتخذت سياسة التهدئة من جانب الاستعمار البريطانى فى مصر أشكالا ثلاث متتابعة :

أولا : جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والإسكندرية والتركيز فى منطقة القناة .

ثانياً : عرض القضية المصرية عرضا هزيلا على مجلس الأمن الذى لم يصل لى نتيجة حاسمة .

ثالثا : إجراء انتخابات حرة ومجىء الوفد للحكم فى ١٩٥٠ م .

ولكن مجىء الوفد للحكم كان مخيباً لآمال القوى الوطنية وذلك بسبب سيطرة الجناح اليمينى للوفد على الموقف فبالنسبة للسراى اتبع سياسة الاستسلام المطلق بل سياسة التستر على مخازى الملك وحاشيته وبالتالى حمايته من غضب الشعب ويتضح هذا جليا من ذلك التشريع الذى يحد من سلطة الصحافة ويحول بينها وبين نشر الأخبار التى تتصل بالقصر إلا إذا أجيزت من السلطة التنفيذية ولولا ضغط الشعب ـ ومنها عناصر وفدية راديكالية لكان من الممكن للمشروع أن يمر فى البرلمان ـ كذلك بالنسبة للحريات تردد الوفد فى إطلاقها فرغم مجىء الوفد إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠م. إلا أنه لم يلغى الأحكام العرفية إلا بعد خمسة

شهور ثم جاء قراره يحمى كافة التصرفات الارهابية للحكومات السابقة فلا يجيز إعادة النظر فيها أو تعويض من أصابهم الضرر بسببها ـ كما حاول الجناح اليمينى فى الوفد إصدار قانون أسماه المشبوهين السياسيين سلاحا فى يد الحكومة ضد العناصر الشعبية ، أما بالنسبة لقضية الاستقلال فقد عاد الوفد الى سياسة المفاوضات التى أجمع الشعب على نبذها وقضى الوفد فى هذه المفاوضات التى لم تسفر عن نتيجة ما يقرب من عام ونصف ـ ثم لا يجب أن ننسى ما كانت تتسم به تصرفات كثير من العناصر المسئولة فى وزارة الوفد من استغلال للسلطة مما يطعن فى نزاهتها .

وازاء فشل الوفد فى المفاوضات وتحت ضغط القوى الشعبية اضطر الى اعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦م،ومعاهدة ١٨٩٩م الخاصة بالسودان وتحت ضغط القوى الشعبية أيضاً اضطر إلى إعلان الكفاح المسلح فى القناة ضد القوات البريطانية . ولكن حتى بالنسبة للكفاح المسلح كانت هناك نقاط ضعف كثيرة :

أولا : أن وزارة الوفد أعلنت الكفاح المسلح دون أن تعد له إعداداً كافياً يضمن نجاحه بل حتى يقلل من خسائر الوطنيين .

ثانياً : كانت معسكرات الفدائيين مليئة بجواسيس السراى والإنجليز وشركة قناة السويس الأمر الذى كان يعرض الفدائيين للخسائر الفادحة .

ثالثا : كانت حركة الفدائيين فى الواقع معزولة عل الشعب وبالذات عن الفلاحين فى تلك المنطقة وكان لذلك آثاره الخطيرة بسبب جهل الفدائيين بالمنطقة وعدم الاستفادة بامكانيات سكان المنطقة استفادة كاملة .

ولقد حدث أن عقد مؤتمر القيادات الشعبية الواعية لتدارك كل هـــذه النقاط بتحويل حركة الفدائيين إلي معركة فلاحين أساساً وإنشاء تنظيمات مسلحة

فى القرى وخصوصاً فى الشرقية كخط دفاعى لمنطقة القناة ثم إنشاء قيادة موحدة للمنطقة كلها وأخيراً إصدار مجلة سياسية عسكرية تربط مختلف أوجه النشاط ـ ولقد كان لتنفيذ هذه القرارات نقطة تحول فى معركة القناة بدت واضحة فى معركة قرية القرين (التى كانت بين الفلاحين والقوات البريطانية أكثر منها بين القعوات البريطانية والفدائيين وحدهم) وبينما كانت معركة الكفاح المسلح تنحو هذا النحو السليم اضطرت وزارة الوفد تحت ضغط المعركه الوطنية إلى التفكير جديا فى بحث قطع العلاقات التجارية والدبلوماسية مع انجلترا وسحب السفير المصرى من لندن وإباحة حمل السلاح لكل فرد من أبناء وادى النيل ومعاقبة كل من يتعاون أو يتعامل مع القوات الأجنبية فى مصر بل بدأ تفكير جدى فى عقد اتفاقات تجارية مع دول الكتلة الشرقيه .

وإزاء فشل سياسة التهدئة التى حاولها الإنجليز والسراى وبلوغ الحركة الوطنية تلك المرحلة من الغليان ضرب الاستعمار والسراى ضربتهما القاتلة فى تصفية الثورة ممثلة فى حريق القاهرة .

(٤) كيف سارت الثورة المضادة حتى يوليو ١٩٥٢ م :

فى غمرة الكفاح الذى كان الشعب يدفع فيه الكثير من عرقه ورزقه ودمه فوجىء الناس جميعاً بأمر ملكى عين بمقتضاه حافظ عفيفى رئيساً للديوان ـ وحافظ عفيفى صديق معروف للإنجليز منذ اشتراكه فى انقلاب صدقى فى ١٩٣٠م، وهو صاحب كتاب (الإنجليز فى بلادهم) ودخل الحياة الاقتصادية والمالية المصرية فسيطر على بنك مصر والشركات التى أسهم البنك فى إنشائها وأصبح وثيق الصلة بالمصالح الاقتصادية الأجنبية وكان من المؤيدين لمشروع صدقى ـ بيفن ونادى بإفساح المجال الواسع أمام رؤوس الأموال الأجنبية ـ ولذلك فقد كان من الطبيعى أن يتوقع الناس انقلاباً مضاداً ضد الثورة ويجب

أن نعد هذا أيضاً من أخطاء الوفد الذي لم يحسب حسابه لمواجهة هذا الإجراء من جانب السراى وإن كان الموقف برمته قد خرج من يد الوفد تحت ضغط القوى الشعبية — ثم كان الخطأ الآخر الذى أقدم عليه الوفد حين حدث حريق القاهرة أن أعلنت أن الأحكام العرفية ذلك أن حريق القاهرة كان مفتعلا وله غاية محددة وليس من المعقول أن يتكرر ثم أن نزول الجيش إلى شوارع القاهرة وسيطرته التامة على الحالة كان يضمن عدم تكرار مثل هذه الحوادث ولذلك لم يكن هناك مبرر لإعلان الأحكام العرفية من جانب الوزارة الوفدية سيما وأن القصر هو الذى طلب ذلك ، بل أن طلب القصر ذلك لدليل واضح كان من شأنه أن يدفع الوزارة الوفدية إلى رفضه وكان عليها أن تدرك أن حريق القاهرة كان مؤامرة لإقالة وزارة الوفد وإخراجها من الحكم. وأكثر من ذلك أن وزارة الوفد لم تقر إعلان الأحكام العرفية بأجل محدود لإنهائها ولو فعلت لأحرجت على الأقل الحكومات التى ستخلفها — وتجمع المصادر على أن النية كانت سيئة لطرد الوفد ، والوفد بإعلانه الأحكام العرفية وسط هذه الظروف سهل للسراى هذه العملية .

وبحريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية وسقوط الوفد تصل الثورة المضادة إلى ذروة — نجاحها — ولكن تبدأ من ناحية أخرى مايعرف « بأزمة الحكم » حتى نزول الجيش المعركة فى يوليو ١٩٥٢م، فمن الواضح أن الموقف بين حريق القاهرة كان يتحكم فيه عاملان :

العامل الأول العزلة التامة بين الشعب والسراى ونظرة القوى الوطنية إلى أن حريق القاهرة كان مؤامرة ضد الثورة لتصفيتها والعامل الثانى كان محاولة القصر ليضع الحكم فى يده بشكل مباشر لذلك فقد كان من الطبيعى أن تشكل الوزارات التابعة مباشرة للقصر وأن تسقط واحدة وراء الأخرى فى هذه الفترة القصيرة لعجزها عن مواجهة الموقف وجاءت وزارة على ماهر بعد نصف

ساعة من إقالة الوفد معدة أسماء الوزراء وهو دليل آخر على أن النية كانت مبيتة لهذا الانقلاب . وأسرع على ماهر بتحديد برنامج وزارته فيما يلي :

١ — تحقيق الجلاء ووحدة وادي النيل .

٢ — التعويض على المنكوبين .

٣ — إقرار الأمن والسكينة .

واستقبلت بعض دوائر الوفد الوزارة الجديدة بالارتياح فقد اتصل رئيسها منذ اللحظة التى تقر فيها أن يرأس الوزارة ببعض قادة الوفد ووعدهم بأن يكون معتدلا ويعمل على تحقيق الأهداف المتفق عليها وهى الجلاء ووحدة وادى النيل وذهب فزار النحاس غداة تأليف الوزارة وباحثه فى الموقف فوعده بالتأييد كما زار زعماء الأحزاب الآخرين . وكانت الخطوط الكبرى التى رسمها لوزارته تقوم على تأليف لجنة من زعماء الأحزاب وممثليها تكون برلماناً أو هيئة استشارية لوزارته تساعدها وتمدها بآرائها وتتعاون معها حين إجراء المفاوضات ولكن هذه السياسة لم تلق تأييد فاروق ، ففاروق كان يعتبر وزارة على ماهر معبراً أو جسراً لوزارات تكون تابعة تبعية مباشرة بدرجة أكبر للسراى — وفوجىء على ماهر بتصريح إيدن الذى تمسك فيه بمعاهدة ١٩٣٦ م ،حتى يتم الإتفاق على معاهدة أخرى ومن ناحية أخرى كان السفير البريطانى يوالى إجتماعه بالقصر ويشترط لاستئناف المفاوضات سحب كتائب الفدائيين من القناة وإلغاء قانون منع التعامل مع الأجانب وكان من الواضح أن القصر يتولى الاتصال المباشر مع الإنجليز متجاهلا وزارة على ماهر. وعلى ذلك فقد وضع على ماهر مشروعاً للمفاوضات مع الإنجليز يقوم على خطة مشروع الدفاع المشترك القائم على مشروع الضمان الجماعى — ورفضت إنجلترا المشروع لأن مصر أصرت على عدم اشتراك إسرائيل فى الحلف

الإقليمي الجديد بيد أن أمريكا كانت تصر على اشتراك إسرائيل بعد تسوية جميع مشاكلها مع الأقطار العربية وفى مقدمتها مشكلة عودة اللاجئين ، وقبل من تبدأ المحادثات بساعة واحدة فقط تسلم على ماهر من السفارة البريطانية مذكرة تتضمن المطالبة بتنفيذ ما يأتي :

١ — محاسبة السياسيين المصريين المعادين لبريطانيا .

٢ — تشديد الأحكام العرفية .

٣ — فرض رقابة شديدة على الصحف الوطنية .

٤ — وقف حركة الفدائيين في القناة .

٥ — الترخيص للإنجليز بإخراج ثرواتهم من مصر .

فاستقال على ماهر فى أول مارس سنة ١٩٥٢م، وخلفه فى الوزارة نجيب الهلالى — وكان من المفهوم أن استقالة على ماهر ما هى إلا مقدمة لمجىء الهلالى لتنفيذ سياسة مرسومة محدودة تم الاتفاق عليها بين الهلالى والقصر . وكان الهلالى رغم انضمامه إلى الوفد عام١٩٣٨م،قد خرج من الوفد عام١٩٤٩م لخلاف بينه وبين سراج الدين وأصبح عدواً معروفاً للوفد ـ وأعلن الهلالى عن برنامجه الذى تضمن اتهامات لوزارة النحاس من ناحية نزاهة الحكم أكثر مما تضمن برنامجاً وزارياً وهو البرنامج الذى عرف بالتطهير وكان المقصود به الوفد وافتتح الهلالى حكمه بتأجيل اجتماع مجلس النواب وتعطيل الدراسة فى جامعة القاهرة وجميع المدارس الأخرى وبحملةواسعة النطاق من الاعتقالات ـ وبذلك وصل الإرهاب أشده فى وزارة الهلالى . وبدأت المساجلات بين الوفد والهلالى ، فقد فهم الوفد بحملة التطهير التى أعلنها أن الوفد هو المقصود بذلك كما طالب الوفد بإلغاء الأحكام العرفية بينما رد الهلالى على ذلك مؤكداً اتهام الوفد بعدم النزاهة وبأنه هو السبب في حريق القاهرة ـ ثم شرع فى التأهب

للمفاوضات مع الإنجليز ، ولما كان الإنجليز يشعرون بضعف حكومة الهلالى وانتفاض الجماهير من حولها فقد تشددوا فى المفاوضات المبدئية التى جرت فى القاهرة خصوصاً بالنسبة لمسألة السودان ، كما قدم الهلالى من جانبه على تأجيل الانتخابات بعد أن يجرى حملة التطهير الداخلية الواسعة النطاق ولكن فشل مفاوضاته مع الإنجليز دفعه إلى تقديم استقالته فى ٢٧ يونيو .

جاءت بعد ذلك وزارة حسين سرى كوزارة انتقالية تسعى للتوفيق بين السراى والهلالى ولما نجح فى ذلك استقال فى ١٨ يوليو أى بعد ١٨ يوماً من تأليف وزارته ليخلفه الهلالى فى وزارته الثانية التى ألفها فى ٢٢ يوليو أى قبل ساعات من إعلان الثورة فكانت آخر وزارة تؤلف فى عهد الملكية — ويستنتج من السمات الرئيسية للفترة مابين حريق القاهرة فى يناير وتحرك الجيش المصرى فى ٢٣ يوليو :

أولا : التحالف التام بين انجلترا والسراى لتصفية الثورة الوطنية .

ثانياً : الإصرار على مشروعات الدفاع المشترك كبديل لمعاهدة ١٩٣٦م مع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول إسرائيل فى هذا الدفاع المشترك عن المنطقة .

ثالثاً : تصفية الحياة النيابية تصفية كاملة وهذا الاتجاه واضح كل الوضوح فى وزارة الهلالى .

رابعاً : فتح المعتقلات لحشد العناصر الوطنية وتصفية حركة الفدائيين .

ولكن هذه السياسة كانت تواجه بصعوبات جامة : منها عزلة السراى ووزاراتها عزلة تامة عن الشعب ومنها أن انجلترا رأت أن تتشدد فى مفاوضاتها

مع هذه الوزارات إحساساً بضعفها الكامل وآخرها رفض الشعب رفضاً كاملا أن تتولى السراى بنفسها تسيير أمور البلاد .

٥ — لماذا كان نزول الجيش ضرورة تاريخية لمواجهة الثورة المضادة ؟

لابد أن يجرنا هذا الحديث عن دور الجيش المصرى فى الحركة الوطنية فلم تكن ثورة يوليو ١٩٥٢م الأولى التى يقود فيها الجيش الثورة ضد أعداء الوطن — لقد حدث هذا على يد الثورة العرابية عام ١٨٨١ — ١٨٨٢م ، ثم لما حدث الاحتلال الانجليزى كان أول مافعله الانجليز حل الجيش المصرى وتكوين قوة عسكرية رمزية بقيادة بريطانيا تتولى الأمن أكثر منه جيش بالمعنى الحقيقى — ومع ذلك ففى أثناء الاحتلال لم يخل تاريخ هذه الفترة من تمرد القوات المصرية الوطنية ضد الاحتلال مثل حادثة الحدود عام ١٨٩٤م ، وكذلك تمرد حامية أم درمان عام ١٨٩٩ م .

ولكن الجيش المصرى كان منذ الاحتلال قاصراً على أبناء الطبقة الارستقراطية الموالية للسراى ، هكذا كان الموقف حتى حدثت معاهدة ١٩٣٦م ، ومعاهدة مونتريه فى ١٩٣٧م ، وتأهباً للحرب العالمية الثانية بدأت الحكومات المصرية الشروع فى التوسع فى الجيش المصرى وكان ذلك معنى دخول طلبة من أبناء الطبقة المتوسطة والمتوسطة الصغيرة الكلية الحربية وبالتالى وجودهم فى صفوف الجيش وهم أكثر اتصالا بالأصول الاجتماعية الشعبية وهكذا وجدت نواة فى الجيش المصرى من أبناء الطبقات الشعبية التى تشاركها آلامها وتستشعر باتجاهاتها الوطنية وبمعنى آخر وجدت الطليعة فى الجيش المصرى التى رفضت أن تضع نفسها فى خدمة السراى وربطت نفسها بالقوى الوطنية الشعبية . وكان لذلك أثره البالغ فى وضع الجيش كسلاح فى يد السراى والحكومات الرجعية لقمع الحركة الوطنية وكان يعنى انفصام طليعة قوية من ضباط الجيش الصغار عن الدولة الرجعية .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن طبيعة القوة العسكرية فى البلاد المستعمرة تختلف اختلافاً بيناً عن طبيعة ووظيفة الجيش فى البلاد وصاحبة الامبراطوريات ، فبينما فى الثانية كانت وظيفتها أولا بناء الامبراطورية الاستعمارية ثم الدفاع عن هذه الامبراطورية الاستعمارية كانت القوة العسكرية فى المستعمرات رغم استخدامها أحياناً فى قمع الحركة الوطنية ترجع فى حقيقة الأمر إلى هذه القوة الوطنية فهى لم تبن امبراطورية ولم تدافع عن امبراطورية بل كان ينتابها دائماً الإحساس بضرورة مساندة الحركة الوطنية .

ووراء هذه الخلفية التاريخية حدثت أحداث أشعلت الحركة الثورية فى الجيش المصرى :

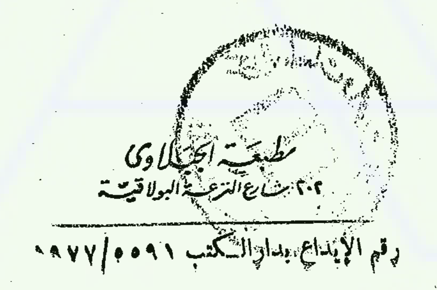
أولا : حين اشتد ضغط المحور فى الحرب العالمية الثانية على حدود مصر ذاع الانجليز أنهم يزمعون نزع السلاح من القوات المصرية ـ الأمر الذى أثار موجة من الاستياء فى صفوف الجيش وعقد بعض الضباط فيما بينهم العزم على مقاومة هذه الخطوة .

ثانياً : كان لحادث فبراير ١٩٤٢م ، أثره السيء فى صفوف الجيش إذ اعتبره الضباط الوطنيون امتهاناً لكرامة بلادهم وعدواناً على استقلالها ـ أنهم لم ينظروا إلى الأمر على أنه خاص بالملك وإنما كانت نظرتهم إليه قومية وطنية.

ثالثاً : حوالى عام ١٩٤٣م ، حدث التحام بين القوى الثورية فى الجيش والمنظمات الوطنية آنذاك ومنذ ١٩٤٥م ، بدأت تظهر المنشورات الأولى ومن أهمها منشور عنوانه (الجيش يحذر) .

رابعا : غير أن الحدث الذى زاد فعلا من حدة الحركة الثورية فى الجيش كانت الحرب الفلسطينية ، فلقد كان قرار تقسيم فلسطين أول الأمر قد أثار

طليعة الضباط الأحرار ووجدت موجة من الحماس لضرورة التدخل العسكرى لمنع قيام إسرائيل وما أسرع ما أدرك الضباط والجنود أنهم فريسة لجهل وإهمال الضباط النظام الذين كانوا يديرون المعركة من مكاتبهم - وزاد الموقف تأزما أن الأسلحة والذخائر التى كانت تبعث بها القيادة من القاهرة كانت فاسدة وسقطت المئات من أبناء الجيش لا لشجاعة العدو ولكن لأنهم لا يملكون السلاح الحقيقى للحــــرب ، وكان الجنود يعبرون عن هذا الموقف بقولهم (خانونا يافندم) ثم لما عاد الجيش المصرى من فلسطين تلقفتهم السلطة وكانوا قد امتلأت نفوسهم بالمرارة تلقفتهم بالتفريق والتشتيت والاعتقال ولكن النتيجة الحاسمة التى خرج بها ضباط الجيش المصرى من عناصر الخيانه ثم إعادة تنظيمه وما أسرع ماربطوا بين ضرورة ذلك وضرورة تطهير البلاد من الطغيان والفساد وكان ذلك يعنى الالتحام التام بين الجيش والحركة الوطنية وإثر ذلك تكونت جماعة الضباط الأحرار التى أخذت فى النمو لتكوين طليعة الجيش المصرى الوطنى والقوة الضاربة التى انفصلت من السلطة الحاكمة فكانت القوة الوحيدة القادرة على المبادرة والحركة لحماية ثورة الشعب بسبب فشل كافة المنظمات الوطنية عن القيام بهذا الدور .



مطبعة الجبلاوى

٢٠٢ شارع الترعة البولاقية

رقم الإيداع بدار الكتب ٥٥٩١/١٩٧٧

